



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل

# مجلة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES AND BUSINESS MANAGEMENT

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة التكوين المتواصل

الجزائر

جوان 2021

العدد 02



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل

# مجلة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال

JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES AND BUSINESS MANAGEMENT

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة التكوين المتواصل

ISSN 2716-8433

مدير المجلة: أ.د رابح شريط، رئيس الجامعة

رئيس التحرير: د. نعمان سعيدي

الجزائر

جوان 2021

(العدد 02)

## أعضاء هيئة التحرير

د. حبيب الود، جامعة التكوين المتواصل.	أ. سعاد بشار، جامعة التكوين المتواصل.
د. أحمد بلودنين، جامعة التكوين المتواصل.	د. كريمة بوعاشور، جامعة التكوين المتواصل.
د. عبد الحق فيدمة، جامعة التكوين المتواصل.	أ.د. صباح العياشي، جامعة الجزائر -02-
أ. مديحة بلاهدة، المرصد الوطني للتربية والتكوين.	د. رزيقة مجوب، مركز البحث CREAD
د. عبير مصلح، جامعة بيت لحم، فلسطين	د. حارث علي حسن العبيدي، جامعة الموصل، العراق.

التدقيق اللغوي: د. كريمة بوعاشور، د. حبيب الود

## الهيئة العلمية للمجلة

### الهيئة العلمية الوطنية

أ.د. عبد المجيد قدي، جامعة الجزائر -03-	أ.د. نور الدين عيساني، جامعة التكوين المتواصل	أ.د. الهاشمي مقراني، جامعة الجزائر -02-
أ.د. امحمد دلاسي، جامعة الأغواط	أ.د. بوحفص رواني، جامعة غرداية.	أ.د. رضا قجة، جامعة باتنة
أ.د. فتحي زقعار، جامعة الجزائر -02-	أ.د. محمد بن قرنة، مركز البحث CREAD	أ.د. مصطفى زاوي، جامعة وهران
أ.د. نور الدين حاروش، جامعة الجزائر -03-	أ.د. شوقي ممادي، جامعة الوادي	أ.د. ضيف الأزهري، جامعة الوادي
أ.د. عثمان لخلف، جامعة التكوين المتواصل	أ.د. رايح علي موسى، جامعة التكوين المتواصل	أ.د. نادية فضيل، جامعة الجزائر -01-
أ.د. كمال بوقرة، جامعة باتنة	أ.د. حسين زبيري، جامعة الجلفة	أ.د. سفيان دريس، جامعة الجزائر -02-
أ.د. عائشة بن صافية، جامعة الجزائر -02-	د. نعمان سعدي، جامعة التكوين المتواصل	د. السعيد طربيت، جامعة التكوين المتواصل
د. كريم كاتب، جامعة التكوين المتواصل	د. أحمد بلودنين، جامعة التكوين المتواصل	د. أمين بلقاضي، المركز الجامعي تيبازة.
د. محمد بلبريك، جامعة التكوين المتواصل	د. حبيب الود، جامعة التكوين المتواصل	د. كريمة بوعاشور، جامعة التكوين المتواصل
د. ربيعة نبار، جامعة الوادي	د. مختار يمينة، جامعة الجزائر -02-	د. بختة بن فرج الله، جامعة الوادي
د. فوزي لوحيدي، جامعة الوادي	د. خالد منة، مركز البحث CREAD	د. لطيفة عريق، جامعة الوادي
د. فريد برارة، جامعة بومرداس	د. خديجة بوسعيد، مركز البحث CREAD	د. نبيلة عرقوب، جامعة بومرداس

### الهيئة العلمية الأجنبية

Pr. José Sanchez García, Pompeu Fabra University (Barcelona)	أ.د. هيثم عبد الله سليمان الغزاوي، جامعة البصرة	د. حارث علي حسن العبيدي، جامعة الموصل العراق
د. قدرى سليمان الشكري، جامعة عجلون الوطنية الأردن	د. عبد الوهاب شارني، المعهد العالي للعلوم الإنسانية تونس	أ.د. أحمد موسى بدوي، مركز دراسات الوحدة العربية مصر
د. عبير مصلح، جامعة بيت لحم فلسطين	د. وليد رشاد زكي عمر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مصر	د. رمضان قديح، جامعة الأقصى فلسطين
D. Abdelmajide ARBOUCHE. l'académie de Créteil. France	D. Moosa. ELAYAH, Radboud University Nijmegen, (RU) The Netherlands	د. رشيد تومتو، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المغرب
د. موسى علاية العفري، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر	د. الاخضر نصيري، جامعة صفاقس، تونس	د. مزنة أحمد هشام المارديني، جامعة دمشق، سورية

المراسلات: توجه جميع المراسلات والمقالات إلى مجلة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال  
رئاسة جامعة التكوين المتواصل، شارع أحمد واكد، بلدية دالي ابراهيم، الجزائر العاصمة.

البريد الإلكتروني: [revue-soc-management@ufc.dz](mailto:revue-soc-management@ufc.dz)

الموقع الإلكتروني: [www.ufc.dz](http://www.ufc.dz)

نشر وتوزيع جامعة التكوين المتواصل . جميع الحقوق محفوظة.

## التعريف بالمجلة:

أصبحت المجتمعات الحديثة مجتمعات الإدارة بامتياز، كما أضحى المسير الإداري من دون شك إحدى الشخصيات المركزية في المجتمع من خلال سعيه لعقلنة مختلف الأفعال الاجتماعية في شتى الجوانب والمناحي. فكما أن العلوم الاجتماعية بمختلف ميادينها تسعى لتحقيق فهم صحيح للأفعال الاجتماعية وإيجاد التفسيرات لها والتنبؤ بتطورها، فإن المجال الإداري يعمل على عقلنتها وضبطها بما يحقق الرفاه الاجتماعي والتطور بما يوافق رغبة المسييرين. وفي هذا السياق تقع العلاقة الكبيرة بين العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال بمفهومها الواسع في ظل الظروف الراهنة، مع ما يميز كل من المجالين من تغيرات كبيرة حاصلة، فالمجتمع يعرف تغيرا متسارعا نحو مجالات المعرفة الحديثة، كما أن النشاطات التجارية والصناعية والخدماتية تواكب هذا التغير بتوجهها إلى عالم الرقمنة واقتصاد المعرفة، سواء في إدارتها وتسييرها أو في منتجها، ومن هنا يحصل التلاقي بين المجالين ويصبح لزاما على العلوم الاجتماعية من تكييف الممارسات الاجتماعية بما يوافق النشاط العقلاني الاقتصادي، كما تعمل إدارة الأعمال على جعل المجال الاجتماعي هدفا لها في صناعة الفرد الاجتماعي العامل. تأتي هذه المجلة كبوابة علمية تمنح للراغبين في الاطلاع على ما ينتجه الباحثون في هذا الميدان من رصيد معرفي من خلال نشر المقالات العلمية المحكمة نشرًا إلكترونيًا وورقيًا، بعد اجتيازها لجنة قراءة دولية مكونة من نخبة أساتذة وباحثين من جامعات ومراكز بحث وطنية ودولية معروفة. وتهدف المجلة إلى نشر وإثراء المعرفة العلمية المتعلقة بمجالات العلوم الاجتماعية وربطها بإدارة الأعمال من خلال التخصصات العلمية التالية:

إدارة الأعمال، العلوم الاجتماعية، العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، العلوم السياسية والحقوق، العلوم الإدارية.

كما تعمل المجلة على نشر البحوث والمساهمات باللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية، والفرنسية؛ على أن تتضمن المقالات العربية ملخصًا باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

الفئة المستهدفة من المجلة: تستهدف المجلة من خلال إعلان استقبال المقالات للتحكيم والنشر لديها ووفق مجالاتها كل الراغبين في ذلك، من الأساتذة الجامعيين والباحثين وطلبة الدكتوراه من داخل وخارج الوطن.

## شروط النشر بالمجلة:

لقبول تحكيم ونشر المقالات ضمن مجلة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال يجب التقيد بالشروط التالية:

- أصالة العمل المقدم، بحيث ألا يكون المقال قد سبق نشره في مجلة أو في كتاب جماعي بأي لغة كانت؛ كما يجب التقيد بقواعد التحرير العلمي وسلامة لغة الكتابة من الأخطاء.
- تميمش الاقتباسات في المقال يكون حسب نموذج APA، مع إدراج قائمة المراجع في الأخير بدون تقسيمه إلى كتب، مقالات، لوائح...، بل يرتب ترتيباً هجائياً، وتأتي المراجع باللغة الأجنبية بعد المراجع باللغة العربية.
- أن لا تزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة وأن لا تقل عن عشر صفحات بما فيها قائمة المراجع.
- إرفاق المقال بملخص بالعربية، وبملخص آخر بالفرنسية أو الإنجليزية، على أن تتراوح عدد كلمات الملخص الواحد بين 150-200 كلمة؛ بالإضافة إلى كلمات مفتاحيه لا تتجاوز الخمسة.
- الكتابة باللغة العربية بخط Simplified Arabic حجم الخط 14، مقياس الصفحة : 2 سم يمين، 2 سم يسار، 2 سم أعلى، 2 سم أسفل، والتباعد بين الأسطر 1.15، مع ترك مسافة بادئة 1.5 سم في بداية الفقرات، بينما الكتابة باللغة الأجنبية تكون بخط Times New Roman حجم الخط 12.
- أما كتابة المراجع تكون بخط Simplified Arabic حجم 12 للغة العربية ، وبخط Times New Roman حجم 10 للغات الأجنبية.
- ترسل المقالات عبر البريد الإلكتروني للمجلة حصرياً، ويتم إشعار الباحث باستلام المقال.
- تخضع المقالات المرسلة للمجلة والمقبولة شكلاً إلى التحكيم من طرف محكمين، يرسل لهم العمل مجهول هوية الكاتب.
- بناء على تقرير المحكمين يتم قبول المقال، أو يطلب تعديله، أو يتم رفضه.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر الأعمال وفق خطة التحرير، كما أن مضمون الأعمال المقدمة لا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

رئيس التحرير

د. نعمان سعدي

## افتتاحية المجلة

عرف مجال العلوم الاجتماعية منذ ظهوره تقدما كبيرا على الصعيدين النظري والميداني، وعزز الباحثون في هذا الميدان الرصيد المعرفي بعدد البحوث والمؤلفات بمختلف اللغات والتوجهات، ساعد هذا كله في جعل العلوم الاجتماعية بمختلف ميادينها مجالا معرفيا مهما من خلال كشف وتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية وتحديد أطر دراستها واستخلاص النتائج منها، بما يضمن تحقيق الأهداف الأساسية التي تسعى إليها هذه العلوم.

كما سعت الروافد العلمية إلى البحث عن مزيد من التخصص بهدف بلوغ أعلى درجات الوضوح في التفسير وبالتالي أعلى درجات الدقة في النتائج، ومن ذلك تخصص إدارة الأعمال، الذي يبحث من خلاله المختصون إيجاد أفضل الطرق التي تحقق المنفعة العامة للمؤسسات، وكذا بلوغ أعلى درجات الأداء المؤسسي بالاستثمار الأمثل في الموارد وعلى رأسها المورد البشري.

إلا أن الربط بين ميدان العلوم الاجتماعية وتخصص إدارة الأعمال مازال غير واضح من جهة، وذا رصيد معرفي منخفض من جهة أخرى، بالرغم مما يمثله من أهمية على المستويين العلمي والعملي لنهضة وتطور المجتمعات وهو ما تسعى إليه الدول المتقدمة بإحداث إدارة أعمال تأخذ في حسابها الأبعاد الاجتماعية تحقيقا لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، والربط بين الحاجة الاجتماعية للمجتمع والحاجة الاقتصادية للمؤسسات والشركات، عن طريق البحث العلمي الذي رصدت له تلك الدول طاقات وموارد هائلة لتحقيقه.

على غرار بلادنا التي ما فتئت تعمل على الدفع بتطوير المؤسسات الوطنية، معتمدة على تجارب الدول الأخرى تارة وعلى البحوث الوطنية تارة أخرى؛ وقد جاءت مجلة "العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال" الصادرة عن جامعة التكوين المتواصل سعيا منها أن تكون إضافة في هذا الرصيد الوطني البحثي ولبنة من لبنة صرح النهضة المؤسسية الوطنية؛ باعتبارها نافذة تساعد الأساتذة والباحثين المتخصصين في ميدان اهتماماتها على نشر أعمالهم، كما تعتبر فرصة لأساتذة الجامعة للتعريف بأعمالهم الأكاديمية والبحثية.

أ.د رابح شريط

فهرس الموضوعات (عدد متنوع)

الرقم	الموضوع	الصفحة
-	الافتتاحية مدير المجلة، رئيس الجامعة	
1	الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟ د. مراد بودية سكينه؛ جامعة ..... .....	
2	البعد القانوني لدراسة إدارة الأعمال "Business Administration" في ظل تطور بيئة الأعمال د. ناصري عبد القادر؛ جامعة التكوين المتواصل. الجزائر	
3	دور اقتصاد تكنولوجيا المعلومات في السياسة التنموية. أ. بلاهدة حنان؛ جامعة بومرداس	
4	أهمية السينما المغربية في الترويج للأشخاص في وضعية إعاقة الباحث: عبد الصمد المعزة؛ جامعة محمد الخامس، المغرب	
5	أهمية تكامل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة لإرساء اقتصاد المعرفة بمنظمات الأعمال قازي أول محمد شكري؛ جامعة سيدي بلعباس-الجزائر	
6	تفعيل ممارسات نظام الذكاء كآلية لتعزيز فرص الإقلاع الاقتصادي في الجزائر الباحث: حمزة العوادي؛ جامعة أم البواقي - الجزائر	
7	تحديات معلمي المدارس الابتدائية وأولياء الأمور أمام صعوبات التعلم التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية - دراسة ميدانية- د. نوري الود- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية. أ. عيشة علة - جامعة زيان عاشور بالجلفة	
8	The effect of sophistry on pragmatic humanity between the application of relativism and the activation of human goals in Ferdinand schiller's philosophy. Dr. Gherbi soumia. university oran2 Dr. Boukrela zouaoui. university oran2	
9	The Good, The Bad, and The Ugly Governance – The Jungle Context Dr. YoucefJ-T. ZIDANE, Cread	



## الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟ Foreign direct investment a blessing or a curse?

د. مراد بودية سكيينة

.....

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

ملخص:

يأتي موضوع تنشيط وتفعيل الاستثمار في مقدمة أولويات الإصلاح الاقتصادي وعلاج الأمراض الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها البطالة التي تنهك كاهل اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وأيضا حالة الركود التي لا تقل خطورة عن البطالة بل هي أهم الأسباب القريبة والمباشرة لها. فعندما نتوقف قليلا عند موضوع الاستثمار ندرك بان الأرضية الاقتصادية المتينة تتركز على جملة عناصر يبدو جميعها بالغة الأهمية ومكتملة لبعضها البعض، بحيث يؤدي كل منها وظيفته في إطار ما يسمى في المحصلة بالأداء الاقتصادي العام، وهذه العناصر تتمثل بالموجودات النقدية من عملة محلية و أجنبية وكذلك طاقة تصديرية ، وقوة عاملة منتجة وخبرات تعليمية مفيدة، ومحاصيل زراعية وثروات ثمينة وتكاليف صناعية منخفضة، وقوى عقلية وصحية سليمة إلى ما هنالك من إمكانيات تجعلنا في مصاف الدول التي تستطيع أن تكون فاعلة وخاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبالرغم من أنها تذر الكثير على الاقتصاد الوطني إلا أنها قد تخلف أحيانا بعض التبعات والآثار السلبية غير المرغوب فيها.

فهل تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، عوائق الاستثمار الأجنبي، التنمية الاقتصادية، الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

### Abstract:

The update was done in the beginning and the investment started at the beginning of the competition in the beginning, the emergence of a new start at the beginning, the emergence of a new start at the beginning, and the emergence of a new start at the beginning. On the issue of investment, we perceive reform, general reforms, general economic reforms, basic factors and general value for each other, thus each of them performs within the framework of what follows: reform in the Kingdom of Saudi Arabia, the Kingdom of Saudi Arabia, the Kingdom of Saudi Arabia, the Kingdom of Saudi Arabia, the Kingdom of Saudi Arabia . Export, productive workforce, useful educational experiences, agricultural crops, precious wealth and housing costs, mental palaces and intact Sicily to the distance of great distances, you can be active in the field of foreign tourism, for us family recovery.

Is the direct foreign a blessing or a curse?

**keywords:** Foreign direct investment, obstacles to foreign direct investment, economic development, negative effects of foreign direct investment.

**مقدمة:**

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية ، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية -ناهيك عن الدول المتقدمة- للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها.

ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر ، في مقدمتها ارتفاع حدة البطالة ، والتي يمكن معالجتها بالاستعانة باستثمارات أجنبية مباشرة لامتناس القدر الأكبر منها ،تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها ، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(عمار ،2010)

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل: هل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نعمة أم نقمة؟

ومن اجل الإجابة عن التساؤل قررنا التطرق إلى الموضوع من خلال شقين أولهما نظري يتضمن بعض المفاهيم حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والثاني تطبيق حاولنا الإلمام فيه بكل ما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

**1. الشق النظري:****1.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:**

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية ،أو تمويلية ،أو إنشائية ،أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة(أمانة ،1994) .

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى(إبراهيم نجا ،1995).

وحسب تعريف "الأونكتاد" فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،1999).

وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.

و يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن عقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى، 2004).

## 2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

هناك ثلاث صور أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

### أ. الاستثمار الخاص:

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

### ب. الاستثمار الثنائي:

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلي نتيجة مشاركته في المشروع (إسماعيل، 2005).

### ج. الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

## 3- أهداف الاستثمار الأجنبي: (مكتبة المحاضرات والبحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم

الاقتصادية)

إن الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة إلى بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي كالتالي:

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى

- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي نعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.

#### 4- حوافز الاستثمار الأجنبي:

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية أو ارتجالية وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل لتنظيمها لعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي. المحددات الأساسية وتتكون من:

#### أ-العنصر الاقتصادي:

وهو يتكون كذلك من مجموعة من المحددان الاقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية(السياسة الجبائية- الميزانية النقدية- السياسة التجارية والصناعية).

#### - حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية حتى الدول الصغيرة المجاورة للأموال الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

- **النمو الاقتصادي:** إن الدول التي تمتاز بنمو اقتصادي وتستقطب الشركات الأجنبية ولهذا يجب على الدول المضيفة أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية بإفرازها قدر كبير من التقدم لمواكبة العصر وكذلك بنمو اقتصادي مرتفع وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موارد مدفوعات ملائمة للسوق.

#### - الخصصة:

خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصصة مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجا في السوق الدولي وتحديات العولمة.

### - تـثـمـين المـوارـد البـشـريـة:

إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

### - العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة:

أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3،72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التهاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

### - السياسات الاقتصادية:

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة. هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقا لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات له أثر كبير لجلب الاستثمار .

### ب-العنصر القانوني:

لا بد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الاقتصادية وهي "العامل، صاحب العمل، الحكومة " إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمارات المناسبة وتصمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من قائدة على الطرفين ولهذا عملت الكثير من الدول على تغيير كبير في تشريعات الاستثمار لعدد من المجالات وتهدف إلى :

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمرين إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، الإعلام.
- تبسيط إجراءات الاستثمار وتوفير الحماية له.
- إلغاء قيود الأرباح وتحويلها.
- معالجة الاستثمارات الأجنبية نفس معالجة الاستثمارات الوطنية والتمتع بنفس الحقوق والامتيازات.
- حماية حقوق الملكية أي ضمن التعويض العادل وفي الحالات التي لا يوجد فيها ضمانات رسمية للاستثمارات،فانقايات الثنائية والانضمام إلى مؤسسات متعددة الأطراف المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والوكالة العربية لضمان الاستثمار .
- تحويل الأرباح وتوزيع رؤوس الأموال من خلال وضع إجراءات تسمح للمستثمرين بالتحويل الكلي للأرباح والعوائد لكن الوضع يختلف على حسب كل دولة من حيث السياسة الجبائية كوسيلة لتحفيز الاستثمار عن طريق الإعفاءات الجبائية وتطبيق رسوم معينة على الاستثمارات الأجنبية.

- تسوية الخلافات واللجوء إلى الوساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CRIDI التابع للبنك العالمي .

### ج-العنصر السياسي:

إن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير مناخ مناسب للاستثمار، هذا الإطار يتميز بالاستقرار السياسي إذ من الجائز أن تبذل الدولة مجهودات كبيرة لتشجيع الاستثمارات الخاصة ولكن تذهب أدراج الرياح إذا سادت روح التشاؤم في أوساط المنظمين. ووجود نزاعات سياسية فقد تؤدي إلى نقص ثقة المستثمرين الأجانب.

### 5- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التعامل مع الاستثمار الأجنبي لا يستدعي فقط اخذ الكثير من الحذر والحيلة فيما يتعلق بالآثار السلبية الممثلة خاصة في التبعية الاقتصادية، بل وينبغي أيضا الإشارة إلى أن الدول التي تشجع الاستثمارات الأجنبية وتحميها من المصادرة والتأميم وتعفيها من الرائب حتى تسمح باستيعاب الاستثمارات الضخمة قد تكون عرضة لان تصبح مركزا لغسيل الأموال ، حيث أن هذه الشركات الأجنبية تتخذ من نشاطها التجاري ستارا لعمليات غسيل الأموال، وقد يصعب على حكومات الدول التعرف على مستنداتها المالية، وقد تلجأ هذه الشركات إلى الحصول على قروض من احد البنوك وتعيد إيداعها في البنوك مرة أخرى، ثم تعقد اتفاقيات قروض لإعادة توظيف الأموال في بلاد تجار المخدرات وفي حالة استجوابهم يقدمون مستندات تؤكد أنها قروض سبق لهم الحصول عليها، ويطلق على هذه الشركات شركات الدمى (عبد العظيم ، 1997) حيث يستخدم " البغول " شركات الدمى في غسيل أموالهم، ويطلق اسم "البغول" على كبار مهربي المخدرات وكل من يحصل على دخل غير مشروع المصادر كالرشوة أو الاختلاس أو الدعارة أو عمولات السلاح أو تهريب الأموال إلى الخارج... الخ فيقوم باستثمار دخله في شراء السلع النفيسة أو الشيكات المصرفية ثم ينقلها إلى الخارج خصوصا في تلك الدول التي تفرض نظام محاسبات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل أو تتبع حركته داخل البنوك التي تعرف بدول الملاذ المصرفي، حيث يجري تبييض الأموال وعودتها مرة أخرى إلى البغول لاستخدامها كما لو كانت مشروعة.

### II. الشق التطبيقي:

#### عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن قيام الدولة بممارسة بعض مهامها التي تعتبر مظهر من مظاهر سيادتها يمثل في حد ذاته احد معوقات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تقوم الدولة المستقطبة لرأسمالها بإصدار قانون يتضمن تأميم بعض المشروعات التجارية الأجنبية العاملة فيها، أو نزع ملكيتها للمصلحة العامة أو مصادرتها عند

مخالفتها لأحكام القانون (السامرائي ، 2006) وما يزيد في تعقيد مثل هذه المعوقات عدم الاستقرار السياسي ووجود أطراف ذات رؤية معادية أو غير راغبة في الاستثمارات الأجنبية وانتشار الاضطرابات الاجتماعية وأحداث الشغب.

كما أن مرور اقتصاد أي بلد بموجات من الكساد أو التضخم الحاد ما يتبعه من تغيرات كثيرة ومفاجئة في التشريعات ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي عموما والاستثماري خصوصا تكون عادة غير مرغوب فيها من طرف أرباب العمل.

كل هذه العوامل وغيرها تعد عوائق في طريق تدفق الاستثمارات. فراس المال سواء كان وطنيا أو أجنبيا يبحث عن ظروف الأمان والاستقرار والعوائد المرتفعة.

### أولاً- العوائق السياسية

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرفض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات. وقد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات وهو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي ، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه احد أشكال الاستعمار.

وتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش وتحجيم القطاع الخاص خلال الثلاث عقود من الاستقلال. كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي.

إن هذا الموقف من حيث المبدأ تنفرد الجزائر به لوحدها، بل تنظر الدول إلى كلما هو أجنبي بعين الحذر والريبة، حتى الدول المتقدمة منها. فهذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي يبدي تخوفه من سيطرة الأجانب على الاقتصاد الفرنسي ويوصي في احد تقاريره لسنة 1981 بضرورة وضع بعض الإجراءات الموجهة إلى تدعيم المبادرات الفرنسية لتجنب خسارة استقلال الاقتصاد الوطني، وحل مشاكل المؤسسات الفرنسية التي غالبا ما تشتري هذه الأخيرة من طرف الأجانب، خصوصا عند وفاة أو تقاعد مؤسسها . (1984،Nouel)

لكن تغير الظروف السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية بعد انهيار أسعار البترول في منتصف ثمانينات القرون الماضي جعل الموقف السياسي الجزائري يتحول تدريجيا بالتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو تبني النظام اللبرالي، الذي من طبيعته تشجيع القطاع الخاص الوطني الأجنبي دون تمييز بينهما. وكانت البداية سنة 1990 عندما صدر قانون النقض والقرض رقم 90-10 الذي خصص للمستثمرين الأجانب بفتح بنوك وفروع بنوك ومكاتب تمثيل لمؤسساتها البنكية والمالية مع إمكانية مساهمته في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

وفي سنة 1993 دعم هذا التوجه بصدور القانون 93-12 الذي يمنح حوافز متنوعة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، تبعه موافقة الجزائر على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى (الأمر رقم 95-04) وكذا الموافقة على الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات (الأمر رقم 95-05).

يضاف إلى هذا قبول الجزائر لبرنامج الإصلاح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية خلال العقد الأخير من القرن المنقضي. وبهذا صار الخطاب السياسي الرسمي الجزائري، مع دخول القرن الواحد والعشرين، مرحبا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقدما لها المزيد من التسهيلات من خلال إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 المعوض لنظيره الصادر سنة 1993. هذا بخصوص الموقف السياسي من الاستثمار الأجنبي، أما الاستقرار السياسي المرادف لاستقرار نظام الحكم، فالجزائر حافظت على استقرار واستمرار نظام الحكم فيها منذ منتصف سنة 1999 التي عرفت اضطرابا سياسيا بدا بالغاء نتائج الدور الأول 1965-1992 إلى اليوم باستثناء الفترة من الانتخابات التشريعية المجرات نهاية سنة 1991 تبعه الحل المفاجئ للبرلمان والاستقالة غير المنتظرة لرئيس الجمهورية حينذاك في جانفي 1992، الأمر الذي خلق فراغا دستوريا كانت توحى باحتمال تغيير نظام الحكم خاصة مع تصاعد وتيرة العنف المسلح وأعمال التخريب طيلة عقد من الزمن.

لكن بعد تنصيب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة وفقا للدستور الجديد لسنة 1996 زالت الشكوك حول احتمال تغيير نظام الحكم وتبع ذلك تحسن محسوس في الوضع الأمني و مشاركة الكثير من الأحزاب السياسية في السلطة مما يدعم أكثر استقرار نظام الحكم في الجزائر.

نخلص في الأخير إلى أن الموقف السياسي للجزائر من الاستثمارات الأجنبية صار قابلا لها مع بداية تسعينيات القرن الماضي و مرحبا بها و راغبا فيها بعد ذلك. كما أن نظام الحكم عرف استقرارا مستمرا باستثناء العقد الأخير من القرن المنصرم. و بهذا نقول أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يتخلص من العوائق السياسية إلا مع مطلع القرن الحالي.

### ثانيا- العوائق التشريعية ذات الصلة بالملكية و التمييز.

تتمثل في تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الخاص الوطني من جهة و نظيره العمومي من جهة ثانية و المستثمر الأجنبي (خاص و عمومي) من جهة ثالثة و الاستثمار في قطاع المحروقات من جهة رابعة.

و قد رأينا في المبحث السابق من هذا الفصل أن المشرع الجزائري أفرد المستثمر الخاص الوطني بقانون و المستثمر الأجنبي بقانون آخر في إطار شراسته مع القطاع العمومي الوطني، و المستثمر العمومي (المؤسسات الجزائرية العمومية) بقانون ثالث علاوة على قانون المحروقات ذا الطبيعة الخاصة. و استمر هذا الحال إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى القانون



رقم 82-13 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة - الاقتصاد و القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية. و مع نهاية سنة 1993 صار المستثمر الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي يخضعان لنفس النظام المطبق على الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي، و بقي قطاع المحروقات يخضع لتشريع خاص به. أما المؤسسات العمومية فقد اكتفى المرسوم السالف الذكر بالنص على إمكانية استفادتها من أحكامه عن طريق التنظيم، مما يعني أن تمييز القطاع العمومي عن غيره ما زال قائماً حتى بعد صدور هذا المرسوم سنة 1993.

لكن بإلغاء المرسوم المذكور 93-12 سنة 2001 (الأمر رقم 01-03) صارت جميع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات خاضعة لنظام واحد. أي أن الاستثناء الذي كانت تتمتع به المؤسسات العمومية أُلغي بالأمر رقم 01-03، حيث نص في مادته الأولى " يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية...". إذ يلاحظ نكر نوعين من الاستثمارات هما: الوطنية و الأجنبية. مما يعني أن القطاع العمومي صار معني بنفس التشريع الذي يحكم القطاع الخاص الوطني وكذا القطاع الأجنبي العمومي والخاص. وإذا كان القانون الساري المفعول قبل سنة 1993 يمنع (القانون رقم 82-13) صراحة المستثمر الأجنبي من امتلاك أكثر من 49% من رأس مال المشروع المقام بالشراكة مع الطرف الجزائري المتمثل في إحدى أو بعض الشركات العمومية، فان المرسوم التشريعي رقم 93-12 والأمر رقم 01-03 اللذان ينظمان النشاط الاستثماري الاقتصادي في الجزائر ابتداء من سنة 1993 ثم سنة 2001 على الترتيب لم ينص أي منهما على الحد الأقصى لحصة الطرف الأجنبي في أي مشروع استثماري، أي أن حرية التملك الكامل لأي استثمار من طرف الأجانب لم يعد محظوراً كما كان عليه سابقاً.

بناء على ما سبق نقول أن المشروع الجزائري قد خفف سنة 1993 ثم سنة 2001 من أهم العراقيل القانونية التي كانت تواجه المستثمر الأجنبي من حيث تمييز المستثمر الوطني العمومي والخاص على الأجنبي، أو من حيث سقف مساهمة الطرف الأجنبي في أي مشروع اقتصادي يشارك فيه.

### ثالثاً - العوائق التنظيمية والإجرائية:

تتمثل هذه العوائق في تعدد الهيئات النظامية المتداخلة في النشاط الاستثماري وكثرة الإجراءات الإدارية وتعدد بعضها.

ولقد خضع النشاط الاستثماري للأجانب في الجزائر خلال الفترة 1963-1982 إلى الترخيص المسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، وبعد صدور القانون 82-13، صار هذا الترخيص المسبق يمنح من خلال الموافقة بقرار وزاري مشترك على بروتوكول الاتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والأجنبي. ومن البديهي أن مثل هذه الإجراءات تطيل مدة الحصول على الترخيص بالاستثمار من خلال شبكها

الوحيد المركزي الذي يضمن جميع الهيئات الإدارية ذات الصلة باستكمال إجراءات إقامة المشروع الاستثماري.

غير أن هذا الشباك بقي متواجدا في الجزائر العاصمة فقط دون بقية المناطق الجغرافية من الوطن، مما يجبر المستثمر على التنقل المتكرر إلى العاصمة مهما كان موقع استثماره، بالإضافة إلى استقبال هذا الشباك لكل المستثمرين الوطنيين و الأجانب الأمر الذي ساهم في الازدحام على خدماته و تراكم الملفات المنتظر معالجتها خاصة تلك المتعلقة بطلبات الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في التشريع المعمول به و قد منح القانون لهذه الوكالة مهلة ستون يوما للرد على طلبات الاستفادة من الامتيازات، و هي مدة غير محفزة للمستثمرين الأجانب المتعودين على السرعة في تنفيذ مثل هذه الإجراءات.

و إذا كان الرد على الطلب المذكور بالرفض فالللمستثمر حق الطعن في قرار الوكالة أمام السلطة الوصية عليها، و هي رئاسة الحكومة، دون إمكانية اللجوء إلى الطعن القضائي. و هو أمر غير مرغوب فيه من طرف المستثمرين إذ أنه يوحي باحتمالات تعسف هذه الوكالة في قراراتها نظرا لحمايتها قانونا من الطعن في قراراتها أمام السلطة القضائية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

و في سنة 2001 عوضت وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي أنيطت بها مهام الوكالة السابقة. و رغم إزالة الوكالة الجديدة لبعض العوائق السابق ذكرها و تخفيفها للبعض الآخر إلا أن عوائق أخرى بقيت مستمرة و منها:

- حسب دراسة غير منشورة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2003، فإن الفلسفة التي بنيت عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تظهر هذه الأخيرة بأنها سلطة و قوة عمومية ( منح الامتيازات، المراقبة...) أكثر من كونها في خدمة أو ترقية الاستثمارات الأجنبية (CNUCED)
- تتراوح مدة جمركة السلع المستوردة بين 15 و 32 يوما سنة 2001، و هي مدة غير منافسة ( 6 أيام في المغرب مثلا). و حسب عدد من المؤسسات الأجنبية، هناك منافسة مغشوشة بسبب تناقض (incohérence) التعريفات الجمركية و عدم تطبيق القانون على المؤسسات الجزائرية.

### نقاط القوة ونقاط الضعف، الفرص والتهديدات لإمكانات الاستثمار في الجزائر:

الجدول رقم 01

نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات وإمكانات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية</li> <li>• التقييم الايجابي للإصلاحات من طرف دوائر الأعمال الأجنبية</li> <li>• إرادة السلطات للقيام بالإصلاح</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تأخر في البنية التحتية</li> <li>• التأخر الكبير في إصلاح القطاع المالي والمصرفي</li> <li>• صعوبة الحصول على التمويل لـ PME/PMI</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>● قطاع غير رسمي معتبر</li> <li>● طول مدة الإجراءات القضائية</li> <li>● صعوبة الحصول على العقار الصناعي</li> <li>● عجز كبير في الاتصال وتوضيح صورة البلاد</li> <li>● نقص المعلومات الكمية عن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية ومصادرها</li> <li>● نقص الخبرة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التكلفة المنخفضة للطاقة</li> <li>● حجم السوق (أكثر من 30 مليون مستهلك)</li> <li>● قوة عمل شابة وتتنقن عدة لغات</li> <li>● القرب الجغرافي للأسواق الممكنة: أوروبا وإفريقيا</li> <li>● الاندماج الاقتصادي التدريجي</li> <li>● الجهوي UMA/UE والعالمية OMC</li> <li>● وفرة الثروات الطبيعية</li> <li>● وفرة الموارد البشرية ومرونة سوق العمل.</li> </ul>
<p style="text-align: center;"><b>التحديات</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● بطء التنظيم للقطاعات</li> <li>● التأخير البيروقراطي للإدارة العمومية</li> <li>● التأخر في إعادة تأهيل موظفي الإدارة العمومية</li> <li>● ضعف انتشار NTIC</li> <li>● هجرة الادمغة</li> <li>● تكييف السياسات الوطنية مع الالتزامات الدولية للجزائر</li> <li>● نقص التنسيق بين السياسات الوطنية</li> <li>● التداخل بين صلاحيات الهيئات المكلفة بالاستثمار.</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>الفرص</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● المحروقات والطاقة</li> <li>● البنية التحتية NTIC</li> <li>● المناجم</li> <li>● الزراعة الغذائية</li> <li>● السياحة</li> <li>● الالكترونىك</li> <li>● المركب التكنولوجي سيدي عبد الله</li> <li>● الصيد</li> <li>● الانضمام المستقبلي لـ OMC</li> <li>● منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الاوربي المتوقعة في 2010.</li> </ul>

### الخاتمة:

يجب العمل على تفصيل قوانين الاستثمار حسب رغبات وحجم وقياسات المستثمرين ذاتهم، فراس المال جبان ولا يعمل أو يأتي إلا إذا وفرنا له مناخا استثماريا وجوا دافئا للنمو فجذب الأموال والاستثمارات عدا عن فوائدها الاقتصادية المعروفة يأتي بفوائد أخرى أهمها انه يستقدم معه ثقافات استثمارية تتمثل في الحصيلة الكلية لثقافة المستثمرين والمشاريع الاستثمارية الجديدة التي يتم توطينها، هذا إضافة إلى فتح أسواق جديدة انطلاقا من السوق المحلية وهذه الأسواق الجديدة هي ذاتها الأسواق التقليدية لبضائع المستثمر ذاته الذي جاء ليعمل ويستثمر لدينا، إذن ينبغي جذب المزيد من الاستثمارات بناء على دراسات مرتبطة بخططنا التنموية، هدف يجب أن نسعى له لدعم اقتصادنا بقوة، وعلينا أن نقدم ما بوسعنا من تسهيلات ومشجعات في صلب القوانين الناظمة لعملية الاستثمار ولغيرها من القوانين ذات الصلة، مع اخذ الحيطة والحذر أثناء التعامل مع مثل هذه الاستثمارات لان نعمها أحيانا قد تفوق نعمها.

**بعض التوصيات:**

- تعديل القوانين ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي والترخيص للمجالات التجارية والصناعية.
- تنظيم حملات ترويج عامة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تقديم حوافز ضريبية للمنشآت الكبيرة الأجنبية المتعاقدة مع المنشآت الصغيرة أو المتوسطة.
- إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج المحروقات باعتماد آليات فعالة لتطوره.
- توسيع مجالات الاستثمار وخلق فرص جديدة في قطاعات كانت محتكرة من جانب الدولة في الماضي مثل: الماء، الكهرباء والاتصالات.

**قائمة المراجع:****المنكرات:**

- بن عيشي عمار (2010)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، جامعة بسكرة.
- حمدي عبد العظيم (1997)، غسيل الأموال في مصر والعالم: الجريمة البيضاء-أبعادها-آثارها-كيفية مكافحتها، (القاهرة)، ص 38.
- على عبد الوهاب إبراهيم نجا (1995)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة 1974-1990، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ص 16.

**الملتقيات:**

- إسماعيل شلبي (2005)، الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، ص 710.
- أمينة زكي شبانه (1994)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، ص 2.

**المطبوعات:**

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار 99/1، الكويت، ص 2.
- مكتبة المحاضرات و البحوث والملتقيات والكتب في مجال العلوم الاقتصادية  
<http://www.4shared.com/dir/10226342/d69ba7c9/sharing.html>

**التقارير:**

- دريد محمود السامرائي (2006)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 103.
- مصطفى بابكر (2004)، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ص 2-3.

**اللوائح والقوانين:**

انظر الجريدة الرسمية ، العدد7،سنة 1995،الأمر رقم 95-04،ص7.

انظر الجريدة الرسمية، العدد7،سنة 1995،الأمر رقم 95-05،ص7.

انظر الجريدة الرسمية، العدد 47،الصادر يوم 2001.08.22، الأمر رقم 03-01 ،ص.9

جاء في المادة رقم 22من القانون رقم 82-13: لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقل نسبة مساهمة المؤسسات

الاشتراكية عن 51.% وهذا يعني أن نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا يمكن أن تتجاوز 49 % أنظر الجريدة

الرسمية،العدد 35،الصادر يوم 1982.08.31،ص1728 .

**المجلات:**

CNUCED, Op.cit, p 25.

Gide Loyette Nouel(1984) , Les relations financières avec l'étranger, 2e édition, Juridiction Joly, Paris, P 55.

UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, P67.

## " البعد القانوني لدراسة إدارة الأعمال " Business Administration "

## في ظل تطور بيئة الأعمال

د. ناصري عبد القادر

جامعة التكوين المتواصل، الجزائر

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

## الملخص:

يعد علم إدارة الأعمال من العلوم حديثة النشأة في مجال الإدارة والاقتصاد، تتجلى أهمية دراسته في مجموعة من المقومات التي يبني عليها أداء العمليات الاقتصادية، وجملة من النشاطات التي تؤديها المؤسسة بغرض إنجاز هذه العمليات، بقيادة أشخاص (مديرين) يمتلكون قدرات ومعارف ومهارات في إدارة المشاريع، توكل لهم مهام محددة يستخدمون فيها الطرائق العلمية الحديثة لبلوغ الفاعلية القصوى في تحقيق الأهداف المرجوة لهذه المؤسسة. ولذلك أصبحت إدارة الأعمال كأحد أهم فروع علوم الإدارة تجلب اهتمام الباحثين للتعلم في دراستها، باعتبارها علم متعدد الأبعاد تربطه علاقات مع فروع متعددة من العلوم الإنسانية، لاسيما العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية. فهو يمثل في آن واحد فضاء واسع لدراسة أعمال المؤسسات وتحدياتها في مجال التسيير في ظل التطورات الحديثة التي يشهدها محيط الأعمال، وعملية مركبة ذات أبعاد علمية وفنية وإنسانية وقانونية تمارس في حدود ضوابط تنظيمية وفنية من شأنها أن تضمن لكل طرف حقوقه والتزاماته في هذه العملية. ولعل أبرز مجال يحقق هذا الغرض هو القانون الذي يضطلع بدور تنظيم القواعد المرتبطة بالعلاقات القانونية والآثار المترتبة عن التصرفات التي تقوم بها العناصر المتدخلة في عمليات إدارة الأعمال. ولن يتأتى ذلك، من منظور رجال القانون، إلا بمحاولة الكشف عن البعد الذي يمكن أن تحققها لعلوم القانونية في دراسة مجالات تطبيق إدارة الأعمال ضمن نطاق القانون الخاص وتمييزها عن تلك المطبقة على نشاطات الإدارة العامة في القانون العام.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأعمال، علم الإدارة، النظام القانوني، الإدارة العامة.

**Abstract:**

The science of business administration is one of the newly emerging sciences in the field of management and economics. The importance of its study is reflected in a set of components on which the performance of economic operations in project management is based on modern scientific methods to achieve maximum effectiveness in achieving the desired goals. Thus, business administration, as one of the most important branches of management sciences, has drawn researchers' interest to study it in depth, as it is a multidimensional science that has relations with multiple branches of human sciences. Especially economics and legal sciences. It represents a complex process with scientific, technical, humanitarian and legal dimensions that is exercised within the limits of specific controls that would guarantee each party its rights. Perhaps the most prominent field that achieves this purpose is the law, which plays the role of determining the legal relations and the consequences involved in business management operations. This will not be possible, from the perspective of jurists, except by trying to reveal the dimension that the law can achieve in studying the areas of application of business administration within the scope of private law and distinguishing them from those applied to public administration activities in public law.

**Keywords :**Business administration, management science, the legal system, public administration..

## مقدمة:

مع تطور المجتمعات الحديثة وبروز مختلف العلوم التي تعتمد في أساسها على الحقائق الثابتة التي لا تتغير مع العصر، ظهر علم الإدارة كواحد من العلوم الحديثة التي تعتمد على هذه الحقائق الثابتة. ونتيجة تطور مجال الأعمال تطورت معه طرق وأساليب إدارة الأعمال "Business Administration" مثل أداء مديري المنشآت في صناعة القرار وإدارة العمليات التجارية والاقتصادية باستعمال أساليب حديثة في تطبيق مبادئ ونظريات علم الإدارة مثل الإدارة الاستشارية وإدارة الحرية الاقتصادية بغية تحقيق الأهداف المرجوة، وقد صاحب هذا التطور لميدان إدارة الأعمال بروز قواعد جديدة للقانون لازمت نشاطات العناصر المتدخلة (الأشخاص و المنشآت) في مجالات تكييف مركزها القانوني و تحديد مسؤولياتها في الإشراف على الأعمال الخاصة بهذه المنشأة و الآثار القانونية المترتبة عنها، سواء في حالة تطبيق القانون الخاص أو في حالة تطبيق القانون العام مثلما هو الشأن في الإدارة العامة "Public Administration".

ولم تكن دراسة أصول إدارة الأعمال بمعزل عن التطورات التي شهدتها كلا من تطور علم الإدارة في تحسين أهداف ووظائف المؤسسات في العمليات الاقتصادية، و العلوم القانونية في ملازمة تطبيق قواعده، فقد ظهرت في نهاية القرن الماضي العديد من المدارس الفقهية في قانون الأعمال تؤسس لفكر جديد يقوم على معالجة الأسس القانونية التي تطبق على بيئة الأعمال في القانون الخاص، خاصة مع انتشار مذهب حرية التجارة والاقتصاد الحر، مما أدى إلى بروز مجموعة من التحديات في أواسط الفقه لدراسة مدى تأثير قواعد القانون فيكلا من إدارة الأعمال والإدارة العامة. وقد أدت هذا التطور الجديد إلى تكوين أسس حديثة لعلم الإدارة تقوم على مجموعة من الجهود والوسائل وعمليات تنسيقها وتوجيهها لتحقيق الأهداف المؤسسة.

وقد أتفق غالبية مفكري وفقهاء علم الإدارة على أن مجال تطبيق إدارة الأعمال يرتكز في الوقت الحاضر على مبادئ ونظريات خاصة به تحوي مجموعة مترابطة من السلوك والقيم الإنسانية والطرائق الحديثة التي تتماشى ومتطلبات التطور العلمي والتقني الموائمة لتطور العصر، ولتحقيق الغايات يتطلب أن توطئه وتحيط به مجموعة من المصادر والعوامل القانونية التي تتكفل بعملية تنظم المراكز القانونية للمنشآت وتحديد مسؤولية المديرين في إعداد وقيادة المشاريع وعلاقاتها مع محيطها الخارجي.

تتجلى الأهمية العلمية والعملية في دراسة مجالات إدارة الأعمال ورؤيتها من منظور العلوم القانونية في تحديد النظام القانوني الذي يخضع له مسار إدارة المشاريع، باعتبارها مهنة معرضة للمساءلة القانونية والأخلاقية على جميع المستويات داخل محيط المؤسسة أو خارجه. ويبدو أن هذا التصور الحديث الذي يجمع بين ميدانين مترابطين من العلوم الاجتماعية؛ الأول اقتصادي تصنف أحكامه ضمن نطاق علم الإدارة، والثاني قانوني ترتكز دراسته على القواعد التشريعية والتنظيمية والاتفاقية التي تنظم بيئة الأعمال، يجعلنا نفكر في الدور الذي يمكن أن يلعبه القانون في تنظيم بيئة الأعمال وتحديد المسؤوليات للمتدخلين فيها.



والجدير بالذكر أن العلوم القانونية لم يقتصر مجال تطبيق قواعدها إلا على إدارة الأعمال بل امتدت أيضا إلى فرع متميز من علم الإدارة ألا وهو "الإدارة العامة"، لذلك ارتأينا في هذا المقال إبراز أهم مظاهر التمييز (أوجه التشابه والاختلاف) بين نشاطات "إدارة الأعمال"، باعتباره علم اقتصادي يخضع لأحكام القانون الخاص وله أسسه في إدارة الأنشطة التجارية تقوم على تحقيق الربح، وعمليات "الإدارة العامة" التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة في الدولة. والأكد أنكل ميدان منهما يهتم بموضوعات تصب في نطاق واحد وهو علم الإدارة، غير أن قواعدهما تختلف من حيث انتماءها إلى فروع القانون (القانون الخاص والقانون العام).

لعل هذه الأهمية تجعلنا نتساءل حول مقومات إدارة الأعمال وبعدها القانونية في مناخ الأعمال والآثار التي قد تترتب من وجهة نظر القانون عن إدارة العمليات الاقتصادية للمتعاملين الخواص والعموميين من خلال أداء مسيرتها بداية من اتخاذ المدير "manager" القرارات وضبط آليات قيادة المشروع ومراحل متابعته إلى غاية تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة.

انطلاقا من هذه المميزات لإدارة الأعمال ودرجة تأثرها بميدان القانون يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هي مقومات إدارة الأعمال كفرع قائم بذاته من علم الإدارة وأساسها القانوني في بيئة الأعمال؟ وما مدى تمييزها عن الإدارة العامة "Public Administration" في ظل اختلاف قواعد القانون العام والقانون الخاص؟ للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات التي قد تتفرع عنها اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال دراسة مجالات تطبيق إدارة الأعمال والأساس القانوني للعناصر والتصرفات المكونة لطبيعتها، ومظاهر تقاربها واختلافها مع الإدارة العامة. ولإلمام بجوانب هذه الدراسة ارتأينا هيكله هذا بالبحث وفق التقسيم الآتي:

### المحور الأول: إدارة الأعمال ومجالات تطبيقها

أولاً: مفهوم إدارة الأعمال

1- تعريف إدارة الأعمال

2- أنواع إدارة الأعمال

ثانياً: مجالات تطبيق إدارة الأعمال

1- أهمية دراسة إدارة الأعمال

2- الأشكال القانونية للأعمال الاقتصادية

المحور الثاني: الأساس القانوني لإدارة الأعمال وتميزها عن الإدارة العامة

أولاً: الأساس القانوني لإدارة الأعمال "Business Administration"

1- الأساس القانوني لإدارة الأعمال

2- علاقة إدارة الأعمال بالإدارة العامة "Public Administration"

ثانياً: تمييز إدارة الأعمال عن الإدارة العامة

1- من حيث الهدف

2- من حيث الطبيعة القانونية للوظائف

3- من حيث المسؤوليات القانونية والإدارية

### المحور الأول: إدارة الأعمال ومجالات تطبيقها

يدخل في تركيب مفهوم إدارة الأعمال عدة عناصر مركبة ومتراصة فيما بينها ترتبط بالعوامل الاقتصادية والتجارية والتسويقية والتنظيمية والوظيفية والموارد البشرية والعلاقات العامة... الخ، وتتعدد مجالات تطبيقها إلى المستويات التجارية والصناعية والمالية والقانونية... الخ. ولإبراز مدى تأثير وتأثر مجال إدارة الأعمال بهذه العوامل المختلفة، وبالخصوص ميدان العلوم القانونية لما له من علاقة بتنظيم حدود التعاملات والنشاطات في تسيير المؤسسة، نستهل دراستنا بتحديد مفهوم إدارة الأعمال ومجالات تطبيقها وتأثيرها بالبيئة المحيطة بها.

#### أولاً: مفهوم إدارة الأعمال

يهتم الكثير من الدارسين بتخصص إدارة الأعمال لكونه ميدان يرتبط بإدارة المؤسسات واستمراريتها، وتكمن أهمية تحديد ماهية هذا العلم المتميز وإبراز مقوماته، من خلال أداء العمليات الاقتصادية وتوظيف المواد الكافية لبلوغ أهداف المؤسسة، في البحث عن إطار معرفي دقيق له وبيان أنواعها وأهدافها.

#### 1- تعريف إدارة الأعمال:

يعتبر علم إدارة الأعمال من العلوم الحديثة ارتبط منذ نشأته بمجموعة من الأنشطة تقوم بها المؤسسة من خلال مباشرة مديرها للمشاريع الاقتصادية، وبالانتساع المضطرد لنطاق التجارة الوطنية والدولية وما صاحبها من تطور في وسائل المواصلات (هاشم، 1998، ص.23). ونتيجة ذلك عرف مفهومه تطور ملحوظ عبر مراحل زمنية متفاوتة، اختلفت من فترة لأخرى ومن مدرسة لأخرى، مما جعل بعض المفكرين والكتّاب يشككون في كون إدارة الأعمال علماً يلتزم بموضوع محدد يقوم على مبادئ ونظريات ثابتة، وحججهم في ذلك أن هذه المبادئ والقواعد المنظمة له تسري على البشر الذين يصعب التنبؤ بسلوكهم (يونس، 1993، ص.27).

فترى مجموعة من هؤلاء المفكرين بأن مجال المحاسبة هو الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله محاسبة الأعمال المالية في المؤسسة، بينما ترى مجموعة أخرى من الباحثين بأن مجالاً كل من التسويق الذي يروج لبيع المنتجات بهدف زيادة أرباح المؤسسة، و السلوك التنظيمي داخل هذه الأخيرة يمثلان المحرك الرئيسي لعمليات إدارة الأعمال (Desjacleries, 2017, p.27). وبالرغم من هذه الاختلافات المتباينة بين هؤلاء المختصين حول اعتبار إدارة الأعمال علماً قائماً بذاته، اتفقوا حول تصور مشترك يتمثل في تحديد الغرض من وجود علم إدارة الأعمال، وهو تلك النشاطات التي تحيط بعمليات التصرف والقيادة في تسيير المشروعات في المؤسسة (هاشم، مرجع سابق، ص.17)، وبذلك أصبحت مبادئ وقواعد هذا العلم الحديث تتسع لتشمل كل النشاطات التي يحتاجها المشروع وتؤثر على تطور أعماله منذ بداية دراسته إلى غاية إتمامه، وذلك كله للوصول إلى غاية وحيدة وهي تحسين المردودة الاقتصادية للمؤسسة (plane, 2019 p.36).

وتعود تعدد التعاريف وتنوع الآراء لإدارة الأعمال إلى تنوع التجارب التي مروا بها المفكرين كلا في مجاله سواء في إدارة المؤسسات أو في الحقل الإداري، ويمثل هذا الاختلاف مزيد من التنوع والاثراء الاقتصادي ولا يعد بأي حال من الأحوال تباينا في ذلك.

فقد اختلف المفكرون والكتاب في تعريف علم إدارة الأعمال، فمنهم من استند في تعريفه على أسس الواقع الاقتصادي، ومنهم من أرجعه إلى طريقة التنظيم والتصرف في تسيير المشروع. حيث عرّفه الأستاذ هيثم هاشم علم إدارة الأعمال في كتابه مبادئ الأعمال بأنه "العلم الذي يتناول دراسة الوقائع الاقتصادية في مكان ظهورها، وذلك من خلال الإبداع في عملية الإشراف وتسيير مشروعات المؤسسة" (هاشم، مرجع سابق، ص.57). وعرّفه الأستاذ جون ميشال بلان بأنه "الطريقة أو التصرف في إدارة مشروع ما يساهم في تطبيق السيطرة و الإشراف على الأعمال الخاصة بمؤسسة ما" (الشميري، 2014، ص.23).

وعرّفه أيضا الأستاذ عبد الغفور يونس بأنه "العلم الذي يتناول دراسته تنظيم المشروعات التجارية ووسائل أدائها على ضوء التجارب العلمية الحديثة حتى تتمكن من استغلال كل السبل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج (يونس، مرجع سابق، ص، 19). ويتبين من هذه التعاريف أن كل واحد من هؤلاء الكتاب والمفكرين ينظر إلى هذا العلم من زاوية خاصة، فقد ارتكز الأستاذ "هيثم هاشم" مفهومه لإدارة الأعمال على عنصر الممارسات والتطبيقات التي واجهها مدير المؤسسة على أرض الواقع.

واستند الأستاذ "بلان" في تعريفه لهذا العلم على عنصر القيادة والإشراف التي يمارسها المديرين لتحقيق أهداف المشروع. بينما أسس الأستاذ "يونس" موقفه في تعريف إدارة الأعمال على ضوء التجارب التي تبحت في دراسته وقائع المشروعات الاقتصادية وجدواها على مردودية المؤسس (Braua,1995,p.46).

بعد عرض مختلف آراء هؤلاء الباحثين والمفكرين في مجال إدارة الأعمال حول تعريف علم إدارة الأعمال نحاول اقتراح تعريف يجمع بين هذه الآراء ويحيط بجميع الجوانب التي تواجه نشاطات وابداعات المديرين في عملية إدارة المشاريع وتمكينهم من التحكم في استغلالها، ويشمل في نفس الوقت على كل المقومات التي أوردها هؤلاء الكتاب في تعاريفهم، وهو أن "إدارة الأعمال تمثل علم وفن ومهنة في آن واحد تهتم بتجديد الغايات والأهداف الخاصة بالأعمال ويسعى إلى تحقيقها، باتخاذ قرارات تساهم في رفع الكفاءات الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة وإدارة النشاطات والموارد لأجل تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة".

## 2- أنواع إدارة الأعمال:

تتفرع أنواع إدارة الأعمال بحسب طبيعة النشاطات التي يقوم بها مسيري المؤسسات في عملية تصميم ومتابعة المشروعات، حيث يجب أن يكونوا ملمين بمجموعة من العناصر تدخل في مقومات نجاح مهامهم، ومن أهم هذه الأنواع تلك التي تخضع لقواعد السوق مثل الإدارة الاستراتيجية والتمويل والتسويق (ماجد راغب، 2004، ص، 72)، وأخرى ترتبط بتنظيم المرفق العام مثل إدارة الأعمال العامة وثالثة تتعلق بالتعاملات في جانبها الدولي والتكنولوجي مثل إدارة الأعمال الدولية والمعلوماتية.

1-2 الإدارة الإستراتيجية:

يرتكز هذا النوع على استراتيجية البحث عن السبل الكفيلة لتطوير قدرات المؤسسة واستغلال المشروع بهدف تنمية الميزة التنافسية لهذه الأخيرة، وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتنفيذ هذه الطريقة من خلال دراسة وتوجيه المشاريع وبواسطة مجموعة من القدرات البشرية والإمكانيات المالية والفنية (Robert, 2018, p. 83).

2-2 التمويل :

يتمثل هذا النوع في عملية توفير الأموال والموارد اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، ويشكل مجموعة الوظائف المتعلقة بطريقة إدارة الثروات المالية والسندات التجارية وسبل تمويل المشروعات لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها المتاحة (Martin, 1993, p. 86) ويرتكز أساسا على تحديد أفضل الطرق و الوسائل لرصد هذه المصدر للحصول على الأموال من مموليها.

3-2 التسويق:

يقصد به فن البيع ويشمل على يهدف إلى ترويج المنتجات والسلع والخدمات وقيم العملات التجارية التي يتم تقديمها للمستهلك بهدف تحقيق المؤسسة للربح وبناء علاقة ثقة بينها وبين الزبون، ويشمل التسويق أيضا على إدارة المبيعات والإعلانات والعلاقات العامة في الأعمال التجارية (حرب، 2000، ص.37).

4-2 إدارة الأعمال التجارية:

يرتكز هذا النوع على عملية تسويق الأعمال التجارية سواء على المستوى الدولي أو باستعمال الوسائل الحديثة للإعلام والاتصال، وبذلك تتميز أهدافه بإعداد مديري المؤسسات خطط وبرامج مدروسة تشرف عليها فرق لإدارة المشروعات وتطوير الصفقات القيادية وباستعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة، وهي تنفرع إلى نوعين:

- إدارة الأعمال الدولية:

تعتبر أحدث الأنواع لعلم إدارة الأعمال، وهي تهدف إلى تنظيم شؤون المؤسسة في متابعة المشاريع المنجزة في ظل العقود التي أبرمتها مع الشركات الأجنبية، من خلال وضع المديرين خطة منهجية تسير عليها المؤسسة، تمكنها من اكتساب الخبرة اللازمة في انجاز المشروعات وفق معايير دولية وتساعد على الولوج في الأسواق الدولية، وبذلك تصبح هذه المؤسسة قادرة على المنافسة أمام الشركات متعددة الجنسيات (شيحا، 1993، ص، 26).

- إدارة الأعمال الإلكترونية:

يشكل هذا النوع منظومة متكاملة وأكثر شفافية واتقانا من التعاملات التقليدية، وتهدف إلى تحويل التعاملات التجارية التقليدية إلى أعمال إلكترونية بالاعتماد على النظم المعلوماتية الحديثة، وتتطلب انشاء شبكة حاسوبية متطورة تحوز على كم هائل من المعلومات، و يعبر عنها بالتجارة الإلكترونية (Pauline, 1999, p. 36).

ولا يمكن دراسة هذه الأنواع دون إبراز مجموعة من الأهداف تحددتها المؤسسة في تعاملاتها في أي نوع، والتي لولاها لما حققت المؤسسة مبتغاها، حيث تشترك جل هذه الأهداف فيما بينها من خلال تكليف مديري المنشآت بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات ضمن المهام الموكلة لهم ومتابعتها لتحقيق مصالح المؤسسة، وترجم هذه الأهداف من خلال قيامهم بأدوار قيادية ووظيفية تكتسي عدة جوانب في إدارة أعمال المؤسسة، من أهمها:

#### \* التخطيط:

هو عملية تستخدمها المؤسسة لتحديد النشاطات التي سوف يتم تحقيقها لاحقاً، ويمثل التخطيط وظيفة إدارية من شأنها تحديد رؤية مستقبلية لأعمال المؤسسة، وذلك باتخاذ المديرين لقرارات هادفة تتلاءم مع الخيارات المطروحة، من خلال صياغة استراتيجية محددة ومدروسة تتضمن تحديد الوسائل اللازمة وتوزيع الموارد توزيعاً ملائماً لخطة العمل، وهو أول الوظائف في عملية انجاز مشروعات المؤسسة (حوض، 2018-2019، ص، 23).

#### \* التنظيم:

هو الوظيفة التالية بعد التخطيط يهدف إلى وضع تنظيم وترتيب معين للعلاقات بين أعضاء المؤسسة، ويتحدد من خلال قيام المديرين بتنفيذ الخطط والمهام الموكلة لهم بالطرق المناسبة وبأقل التكاليف المتاحة، وتصنيف مختلف نشاطات المؤسسة وتقييمها إلى وظائف محددة، مما يترتب عنه رسم علاقات السلطة بين هؤلاء الأعضاء في شكل تنظيمي وتصاعدي، ويبين حدود مسؤوليات مدير المشروع وسلطاته عند اتخاذ القرارات.

#### \* التوجيه:

يشكل أهم الوظائف التي تسند للمديرين، بواسطة قيامهم بتوجيه وقيادة العمال و الفنيين المنفذين للمشروع من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة من المؤسسة، و نتيجة هذا التعاون تصبح وسيلة التوجيه أداة فعالة في تساهم في تعزيز الاتصال بين المديرين و العمال المنفذين للمشروع لتطوير المؤسسة (Pauline, op.cit, p. 178)

#### \* الرقابة:

تمثل الرقابة الوظيفة الأخيرة من عملية الإدارة، وتعتمد على وضع المعايير المناسبة لقياس الأداء الفعلي لنشاطات المؤسسة بهدف التأكد من دقة تنفيذ الخطط، بواسطة مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية وتصحيحها من خلال الحث عن البحث وتصحيح الاختلالات بين الخطة المسطرة من المديرين وطريقة تنفيذها من العمال (شويح، 2015، ص.56).

#### ثانياً: مجالات تطبيق إدارة الأعمال

يجب التمييز بين مجالات إدارة الأعمال ومجالات تطبيقها، الأولى تعتبر من الوظائف التي يحتاج إليها سوق العمل وفقاً لحاجيات اقتصادية معينة في قطاعات الأعمال، من أهمها إدارة الضبط المالي التي تشرف على عملية متابعة التقارير المالية، وإدارة المعلومات التي تركز على قواعد البيانات الإلكترونية، وإدارة العمليات التي تتولى متابعة صياغة مخططات التسيير وتطور مسار الموارد البشرية في المؤسسة.

أما مجالات تطبيق إدارة الأعمال وهي التي تهتمنا في هذه الدراسة، مفهومها أوسع، فهي تظهر في جملة من الأعمال الاقتصادية والممارسات في مجال التسيير التي تنجزها المؤسسة حسب نظامها القانوني، وتتنوع حسب تنوع نشاطاتها. فلا يمكن دراسة مجالات تطبيق هذه الأعمال دون البحث عن أهميتها في حياة المؤسسة، والكشف عن تأثيرها في بيئة الأعمال. لذلك سنحاول إبراز أهمية دراسة إدارة الأعمال وأثرها على تطوير قدرات المؤسسة، ثم نحدد المراكز القانونية التي تخضع لها الشركات التجارية وطبيعة تعاملاتها ضمن نطاق المشروعات الاقتصادية في مناخ الأعمال.

### 1- أهمية دراسة إدارة الأعمال:

عرف العالم الحديث تطورات سريعة في مجالات التجارة والصناعة والأعمال واستعمال التكنولوجيا، مما تطلب الاهتمام أكثر بطرق علمية محكمة وناجعة في إدارة المشاريع، والبحث عن أنظمة قانونية حديثة تتناسب مع هذه التطورات في بيئة الأعمال. وباعتبار إدارة الأعمال من المجالات الحيوية التي تؤثر في مناخ الأعمال في عصرنا الحاضر، نظرا لأنها تسهم بشكل كبير في تسهيل التعاملات الاقتصادية في ظروف جيدة، تتجلى أهمية دراستها من خلال الدور الفعال الذي تؤديه في تطوير نشاطات المؤسسة وتنمية قدراتها لتفرض وجودها في السوق، وتساعد على انتعاش النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال في البلاد. وتتمثل هذه الأهمية في دراسة هذا المجال الحيوي في:

- 1-1 خلق جو من المنافسة المشروعة فيما بين المؤسسات لتفرض وجودها في السوق، وفضاء للابتكار للمديرين المسيرين لها من خلال محاولة الإبداع في الأفكار.
- 2-1 انتشار القطاعات الحيوية التي تساهم في ترقية مجال الأعمال مثل قطاع الخدمات والقطاع الصناعي ومجال الاستثمار.
- 3-1 دعم عملية النهوض بالتنمية بمختلف أبعادها وزيادة معدل النمو في اقتصاديات الدولة.
- 4-1 تطوير طرق تسيير المؤسسة و نشاطاتها و التنسيق بين مختلف عوامل ادارتها بداية من مرحلة التخطيط للمشروع إلى مرحلة مراقبة انجازه (Carlier, op.cit, p. 178).

سنحاول إبراز أشكال الشركات التجارية التي تمثل الواجهة الرئيسية لإدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية في ظل القانون التجاري، ونبحث عن النظام القانوني لمديريها ومسؤوليتهم عن أعمالهم في إدارة للمشاريع.

### 1- الأشكال القانونية للأعمال الاقتصادية:

تظهر الأعمال الاقتصادية التي تنجزها المؤسسات الخاضعة للقانون الخاص، مثل المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والشركات الخاصة التي تسري عليها أحكام قانون الأعمال، بأشكال قانونية متعددة ومختلفة عن بعضها، حسب المراكز القانونية لكل منشأة والآثار التي ترتبها في سير أعمالها. وقد حددت التشريعات الوطنية في كل دولة الأشكال القانونية للأعمال الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات ضمن نطاق المشروعات الاقتصادية، سواء أنجزت من الإدارة ضمن أحكام القانون العام أو بمتابعة من مسيري

القطاع الخاص بتطبيق أحكام قانون السوق، وسنّت لها قواعد قانونية تنظمها وتحدد التزامات كل طرف في إدارة هذه المشاريع، وحددت لمديري هذه المنشآت حسب كل شكل المسؤوليات المترتبة عن أعمال الإدارة.

فضلا عن ذلك قد يؤثر الشكل القانوني لأي مشروع على جوانب متعددة لنشاط المؤسسة، فقد يمتد إلى التنظيم الإداري لهياكلها والتخطيط لبرامجها والرقابة لمراحل انجاز المشروع، ووضع الآليات القانونية في العقد تحسبا للخلافات التي قد تنشأ جراء سوء تنفيذ الالتزامات التعاقدية أو نقص في تفسير بنوده وتسويتها.

وقد يخطأ المدير أو يسيء تقدير خلال دراسة وإنجاز بعض المشاريع مما يترتب عنها عواقب قانونية، وبما أن المؤسسة شخصا اعتباري لا يمكن التعبير عن إرادتها إلا بواسطة شخص طبيعي (المدير) يمثلها أمام الغير ويكلف قانونا بإجراء التصرفات في مجال الإدارة باسمها ولحسابها، وغالبا ما توكل هذه المهمة إلى المسير (Dirigeant) في المؤسسة (Meri, 2010, p.485).

ينبغي أن نشير هنا إلى أن المشرع الجزائري لم يستعمل هذا المصطلح في قواعد تسيير الأعمال في أحكام القانون التجاري بل أورد مصطلح القائم بالإدارة (Administrateur) أو كل مسير يتصرف باسم المؤسسة. وتختلف مسؤولية المديرين بحسب نوعية الأخطاء التي يرتكبونها، فقد تقوم مسؤوليتهم عن الخطأ التعاقدية أو تكون تقصيرية أو تضامنية أو شخصية (المادة 126 من القانون المدني). وقد اتفق غالبية الفقهاء على إيجاد حلول للمسؤولية المدنية التي تلقى على المسيرين في المؤسسات لتعويض مدنيا عن أخطائهم في التسيير، وذلك بدفع مبلغ لشركة التأمين لتعويض المتضررين جراء خطأه في التسيير (زكري ويس، 2004، ص.4).

وقد يتجاوز مديري أو مسيري المؤسسات الخاضعة للقانون الخاص في بعض الحالات حدود الصلاحيات المخولة لهم بمقتضى النظام الأساسي للشركة بانحرافهم أثناء إدارة الأعمال عن الغرض الذي تضمنه المشروع، ومن ثم يفتح باب المسائلة الجزائية عن بعض الجرائم مثل الاستعمال التعسفي لأموال المؤسس وخيانة الأمانة والتفليس وجرائم الصرف والتهرب والغش الضريبي.

أورد التشريع الجزائري على سبيل الحصر الأشكال القانونية لبعض المنشآت أو العناصر التي تحوز على الصفة أو المركز القانوني في إدارة المشاريع الاقتصادية في القانون التجاري، وصنفها إلى شركات الأموال وشركات الأشخاص، وتتمثل هذه الكيانات القانونية فيما يلي:

- المشروع الفردي
- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة
- شركة التوصية بالأسهم
- شركة المساهمة
- شركة ذات المسؤولية المحدودة ومؤسسة الشخص الوحيد
- شركة المحاصة (الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975)

- المشروع العام (Soutenain,2008,p.68).

فضلا عن ذلك شهد عالم الأعمال في مطلع هذا القرن انفتاح غير مسبوق على فضاءات جديدة للتعاملات التجارية والتقنيات الحديثة للإدارة والتسيير تقوم على المعلوماتية لم تألفها المؤسسات في وقت مضى، وفي ظل هذا التحول للمناخ الأعمال أصبح من الضروري على رجال القانون تصور نظام قانوني جديد يواكب هذه التطورات من خلال إرساء أسس وقواعد قانونية من شأنها تنظيم نشاطات المنشآت والأطراف المتدخلة في مجال إدارة الأعمال.

أولاً: الأساس القانوني لإدارة الأعمال

سنحاول إبراز الأساس القانوني الذي تركز عليه المؤسسات في نشاطاتها وتعاملاتها الاقتصادية، والبحث عن القواعد الضابطة لحقل الأعمال في ظل القانون الخاص، ونبيّن أوجه التشابه بين علم إدارة الأعمال وعلم الإدارة العامة، باعتبارهما نوعان متميزان من أنواع علم الإدارة.

1- القواعد القانونية الضابطة لمجال إدارة الأعمال:

عرّف علم الإدارة مثل سائر العلوم الأخرى (علم الاقتصاد، علم القانون) تطوّراً ملحوظاً بداية من القرن الماضي، غير أن هذا التطور اقتصر في بدايته على دراسة علم الإدارة العامة في مجال الخدمة العمومية والمرافق المتصلة بها. ومع الانفتاح الذي شهده العالم ببروز الأفكار الخاصة بحرية التجارة وحرية التعاقد والتنافس في ظل قواعد القانون الخاص التي تؤكد القاعدة القانونية "العقد شريعة المتعاقدين" (المادة 106 من القانون المدني الجزائري)، لم تكن إدارة الأعمال بمعزل عن هذه التطورات والتحوّلات في مختلف الميادين.

من خلال مناداة حركة تحرير التعاملات في العلاقات الاقتصادية والتجارية، وإعطاء حرية المبادرة و الإبداع لمسيرى المؤسسات الخاضعة للقانون الخاص، برزت العديد من الأفكار للمفكرين و الفقهاء القانونيين تنادي بمراجعة القواعد والأسس القانونية التي يقوم عليها مجال إدارة الأعمال، و جعلها أكثر انفتاحاً على مبادئ التسيير المطبقة في العالم المتقدم التي تواكب التطورات الحديثة لعلم الإدارة (Braua,op.cit,p.83).

و بسبب توطن العديد من الشركات الأجنبية في الدول المضيفة للاستثمارات و تبادل الخبرات في التسيير و إدارة الأعمال بين المؤسسات باننتقال رؤوس الأموال بين الدول، دفعت ببعض الفقهاء إلى التفكير في إنشاء أسس خاص تحكم القواعد التي تساهم في تنظيم و تسيير إدارة الأعمال بروح القطاع الخاص و قواعده القانونية التي تمنح لمسيرى المؤسسات القدرة و المرونة اللازمة لإدارة هذه المنشآت، و تترك لهؤلاء هامش من الحرية في التخطيط و القيادة و التوجيه للمشاريع (Desjaclerie,op.cit.p.42).

فقد نجد هذا الأساس القانوني لدراسة إدارة الأعمال على المستويين الوطني والدولي، فعلى المستوى الأول أعطى المشرع الوطني ضمانات وحرية أكثر لمسيرى المؤسسات في إدارتها، وإحاطتهم بجملة من التشريعات تساعدهم في مهامه و تحميهم في حالة ارتكابهم لأخطاء أثناء قيامهم بإدارة المؤسسة مثل قانون المؤسسات وقانون المنافسة والأسعار وقانون الوقاية من الفساد والأحكام القانونية الخاصة بعدم تجريم التصرفات التي يباشرها مسيرين المؤسسات...



وعلى المستوى الدولي منحت الاتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة الأطراف المبرمة في المجالات التجارية و الاقتصادية العديد من الضمانات و الآليات المرنة التي تسهل على مديري المؤسسات عملية التسيير و تدفعهم إلى الإبداع بكل حرية في إدارة الأعمال (شيخي، 2016-2017، ص.35) فضلا عن الاتفاقات التي يبرمها المهنيين في مجال التجارة والأعمال، وحث بعض الهيئات الوطنية مثل غرف الصناعة والتجارة الوطنية، والكيانات الأخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب على انتهاج لقواعد سلوك في تسيير وإدارة المؤسسات، وفي المشاريع الاقتصادية والتعاملات التجارية.

## 2- علاقة إدارة الأعمال بالإدارة العامة:

قبل التعرّض لأهم نوعي علم الإدارة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وهما إدارة الأعمال التي تخضع قواعدها لأحكام القانون الخاص، والإدارة العامة التي تطغى على تصرفاتها جوانب المصلحة العامة وتسيير المرفق العام في ظل أحكام القانون العام، فهما يلتقيان في بعض المظاهر ويختلفان في أخرى، وللتميز بينهما نحاول إعطاء تعريف للإدارة العامة حسب الفقه والقانون ونحدد تكييف طبيعتها ضمن نطاق علم الإدارة.

عرّف الفقه الإداري الإدارة العامة استنادا لمعيارين أساسيين؛ الأول عضوي يتمثل في مجموعة الأجهزة و الهيئات التي تضمن تدخل الدولة كشخص قانوني يخضع للقانون العام في عملية تنظيم المرفق العمومي لأجل تسيير الحياة اليومية بمختلف أوجهها (Braua, op.cit, p.91). والمعيار الثاني فهو وظيفي يتمثل في الوظائف التي تقوم بها الإدارة العامة والمتمثلة في الضبط الإداري وتسيير المرفق العمومي، وما يترتب عنه من وسائل قانونية لتحقيق هذه الوظائف، وهي الأعمال الإدارية (لباد، القانون الإداري، 2006، ص.111).

و قياسا على هذين المعيارين توصل غالبية فقهاء ومفكري القانون إلى تعريف موحد للإدارة العامة بمزج الجانب التنظيمي مع الأعمال الوظيفية للدولة، وعرّفوه بأنه "مجموعة المبادئ و القواعد و العمليات و الأساليب العلمية و الفنية و القانونية التي توظف فيها الجهود والوسائل البشرية و المادية بواسطة عمليات التخطيط و التنظيم و الرقابة لغرض تنفيذ السياسات العامة للدولة (Dupuis, 1998, p.6).

حاول المشرع الجزائري تعريف الإدارة العامة في عدة نصوص قانونية بحسب أهميتها ومجال تطبيقها. فقد عرّفها حسب المعيار العضوي في القانون النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية لعام 1985 (المرسوم رقم 85-59، سنة 1985)، وأكد على مركزها القانوني حسب نفس المعيار في قانون النزاعات الجماعية للعمل لعام 1990 (قانون رقم 90-02، سنة 1990)، وأين صفها بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الإدارات المركزية التابعة للدولة و الولايات و البلديات. ونظرا لامتيازات السلطة العامة التي تحوزها هذه الهيئات الإدارية بحكم مركزها القانوني المميز يقتصر دورها على تقديم الخدمات العمومية لأجل المنفعة العامة بوسائل وأساليب الإدارة العامة، وذلك تحت سلطة الأجهزة الرقابية الإدارية الخاضعة للقانون العام والرقابة القضائية (البرز، 2001، ص.72).

فضلا عن ذلك تتشكل الإدارة العامة من طبيعة مركبة تجمع بين العناصر الفنية والجوانب العلمية وصفة المهنية معا، فهي تمثل امتزاج بين كل هذه العوامل في بناء وحركة عمل هيئاتها. و على رجال الاقتصاد و السياسة و القانون أن يعايشوا هذه الطبيعة المختلطة للإدارة العامة (Martin,op.cit,p.96).

- وبعد توضيح مركز وأعمال الإدارة العامة في ظل القانون العام، نحدد أوجه التشابه بينها وبين إدارة الأعمال:
- كلاهما ملتزمان بالقوانين واللوائح التي تصدرها الدولة والتشريعات التي تعمل على تنظيم العمل.
  - كلاهما يتفرعان عن علم الإدارة.
  - كلاهما يتحمل مديرهم المسؤولية القانونية والأخلاقية تجاه المجتمع وحسب قواعد التسيير.
  - كلاهما يواجه نفس المشاكل في التعامل مع العنصر البشري. (اسماعيل، 2012، ص.13).

### ثانيا: تمييز إدارة الأعمال عن الإدارة العامة

اختلف فقهاء علم الإدارة حول حقيقة الفوارق الموجودة بين إدارة الأعمال والإدارة العامة، فالبعض منهم يرى أن هناك فوارق سطحية بينهما، والبعض الآخر يؤكد على وجود اختلاف جوهري بينهما من حيث النشاط القانونية والآثار المترتبة عنه، سنحاول إبراز مظاهر الاختلاف بين إدارة الأعمال والإدارة العامة فيما يلي:

#### 1- من حيث الهدف والنظام القانونيين للنشاط:

الهدف الأساسي لإدارة الأعمال هو تحقيق المصلحة الخاصة بواسطة تحقيق الربح للمؤسسة مقابل تقديم خدمات أو إنجاز مشروعات، بينما الهدف الرئيسي لأعمال الإدارة العامة هو تحقيق المصلحة العامة، بقيام الإدارة كشخص معنوي عام خاضع للقانون العام بتلبية احتياجات تصب في أعمال المنفعة العامة، في سياق الحفاظ على النظام العام في المجتمع وفي نطاق السياسة العامة للدولة (مجد راغب، مرجع سابق، ص، 73).

بينما تمارس المؤسسات نشاطاتها المرتبطة بإدارة الأعمال في نطاق القانون الخاص الذي يتيح لها حرية أكثر في المبادرة وقيادة المشاريع، والرقابة على أعمال هذه المؤسسات الخاصة أو العمومية الاقتصادية. أما النشاطات التي تمارسها الهيئات الإدارية التابعة للدولة تخضع لقواعد القانون العام، وتتسم بالصفة الأمرة والرقابية الإدارية والقضائية عن أعمال الإدارة التي تمارس فيها تكون أكثر صرامة (الطماوي، 2000، ص.34).

#### 2- من حيث الطبيعة القانونية للوظائف:

تتسم الوظائف في المؤسسات في ظل إدارة الأعمال بطبيعة تعاقدية تسيطر عليها الرقابة و التقييم من المديرية تجاه نشاطات العمال وفقا لطبيعة عملهم و كفاءاتهم (Carlier,op.cit,p.128) بينما ترسم الوظائف في الإدارة العامة بقوة القانون وتكون طبيعتها مستقرة تتميز بالديمومة، و تخضع الأوامر فيها لسلطة رئاسية سلمية.

## 3- من حيث المسؤولية القانونية والإدارية

تتخصص مسؤولية مديري المؤسسات في إدارة الأعمال أمام جمعية الشركاء وممثلي العمال والمتعاملين مع المؤسسة. وتخضع تصرفاتهم لقواعد المسؤولية المدنية والجنائية في القانونين التجاري والجنائي، بينما يكون مسيري هيئات الإدارة العامة مسؤولين أمام السلطات الرسمية التي عينتهم، ويتحملون مسؤوليتهم في التسيير الإداري أمام الوصاية والقضاء الإداري عن أخطائهم وجرائهم في تنفيذ أهداف الدولة (ياغي، 1993، ص، 23).

## خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إبراز البعد القانوني لإدارة الأعمال في ظل تطور بيئة الأعمال من حيث ماهيتها وتحديد أهدافها ومجالات دراستها كفرع حديث لعلم الأعمال، وتمييزها عن الإدارة العامة من خلال دراسة النظام القانوني لكل واحد منهما، سواء في إطار القانون الخاص أو القانون العام، والآثار القانونية التي تترتب عن عملية الفصل بينهما، وبعد تحليل مظاهر الاختلاف بينهما، تبينت حدود كلا منهما من منظور قانوني محض، وذلك نظرا لاختلاف نظرة فقهاء الاقتصاد والقانون كلا حسب الزاوية التي عالج منها هذا الموضوع.

وبعد إبراز أهم النشاطات التي يمارسها المسيرون في حقل إدارة الأعمال، والطبيعة القانونية لتصرفاتهم في تسيير المؤسسات على ضوء دراسة كلا من القانون الخاص والعام، والصعوبات التي واجهوها من حيث الحرية في اتخاذ القرارات و المسؤولية القانونية في إنجاز المشاريع، توصلنا إلى قناعة تتمثل في أنه لن يتحقق البعد القانوني في دراسة إدارة الأعمال إلا ببحث المشرع على المبادرة باقتراح بعض الأحكام التي تواءم التطورات الحاصلة في تسيير المنشآت في ظل اقتصاد السوق والتغيرات الجديدة التي أدخلت على علم الإدارة، وذلك بتدوين مجموعة من القواعد والمبادئ الحديثة لإدارة المؤسسات ضمن تشريعات خاصة بالأعمال أو مكملة للقوانين الحالية، تنظم التصرفات التي يقوم بها هؤلاء المديرين في عملية تسيير المنشآت، وتحميهم من الآثار التي تترتب عن هذه التصرفات. وفي حالة تحيين القوانين، لتواكب الأنماط الحديثة لإدارة الأعمال، يصبح لهؤلاء المسيرين حرية أكثر في إدارة المشاريع والمبادرة بتطوير قدرات المؤسسات، وتتاح لهم ضمانات قانونية واسعة تحميهم عند ارتكاب أخطاء بمناسبة أداء مهامهم.

ومن خلال معالجة مختلف مجالات تطبيق إدارة الأعمال والضوابط التي تحكمها والآثار التي تترتب عنها، توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- مسار ترقية مجال إدارة الأعمال لا يتوقف إلا على تطوير النصوص والآليات القانونية واحداث طرق إدارة جديدة لتسيير المؤسسات في مناخ الأعمال، بل يتجاوزها إلى تبني كل الفاعلين (المتعاملين والدولة) في بيئة الأعمال، كلا حسب مجال اختصاصه ودرجة مسؤوليته، لمجموعة من العوامل المرتبطة بالجوانب العلمية والتجارية والإدارية والقانونية والأخلاقية لتحقيق أهدافهما وهي النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. أصبحت العديد من المبادئ والنشاطات التي تباشرها الإدارة العامة في حدود القانون العام تتأثر

بمبادئ القانون الخاص والممارسات المطبقة في مجال إدارة الأعمال، وذلك باعتماد الدولة في التسيير الإداري فكرة "إدارة المدير" "Administrateur" للمرفق العمومي بعقلية المسير "Manager" لعقلنة المصاريف وتخفيف العبء على الخزينة العمومية في ظل افتقار الدولة للموارد.

- تطورت أساليب كلا من إدارة الأعمال والإدارة العامة في علم التسيير، وأصبحت تؤثر فيما بين هذين المجالين تأثيراً متبادلاً في سياق تطور قواعد القانون العام والقانون الخاص.

- بإمكان القانون ادخال تعديلات جوهرية على قواعد سير إدارة الأعمال لتواكب التطورات في مجال تسيير المؤسسة، لأن هذا العلم يمارس في بيئة تنافسية تخضع أحكامها لقواعد السوق وحرية التجارة. بينما يصعب إحداث تغييرات على قواعد سير الإدارة العامة لأنها تمارس نشاطاتها في بيئة عمل يسوده احتكار الدولة لمجال الخدمات والسوق والاختلال في المصالح والمراكز القانونية.

- رغم مظاهر التمييز بين إدارة الأعمال والإدارة العامة، يصعب فصلهما عن بعضهما البعض، لأن المجالين يسعيان إلى تحقيق هدف واحد ومشترك وهو التنمية الشاملة للمواطنين والمؤسسات في الدولة، سواء على نطاق الأعمال العامة أو الخاصة.

- أصبح من الضروري اليوم الاهتمام أكثر بمجموعة من العوامل ظهرت حديثاً وأثرت بصفة عميقة على إدارة الأعمال، وحتى على الإدارة العامة، من بينها أخلقت أساليب علم الإدارة ووقاية هذا المجال من مخاطر الفساد والبيروقراطية ومشروعية المنافسة لبناء الثقة بين جميع المتدخلين في عالم الأعمال، ولن يتحقق ذلك إلا بتحيين القواعد القانونية المتعلقة بدراسة إدارة الأعمال والإدارة العامة وإضفاء عليها نوع من المرونة في معالجة المشاكل التي تواجهها بيئة الأعمال.

## المراجع

### 1- المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

- اسماعيل، محمد أحمد، (2012)، الإدارة العامة والإدارة الخاصة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، القاهرة.
- البرز، هنري، (2001)، المفاهيم الأساسية في علم الإدارة، ترجمة طوني خوري، كولفي للنشر، بيروت.
- الشميمري، أحمد بن عبدالرحمان، (2014)، مبادئ إدارة الأعمال، الأساسيات والاتجاهات الحديثة، العبيكان للنشر، الطبعة 11
- لطماوي، سليمان محمد، (2000)، الوجيز في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- حرب، بيان، (2000)، مدخل إلى إدارة الأعمال، دار المعارف القاهرة.
- شويح، محمد، (2015)، مبادئ إدارة الأعمال، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر
- شياح، إبراهيم عبد العزيز، (1993)، أصول الإدارة العامة، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية.
- ماجد راغب، لحو، (2004)، علم الإدارة العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- لباد، ناصر، (2006)، القانون الإداري-التنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- لبشري رميني، حورية، (2014-2015)، مبدأ فاعلية الإدارة العامة في الجزائر، دكتوراه علوم في القانون العام كلية الحقوق، الجزائر.

- د. هاشم، هيثم، (1998)، مبادئ الإدارة، مطبعة طربين، الطبعة الثالثة، دمشق، سوريا، ص، 13.
- د. ياغي، أحمد عبد الفتاح، (1993)، مبادئ الإدارة العامة، دار المعارف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- د. يونس، عبد الغفور، (1993)، تنظيم وإدارة الأعمال، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

## 2- المجالات:

- مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال: الجامعة الأردنية، (2016) <http://jlc.univ-adrar.edu.dz>.
- مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كوار بن عزوز، فرحي، محمد، (2018)، أثر ممارسة القيادة المتبادلة في زيادة الرضا الوظيفي، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر.

## 3- المذكرات والمحاضرات:

- زكري ويسماية، (2004-2005)، جريمة الاستعمال التعسفي لأموال الشركة، ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- حوجو، مصطفى، (2018-2019)، محاضرات مدخل لإدارة الأعمال، لطلبة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- شيخي، غنية، (2016-2017)، محاضرات في مقياس مدخل إلى إدارة الأعمال، لطلبة السنة الأولى ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

## 4- النصوص القانونية

- المواد من 544 إلى 592 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية عدد 101، سنة 1975.
- المادة 106 و126 من الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975 متضمن القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم.
- المادة 14 من القانون رقم 90-02 مؤرخ في 06 فيفري 1990 يتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب، الجريدة الرسمية عدد 6، سنة 1990.
- المرسوم رقم 85-59 مؤرخ في 23 مارس 1985، الجريدة الرسمية عدد 13، لسنة 1985.

## II-المراجع باللغات الأجنبية:

### I-Livres :

- Barua,A. Kriebel, C.(1995) "Information Technologies and business value",sixthEdition, London.
- Carlier, F, (2018) "Management d'équipe", 7<sup>ème</sup> édition, stydy-pro, paris.
- Dupuis, G, (1998) "Droit Administratif", colin, paris.
- Martin, J, (1993) "Business Administration", édition Broché, paris.
- Meri,p, (2010) "Sociétés commerciales »,édition Dalloz,paris.
- Pauline, F, (1999) "Business Administration", édition Broché, paris.
- Plane, J-M, (2019) "Management des organisation", 5<sup>ème</sup> édition, Dunord, Paris.
- Soutenain, Jean-François, (2008)"Management", édition Foucher Vanves, paris.
- Robert,C.PatriceHall,Modern, (2018) Business Administration, Amazon.
- Yves, Desjaques,(2017) "le Management Bienveillant", édition, Arolles, paris.

### II- Articles de Revues :

- \_ Du Marias,B.(2017) "Management et Administration" Revue française d'administration publique,.
- \_ Bidi,G.(2016), "Management des entreprises Africaine", Revue Africaine de Management

## دور اقتصاد تكنولوجيا المعلومات في السياسة التنموية

أ. حنان بلاهدة

جامعة بومرداس

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

ملخص:

في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإحداثها لمفاهيم جديدة مثل التجارة الإلكترونية، البريد الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والتي يُمكن اعتبارها نسخة افتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا، وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة، وتزامن طرح هذا المصطلح من قبل الأمريكي "مردوخ" مع الانتخابات الأمريكية لسنة 2000 إذ تُعتبر الولايات المتحدة من البلدان الرائدة في مجال الحكومة الإلكترونية، فقد تمت تجربة الاقتراع المباشر على الحاسب الآلي، وهذه التجربة قد عرفت نجاحاً بسبب قدرة الحاسب الآلي على الحساب الدقيق للأصوات والحيلولة دون حصول مخالفات، فبدا واضحاً التغيير الذي أحدثته هذه التكنولوجيا على العالم، والذي حمل أبعاداً سياسية، اقتصادية واجتماعية برزت فيه العولمة كمهندس رئيسي لهذا التطور التكنولوجي. ونتيجة لهذا التطور، ولأهمية ومحورية الاقتصاد في العالم، فإن اقتصاد المعرفة يُعدّ الاقتصاد الأكثر تأثراً بالتطور التكنولوجي المبني على المعرفة، فهو يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات والمعرفة، فصار الولوج إليه ضرورة حتمية من أجل الوصول إلى تنمية شاملة في مختلف القطاعات قوامها المعرفة. **الكلمات المفتاحية:** السياسة التنموية، اقتصاد المعرفة، تكنولوجيا المعلومات، الانترنت.

**Abstract:**

With the rapid development of information and communication technology, and its creation of new concepts such as e-government, e-commerce, e-mail and the knowledge economy, it seemed obvious change wrought by this technology to the world, and which carried the dimensions of political, economic and social dimensions that emerged when globalization as an engineer key to this technological development.

As a result of this development, and the importance and centrality of economy in the world, the knowledge economy is considered the economy the most affected by the technological development that based on knowledge, it depends on information and knowledge for its various sectors, it became an access to a necessity in order to reach complete development in various sectors based on knowledge.

## مقدمة:

## مقدمة:

أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم مع دخوله القرن الواحد والعشرين، ثورة معلوماتية سميت بالثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، فصارت بذلك تكنولوجيا المعلومات مرتبطة بتطور المجتمعات في عصرنا الحاضر؛ فقد كان لها الفضل في بناء مجتمع جديد يعتمد على خدمات معلوماتية إلكترونية ذات صلة وثيقة ومباشرة بخدمات الاتصال والإنتاج والتعليم وغيرها.

فغدت هذه التكنولوجيا محركاً حيوياً للنمو في الاقتصاد العالمي، ومعها تزايدت أهمية ودور المعرفة والمعلومات فيه، فأصبحت المعرفة محركاً للإنتاج وللنمو الاقتصادي، فبات واضحاً أن نمطاً جديداً من الاقتصاد بدأ بالتشكل قوامه المعرفة يُطلق عليه "اقتصاد المعرفة" (Knowledge Economy)، الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات في إنتاج السلع والخدمات، كما تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن قوة العمل في باقي القطاعات الاقتصادية.

فإذا كان اقتصاد المعرفة يُمثل اتجاهاً حديثاً في الرؤية الاقتصادية العالمية، فإننا نحاول من خلال ورقة البحث هذه معالجة التساؤل التالي:

➤ هل يُمكن اعتبار اقتصاد المعرفة سبيلاً نحو الوصول إلى تحقيق سياسة تنمية شاملة في مختلف القطاعات؟.

وفي معالجتنا لهذا التساؤل اعتمدنا على المحاور التالية:

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - نظرة تعريفية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة.

المحور الثالث: التنمية في بيئة اقتصاد المعرفة

المبحث الأول: تطور بنك الجزائر من خلال التسمية والصلاحيات

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - نظرة تعريفية.

شهدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة، وتأثيرات مباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة البشرية، فكان لها تأثير على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ماجعل التنمية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدولة على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها بهدف استغلال الإمكانيات المتوفرة والمتجددة.

أولاً: مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

قبل التطرق إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابد من الوقوف عند:

1. تعريف التكنولوجيا: مكونة من جزئين Techno والتي تعني التطبيق أو الأسلوب العملي والثاني Logy ويعني العلم، وعند دمج الجزئين معاً يكون مفهوم التكنولوجيا هو العلم التطبيقي أو الطريقة الفنية لتحقيق لتحقيق غرض عملي.

فهي إذن إمكانية التطبيق العملي للوسائل العلمية المتطورة والحديثة، على اعتبار أنّ هذه الوسائل العملية غالباً ما تتعلق بالتطورات الجديدة في العمليات أو الإنتاج، إضافةً إلى التقدم العلمي المؤثر في مختلف الأنشطة التي يُمكن استخدامها فيها. (خلود عاصم، ومحمد إبراهيم، 2013، ص 232).

وتَمّ تعريفها على أنّها تحسينات في الأساليب الفنية التكنولوجية للإنتاج لتُمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة الإنتاج بأقل الموارد. (خلود عاصم، ومحمد إبراهيم 2013، ص 233)

**II. تعريف المعلومات:** تعرّف المعلومات بأنّها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص موضوع معيّن، والتي تُساهم في تنمية وزيادة معرفة الإنسان، فالمعلومات هي إذن معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال أو ما يُشابه ذلك من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها. (عز الدين مالك الطيب، 2007، ص 307)

وتختلف المعلومات عن البيانات ، فهذه الأخيرة عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد، والتي يُستفاد منها بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل و الشرح، والتي تتحول إلى معلومات عند فرزها وتبويبها، تصنيفها وتنظيمها.

وتُساهم وفرة المعلومات المناسبة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق المكاسب التالية: 1. تنمية قدرات المجتمع على الاستفادة من المعلومات المتاحة.

2. ترشيد وتنسيق جهود المجتمع في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.

3. ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.

4. الارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة الفنية في الإنتاج والخدمات.

5. ضمان مقومات القرارات السليمة في جميع القطاعات. (عز الدين مالك الطيب محمد، 2007، ص 309-310).

ومنه فإنّه يترتب على ذلك النمو المستمر للاقتصاديات القائمة على المعلومات، كما تزيد إنتاجية أنشطة المعلومات.

**III. تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** قبل التطرق إلى تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لابدّ من الوقوف عند مفهوم ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يُقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي اتسمت بالسرعة والانتشار وتأثيراتها في المجتمعات وهي تشمل ثلاث مجالات: (سامية محمد جابر، ونعمات أحمد عثمان، 2000، ص 108).

1. ثورة المعلومات (الانفجار المعرفي الضخم) وتتمثل في الكم الهائل من المعرفة.

2. ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، بدايتها كانت الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأقمار الصناعية والألياف البصرية كانت نهايتها.

3. ثورة الحاسبات الإلكترونية التي امتزجت بوسائل الاتصال وكانت الإنترنت أحد أهم وأبرز صورها.



وفي مفهوم ثورة تكنولوجيا المعلومات، فهي تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل:

1. الحاسبات الآلية.

2. وسائل الاتصال.

3. شبكات الربط.

4. أجهزة الفاكس. (معالي فهمي حيزر، 2002، ص 53).

من خلال تعريفنا لثورة تكنولوجيا الاتصال يُلاحظ أنها سارت بالتوازي مع تكنولوجيا المعلومات، وكان للنظام الرقمي الفضل في الجمع بينهما، لمساهمته في ربط شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات.

نصل الآن إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي تعني "مجموع التقنيات أو الأدوات، أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي تُوظف لمعالجة المضمون أو المحتوى المراد توصيله، من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي، فمن خلالها يتم جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة، أو المصورة أو المرئية والمسموعة في نفس الوقت، أو المطبوعة أو الرقمية (الحاسبات الإلكترونية)، ومن ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات واسترجاعها في الوقت المناسب، ثم نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل و نقلها من مكان إلى آخر ومبادلتها". (محي محمد مسعي، 1999، ص 26).

وعليه فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي تلك التكنولوجيا التي تدمج الحاسوب بالاتصالات السريعة العالية، التي تربط البيانات المحملة صوتاً وصورةً (فيديو) بين المستخدمين، فتسمح بذلك بتبادل المعلومات بين جميع المستخدمين في كل العالم وفي الوقت المناسب.

### ثانياً: أهمية وخصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تتمثل أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يلي:

1. تُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الرقمية، التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي، وقيام مجتمعات جديدة. (خلود عاصم، ومحمد إبراهيم، 2013، ص 234).

2. زيادة قدرة الأفراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف، ترفع من فرصة تحقيق أكبر رضاء لجميع سكان العالم، شريطة أن يكون للأفراد القدرة على المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا. (خلود عاصم، ومحمد إبراهيم، 2013، ص 234).

3. تعتبر أداة قوية لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة، والإسراع ببذل الجهود من أجل دحر الفقر، الجوع، المرض، الأمية والتدهور البيئي، فمن خلالها يُمكن للمدارس والجامعات والمستشفيات الاتصال بأفضل المعلومات والمعارف المتاحة، فيمكنها المساهمة في نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأشخاص والمنظمات وغيرها.

4. تُمكن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، إضافةً إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يُدلووا بدلهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم، وهي تُساعد

على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي، وبوسعها تمكين الأفراد، المجتمعات والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو أفضل

5. تُساعد على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

(مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، 2003، <http://www.un.org>)

ومنه يتضح أنّ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور هام في:

1. تعزيز التنمية البشرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية باعتبارها واسعة الانتشار تتخطى الحدود الجغرافية والسياسية للدول.

2. تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، فهي ذات دور محوري في حياة الأفراد.

3. متاحة في أي مكان و زمان.

4. لها دور هام في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج المعروضة كبرامج التعليم، التدريب وغيرها.

فلابدّ إذن من الاهتمام بهذه التكنولوجيا بتطويرها واستخدامها بشكل فعّال، ويكون ذلك بتدريب الأفراد على

تقنيات استعمالها، وفي نفس الوقت توعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور. ولا يكون ذلك إلاّ بتبيان أهميتها على الصعيدين الجزئي والكلّي.

**ثالثاً: العوامل التي أدت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

رصدت الدراسات التي تناولت موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدداً من العوامل التي كان لها

دور مهم في استخدام هذه التكنولوجيا، ومن أهم العوامل المتفق على أهميتها في هذا المجال مايلي:

1. **العولمة الاقتصادية** وما رافقها من كسر للحواجز التقليدية بين الأسواق، وتعميم بعض أنماط السلوك الاستهلاكي على المجتمعات كافة، وعلى تباين الثقافات السائدة في هذه المجتمعات وتفاوت مستويات المعيشة فيها، ويرى الباحث " فرانسيس كارنكروس" أنّ أكبر عاملين في نمو الاقتصاد العالمي هما **الثورة المعلوماتية** و**العولمة**. - كيف ذلك؟.

في رأيه أنّ العامل الأول (**الثورة المعلوماتية**) يُؤدّد العامل الثاني (**العولمة**)، والذي كان من نتائجه انهيار الحدود أمام التجارة الخارجية والدولية.

2. **الاستخدام المكثّف للمعلومة في العملية الإنتاجية** وذلك بالاعتماد المتزايد على تقانات أكثر تطوراً وأساليب عمل أشدّ تعقيداً، الأمر الذي يتطلب ضرورة اللجوء إلى مهارات متخصصة وخبرات متنوعة من أجل تشغيل تلك التقانات وإدارة هذه الأساليب.

3. **التطور الكبير في بيئة الأعمال الحالية**، ساهم في إحداث تغييرات في بنية الأنشطة الاقتصادية وأساليب ممارستها.

4. **التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات**، جعل التكامل بين العمليات المتباعدة جغرافياً، ونقل المنتجات عبر أنحاء العالم الطريق الأوفر اقتصادياً.

5. **المنافسة المتزايدة** التي أجبرت الوحدات الاقتصادية من اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها، بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف. (خلود عاصم، ومحمد إبراهيم، 2013، ص 234-235).

فإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على:

- تغيير الطبيعة الأساسية للمعرفة والمعلومات في المجتمع.
- لها القدرة على تطوير أنماط الحياة، التعلّم والعمل.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

فإنّ هذا يقودنا إلى القول أنّ هذه التكنولوجيا تُعتبر مصدراً مهماً للنمو الاقتصادي، ومدخلاً من مدخلات التنمية، لأنها تُعتبر مصدراً لأنشطة اقتصادية جديدة تتمثل تحديداً في إنتاج السلع والخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات، ونتيجةً لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدأ يظهر نوع جديد من الاقتصاد قائم على المعرفة، يُطلق عليه **اقتصاد المعرفة** أو **المعلومات**، حيث تُشكل المعرفة والمعلوماتية فيه إلى جانب رأس المال الفكري والعمالة مصدراً بالغ الأهمية لإدراج الدخل وتكوين الثروات.

\* فما نقصد باقتصاد المعرفة؟

\* وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية؟

### المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لاقتصاد المعرفة

تُمثل المعرفة الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ تُعتبر صاحبة الفضل في التحولات العميقة التي غطت تقريباً كل مناحي الحياة، فهي وبدون منازع إحدى أهم مكتسبات الاقتصاد والمجتمع معاً، فصارت المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية في هذا الاقتصاد الصاعد بإضافتها لقيم هائلة للمنتجات الاقتصادية، من خلال زيادة الإنتاجية والطلب على التقانات والأفكار الجديدة، فهذه المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد جاءت نتاجاً لتطور المجتمعات البشرية.

أولاً: اقتصاد المعرفة - النشأة والمدلول-

1. نشأة اقتصاد المعرفة: مرّ اقتصاد المعرفة في تشكله بثلاث مراحل أساسية ارتبطت كلها بتطور المجتمعات

البشرية وتتمثل هذه المراحل في:

1. المرحلة الأولى: المجتمع الزراعي أو اقتصاد الطبيعة: تُعتبر هذه المرحلة من أبسط المراحل التي عرفها

الإنسان خلال سعيه المستمر لإشباع حاجاته، فقد كان اعتماده على الخيرات الطبيعية التي توفرها

الأرض، وجهده العضلي فقد تميّزت هذه المرحلة ب: (نداء محمد النجار، 2012، ص 25).

• سيطرة الإقطاع.

• قيمة الفرد تُحدد وتُقاس بمقدار ما يملكه من أرض زراعية.

• اعتماد المجتمع على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية (الرياح، الماء...) والحيوانات والجهد البشري.

**المرحلة الثانية: المجتمع الصناعي أو اقتصاد الآلة:** تُجمع الكثير من الدراسات التاريخية أنّ عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة)، كانت نتاجاً طبيعياً لحزمة من الأسباب تتمحور أهمها حول: (آر إيه بوكانان، د.ت.ن، ص 21).

- تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقّد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الناس يُحسون بها قبلاً.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة.

تُعَدّ هذه المرحلة نقلة نوعية في الحياة البشرية، بدأت منذ اكتشاف الآلة البخارية التي حلّت مكان الجهد العضلي، فصارت التكنولوجيا موضوعاً رئيسياً بدايةً من الثورة الصناعية، فكان الهدف هو الوصول إلى كفاءة الآلات. (نداء محمد النجار، 2012، ص 26).

أهم ما ميّز هذه المرحلة:

- الاعتماد على الجهد الميكانيكي في تنفيذ الأنشطة.
- تطبيق المعرفة والعلوم في الأعمال (المنهج العلمي).
- بداية الاهتمام بالمعرفة كعنصر أساسي للإنتاجية.

**المرحلة الثالثة: المجتمع المعرفي أو اقتصاد المعرفة:** شكّلت الحرب العالمية الثانية نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، لتسببها في تغيير الكثير من وقائع ومظاهر العالم نذكر منها:

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
- تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع، فقد كتب "دانييل بيل" عام 1967 يقول: "إنّ متوسط طول المدّة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجيا جديد وبين إدراك إمكاناته التجارية كان ثلاثين عاماً في الفترة ما بين عامي 1880 و 1919؛ ثمّ انخفض إلى ست عشرة عاماً في الفترة ما بين عام 1919 و 1945 ثمّ إلى تسعة أعوام".

• تحوّل نمط الإنتاج العلمي والتقني من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين 18 و 19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسّساتي خلال القرن 20 والمعنى هو أنّ "الأفراد كانوا هم أساس الاختراع والابتكار خلال المرحلتين الأولى والثانية، أمّا في المرحلة الثالثة فقد أصبحت المؤسّسات والجامعات... هي الرائدة في إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية".

• طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج، فقد طوّرت الآلات في هذه المرحلة وأدخلت العقول الإلكترونية ضمن نظام تشغيل الآلة، فأصبح نظام تشغيل الآلة أوتوماتيكياً دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة. (آر إيه بوكانان، د.ت.ن، ص 22).

- مكّنت التكنولوجيا من التحكم في ثلاث لامتناهيات وهي:

✓ السيطرة على اللامتناهيات في الصغر سواءً في الطبيعة الجامدة كالذرة والإلكترون...، أو في الطبيعة الحيّة كالخلية، الجينات والشفرات الوراثية... إلخ.

✓ السيطرة على اللامتناهيات في الكبر مثل غزو الفضاء ونشر الأقمار الصناعية... إلخ.

✓ السيطرة على اللامتناهيات في التعقيد ويُقصد بها السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات ودورات الإنتاج عن طريق الحواسيب، إضافةً إلى السيطرة على التفاعلات المعقدة للنسق الاجتماعي عن طريق شبكات المعلومات والاتصال.

هذه هي أهم ثلاث ثورات رئيسية مرّت بها البشرية، فمن ثورة الزراعة ثمّ الصناعة فوصولاً إلى ثورة المعرفة، كلّها تُمثّل تطوّرات المجتمع البشري.

II. مدلولات إقتصاد المعرفة والمفاهيم المرتبطة به: قبل التطرق إلى إقتصاد المعرفة لابدّ من حديد بعض المفاهيم ذات الصلة بإقتصاد المعرفة والتي يُمكن إجمالها في:

1. **المعرفة:** عُرِّفت المعرفة بأنّها "مزيج من الخبرات، المهارات، القدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين في المنظمة". (نجم نجم عبود، 2005، ص 26).

فهي إذن تُمثّل حصيلة الخبرة والقدرة على استخلاص مفاهيم ونتائج جديدة، لتكون بذلك عبارة عن خليط من منظومة التعليم والخبرة المتراكمة المعتمدة على الفهم والإدراك البشري.

2. **إنتاج المعرفة:** ويُقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع، أو لاكتساب معرفة معينة ثمّ القيام باستخدامها ونشرها وتخزينها.

3. **صناعة المعرفة:** هي امتداد لعملية إنتاج المعرفة، وتتضمن الأساليب التربوية وطرق التدريب، وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير، وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة.

4. **إدارة المعرفة:** هناك العديد من التعريفات لإدارة المعرفة، إلّا أنّه يُمكن عرض بعض التعاريف الأكثر شمولاً وهي أنّها " إدارة نُظمية للمعرفة وللعمليات المرتبطة بها، من جمع وتخزين وتصنيف وتنظيم ونشر واستخدام". (سهرى دياب، ونجوى جمال الدين، 2004، ص 68 )

وعليه فإنّ إدارة المعرفة تُمثّل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف.

5. **مجتمع المعرفة:** عُرِّف بأنه " المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الاقتصاد، المجتمع المدني، السياسة والحياة الخاصة )، وُصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باستمرار أي إقامة التنمية الإنسانية. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003، ص 39).

فهو إذن مجتمع الإنسان المجدد والذكاء المشترك والعقل الفعّال والمعلومات الدقيقة، ويُعتبر المجتمع الياباني خير مثال عن مجتمع المعرفة، حيث تمكّن وباقتدار من تعويض غياب الثروات الطبيعية بإعداد الموارد البشرية ذات قدرات استثنائية على التجديد المقتر، حيث ساهمت هذه الكوادر البشرية في تطوير هذا البلد على الرغم من غياب الثروات الطبيعية وأهميتها في العملية الإنتاجية.

6. **اقتصاد المعرفة:** استخدمت العديد من التسميات للدلالة على اقتصاد المعرفة، ومن تلك التسميات اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الرقمي وغيرها، لذلك نجد العديد من التعريفات لهذا المصطلح.

يُمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه "ذلك الاقتصاد الذي يُشكّل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها محركاً رئيسياً لعملية النمو المستدام وخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات، فهو اقتصاد يقوم على أساس إنتاج المعرفة بمعنى خلقها ومن ثمّ استخدام ثمارها وانجازاتها، حيث تُشكّل هذه المعرفة سواءً كانت صريحةً بمعنى اشتمالها على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو ضمنية والمتمثلة في الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مصدرراً رئيسياً لثروة المجتمع ورفاهيته. (محمد دياب، اقتصاد المعرفة : حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي. <http://www.almethaq.info>).

ومنه فإنّ اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة، من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم و إنتاج المعرفة، ومن ثمّ تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها. إذن هو اقتصاد يقوم أساساً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها نقطة الانطلاق له، فشكّلت المعرفة العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات، فالمعرفة إذن هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد، بينما المعلومات وتكنولوجياتها هي التي تُشكّل وتُحدّد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها.

إذا كان هذا هو تعريف اقتصاد المعرفة \* فماذا نقصد بالاقتصاد المبني على المعرفة؟ يُقصد بالاقتصاد المبني على المعرفة بأنه ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يُعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي ويشتمل في دلالته على:

- حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد.
- مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.

### ثانياً: ركائز الاقتصاد المعرفي

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربع ركائز وهي على النحو التالي:

1. **الابتكار (البحث والتطوير):** نظام فعّال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات، التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

2. **التعليم:** وهو من الاحتياجات الأساسية الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعيّن على الحكومات أن توفّر اليد العاملة الماهرة والإبداعية القادرة على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة في دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلّم مدى الحياة.

3. **البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** التي تُسهّل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية.

4. **الحكومية الرشيدة:** التي تقوم على أسس اقتصادية قومية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية من أجل زيادة الإنتاج والنمو؛ وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة

ويُسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (ماهر حسن المحروق، 2009، ص 2-3).

### ثالثاً: سيمات اقتصاد المعرفة

يمتاز اقتصاد المعرفة بجملة من الخصائص نذكر منها: (هاشم الشمري، ونادية الليثي، 2008، ص 22).

1. كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي و الفكري.
2. الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
3. اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، ما يجعل العاملين على دراية بالتطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
4. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفاً يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة.
5. انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
6. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
7. ارتفاع الدخل لصنع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم وتنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
8. يتصف بالمرونة وشدة السرعة والتغير، فهو يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة لأنه اقتصاد مفتوح بالكامل.
9. لديه القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
10. ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الإبتكارية وبالوعي الإدراكي لأهمية الاختراع الذي له تأثير على الإنتاج كماً ونوعاً. وندرج فيما يلي جدولاً يعرض لنا ملخصاً لخصائص اقتصاد المعرفة مقارنة بالاقتصاد الزراعي والصناعي.

الخصائص	الاقتصاد الزراعي	الاقتصاد الصناعي	الاقتصاد المعرفي
التقنية المسيطرة	المحراث	الآلة	الحاسوب
العلم	الهندسة المدنية	الهندسة الميكانيكية	الهندسة الحيوية
الهدف	البقاء	الثروة المادية	النمو الشخصي
المخرجات	الطعام	البضائع	معلومات / معرفة
المصادر الاستراتيجية	الأرض	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
شكل المنظمة	العائلة	المؤسسة	الشبكات
مصدر الطاقة	الحيوانات	البترول	العقل
العمل	المزارع	العامل	رجل الأعمال

جدول - خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد الزراعي والصناعي - (مصطفى عليان ربيحي، 2008، ص 393).

وتتمثل مؤشرات اقتصاد المعرفة في: مؤشر البحث والتطوير، التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشر البنية التحتية للحواسيب، هذه المؤشرات هي التي تقودنا إلى معرفة مدى إمكانية انضمام الدول إلى هذا الاقتصاد الجديد.

### المحور الثالث: التنمية في بيئة اقتصاد المعرفة

التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة، من أجل رفع مستويات الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، إضافةً إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمان. فهي تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يُساعد على زيادة الادخار مما يدعّم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، حيث تُساهم التكنولوجيا على دعم الإنتاج والدخل وتحسين مهارة وكفاءة العامل.

فالمعرفة إذن عنصر حاسم في عملية التنمية وتتباين أدوار اقتصاد المعرفة في عملية التنمية بتباين مجالاتها.

#### أولاً: دور اقتصاد المعرفة في التنمية البشرية

إنّ أهم ما تقدمه المعرفة هو إحداثها لعملية تنمية بشرية حقيقية تبدأ من عملية التربية والتعليم، فهما من أهم عوامل النمو في كل الدول مهما كان مستوى تطورها التكنولوجي. وتظهر آثار المعرفة في التنمية البشرية من خلال: (أحمد عبد الونيس، ومدحت أيوب، 2006، ص ص 43-44).

1. إعادة هيكلة مؤسسات البحث والتجريب جنباً إلى جنب مع مؤسسات التعليم.  
2. المساهمة في تدعيم العقل البنائي الواعي من خلال عمليات التعلم الذاتي والتحاور عبر اللغات والقوميات والأمم.

3. تنمية قدرات التشغيل الذاتي عبر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وحتى تحرير السوق الدولي ذاته.

4. المساواة في الحصول على الفرص المتكافئة في اكتساب المهارات المرغوبة.

5. إحداث ثورة في طرق وأساليب التعليم والتعلم.

6. التعليم عن بعد (مدى الحياة).

1. **التعليم وتنمية الموارد البشرية:** للتعليم دور أساسي في التنمية الاقتصادية فهو مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات وتحسين الإنتاجية، فهو السبيل نحو رفع مستويات التوظيف وبناء قوى ذات نوعية مرتفعة. وعلى الرغم من أنّ عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة تعني المزيد من الفرص في التوظيف، غير أنّ المشكلة الأساسية تتمثل في أنّ هذه الوظائف تحتاج إلى مهارات وخبرات عالية، فتتحول المؤسسات إلى منظمات تعمل على تحسين عملية تراكم وتنمية عمال المعرفة، ويتوجب على العمال الارتقاء بمهاراتهم وتوسيعها من خلال نظم التعليم الرسمية وغير رسمية فنجد: (يوسف أحمد إبراهيم، 2004، ص 120-123).

1. **التعليم مدى الحياة:** نتيجة لتغير أنماط العمل، كان لزاماً على الأفراد أن يتعلموا وبصورة دائمة ومختلفة لكي يُطوروا قدراتهم، فصار التعليم غي مقتصر على ما يقضيه الفرد في مراحل التعليم الرسمي، فصار التعليم في ظلّ اقتصاديات المعرفة واجباً للتكيف مع التحديات المرتبطة بالتغيرات المستمرة في مستويات التكنولوجيا، فكان



التعلم مدى الحياة سبيلاً للحصول على المعلومات والأدوات اللازمة لبناء وتطبيق المعرفة، والعنصر البشري هو من يقويه ويمنح العامل قدرة المنافسة في سوق العمل.

**2. التعليم عن بعد:** يمنح للفرد فرصة تعلم ما يرغب فيه في الوقت والمكان المناسبين وباللغة التي يطلبها، ويكون ذلك بصورة إلكترونية وبأقل تكلفة وبمستويات ذات جودة عالية.

**II. ارتفاع أعداد مستخدمي الإنترنت والهواتف والحواسيب:** تُعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات لبداية ما العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وتُشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الإنترنت ما قيمته 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة.

وعليه فإن اقتصاد المعرفة يقوم أساساً على بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، ذلك أن جودة الموارد البشرية تُشكل العامل الرئيسي للإبداعات والناتج الفكرية والتكنولوجية عموماً. فصار النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية القوى العاملة المُعَبَّر عنها بالكفاءة الإنتاجية للعاملين، فصار التعلم والتدريب هما الخياران المناسبان لتحقيق التنمية.

### ثانياً: اقتصاد المعرفة والمتغيرات الاقتصادية

سنحاول التركيز على:

**1. اقتصاد المعرفة - الإنتاج والإنتاجية -:** يُسهم اقتصاد المعرفة بما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة في زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال: (فليح حسن خلف، 2007، ص 243-244).

1. يُتيح اقتصاد المعرفة تنوعاً في النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة، فاعتماداً على التقنيات المتطورة يزيد الإنتاج، حيث يتسع الإنتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات والبرمجيات.

2. بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة (غير مادية) تتمثل في المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات التي تُساهم في تحقيق زيادة مهمة في الإنتاج.

3. إن اقتصاد المعرفة من خلال ما يُتيحه من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيمائية والطبية وغيرها، تُتيح قيام نشاطات جديدة متنوّعة مرتبطة بهذه التقنيات المتقدمة ما يُسهم في زيادة الإنتاج.

4. تُتيح التقنيات الجديدة زيادة في الاستثمار مما يُسهم في توسيع القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

5. إن التقنيات الجديدة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة خاصة ما يتصل منها بالمعلومات والاتصالات وتقنياتها، تُؤدي إلى ضمان حسن استخدام الموارد والقدرات الإنتاجية المتاحة، من خلال توفير القدرات البشرية والإدارية المتطورة، وبما يُحقّق استغلال أكبر وأكفاً للطاقات الإنتاجية وبما يقود إلى زيادة إنتاجيتها.

ويكمن دور اقتصاد المعرفة في العملية الإنتاجية من خلال تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج برامج المعلوماتية واستعمالها، فمثلاً الهندسة فيها قطاع إنتاج برامج المعلوماتية نمواً بنسبة 50% خلال

التسعينيات، وهذا كان له انعكاس على عملية التصدير وأيضاً تساهم في خلق آلاف الوظائف المحلية وهذا شجع الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في هذا القطاع.

**II. اقتصاد المعرفة- الاستثمار وتكوين رأس المال -** : يعني الاستثمار استخدام المدخرات النقدية والعينية لتكوين أصول رأسمالية تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهذه الأصول الرأسمالية ليست مادية فقط، وإنما امتدت في اقتصاد المعرفة إلى الاستثمار في المعرفة لتكوين رأسمال معرفي لإنتاج منتجات معرفية، وهي بالأساس منتجات غير مادية كالبرامج والتصاميم وغيرها.

وعليه صارت صورة الاستثمار ورأس المال في الاقتصاد المعرفي على النحو التالي:

(فليح حسن خلف، 2007، ص 244-246).

1. ساهم اقتصاد المعرفة في إحداث تحوّل هيكلي في تكوين رأس المال، حيث صار يتضمن إضافةً إلى الاستثمار المادي والملموس استثماراً غير مادي وغير ملموس؛ ساهم في تكوين أصول رأسمالية غير مادية وغير ملموسة لها دور في عملية الإنتاج وزيادة الإنتاجية ومن ثمّ الإسهام في تحقيق نمو أكبر للاقتصاد.
2. يُسهّم الاستثمار في تجديد الطاقة الإنتاجية بإحلال أصول رأسمالية محل الأصول الرأسمالية التي تتعرض للاندثار، نتيجة استخدامها وارتباطها بعمرها الإنتاجي من ناحية، وكفاءتها واستخدامها من ناحية أخرى.
3. الاستثمار في ظلّ اقتصاد المعرفة هو استثمار يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية القديمة بإحلال أصول رأسمالية أحدث وأكثر تقدماً وتطوراً.
4. يسعى المستثمر في ظل اقتصاد المعرفة للحصول على الربح، وهذا ما يدفعه نحو توسيع نشاطاته الاقتصادية اعتماداً على التطورات التكنولوجية التي تُتيح له الحصول على الأرباح التي اقترنت بالتطورات التكنولوجية وما تحدّثه من تطوير في النشاطات الاقتصادية، لذلك اعتبر الاستثمار دالةً للربح وأنّ الربح دالة التقدم التكنولوجي.

نتوصل إلى القول أنّ:

- التقنيات المتقدمة محفزة على الاستثمار خاصةً في المجالات المعرفية، التي من خلالها يتم تكوين رأسمال معرفي يُسهّم في تحقيق أرباح مرتفعة، من خلال توسيع النشاطات التي يُستخدم فيها رأس المال المعرفي والتي يتحقق من خلال:

✓ استخدام رأسمال معرفي في إنتاج منتجات معرفية تحقق أرباحاً مرتفعة.

✓ إسهام الاستثمار ورأس المال المعرفي في زيادة النمو الاقتصادي ومنه الوصول إلى زيادة في التنمية.

**III. اقتصاد المعرفة والعمل:** من أبرز ما أفرزه اقتصاد المعرفة على العمل مايلي:

(فليح حسن خلف، 2007، ص 248-249).

1. أدى اقتصاد المعرفة إلى تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة، وتقليل ساعات العمل وتوفير وقت فراغ وراحة أكبر.
2. إحلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة.

3. تُستخدم في إطار اقتصاد المعرفة تقنيات متقدمة، أدت هذه الأخيرة إلى تغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل والعمل الذي يُؤديه.

4. ارتفاع دخول العاملين الذين يُتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والأساليب المتقدمة فيها.

5. ارتباط العمل في اقتصاد المعرفة بمستوى معارف ومهارات العمال، وهذا له انعكاس على أجور العمال وتحسين مستوى معيشتهم.

6. تُتيح مضامين اقتصاد المعرفة والتقنيات والأساليب التي تُستخدم في إطاره، زيادةً في إنتاجية العامل ودخله وتحسين مستويات حياته من جهة، ومن جهة أخرى يُتيح إمكانية الانتقال من المهارات الأدنى إنتاجية ودخلاً، إلى المهن والمهارات الأعلى إنتاجية ودخلاً.

### ثالثاً: اقتصاد المعرفة والتجارة الإلكترونية

أضحت التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت القوة الدافعة لاقتصاد المعرفة وفيما يلي أهم فوائد هذه

التجارة: (آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد، 2010/08/31، <http://www.kenanonline.com>)

1. تعمل التجارة الإلكترونية على توسيع دائرة السوق المحلي وكذلك النفاذ نحو الأسواق العالمية، وخلق أسواق جديدة تُعزّز وجودها في ظلّ التجارة التقليدية، ولأنّ ممارسة التجارة عبر شبكة الإنترنت تجعل المنتجات من السلع والخدمات مُتاحة لأكثر عدد ممكن من المستهلكين، ما يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق المحلية والدولية، الأمر الذي يمنح فرصة أكبر للمستهلك للاختيار بين المنتجات المعروضة، ومنحت التجارة الإلكترونية مزايا عدّة لقطاع الأعمال:

- تقليص أوقات أو فترات التوريد.
- اختصار أوقات دورات الإنتاج.
- تبسيط عمليات وإجراءات الشراء.
- تسمح بالاتصال المباشر بين المنتجين والمستهلكين دون تدخل الوسطاء التقليديين مثل الموردين والمصدرين وتُجَار الجملة والتجزئة.

2. تعمل التجارة الإلكترونية على تفعيل المنافسة الكاملة في السوق، حيث تعمل على تقليص المسافات بين المنتجين والمستهلكين الأمر الذي يؤدي إلى:

- تحسين مستوى ونوعية المنتج عن طريق خدمات ما قبل البيع.
- توقّر المعلومات عن طبيعة المنتجات وأسعارها ومنتجها في الأسواق.
- الاستجابة السريعة لطلبات السوق ممّا يؤدي إلى تحسين درجة التنافسية في الأسواق الإلكترونية.
- انخفاض عوائق الدخول في الأسواق والذي يؤدي إلى:

- ✓ تقليل بعض الاختلافات في الأسواق التجارية.
- ✓ تحريك الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى اقتصاد قائم على المنافسة الكاملة.
- 3. تعمل التجارة الإلكترونية على خفض تكاليف العمليات التجارية وذلك من خلال:

- تحسين تدفق المعلومات.
  - زيادة تنسيق الأعمال.
  - انخفاض تكاليف البحث عن المعلومات المتعلقة بالمشترين المحتملين والبائعين في السوق.
- إنّ ازدياد استخدام التجارة الإلكترونية أدى إلى تحسين المنافسة على الصعيد العالمي، فبفضل الاقتصاديات المبنية على المعرفة عرف الاقتصاد العالمي نمواً في التجارة العامية من 24% سنة 1960 إلى 47% سنة 2002.

نخلص إلى أنّ التنمية هي المحرك الرئيسي لمجل القطاعات الاقتصادية، ويحتل العلم والتكنولوجيا المكانة الأولى والرئيسية باعتبارهما المحرك الأساسي لتسريع عملية التنمية ودفع عجلة تطورها إلى الأمام، الأمر الذي يجعل تبني العلم والتكنولوجيا وما يتبعه ويترتب عليه من طرق إنتاجية وأساليب ووسائل علمية ومعارف فنية أمراً بالغ الأهمية للدخول في الاقتصاد المعرفي؛ ذلك أنّ الحاجات المجتمعية المتطورة والمتنامية باستمرار على الصعيدين الكمي والنوعي، يستطيع البحث العلمي والتكنولوجي أن يساهم مساهمةً فعّالة في تلبيتها، ليكون الاقتصاد المعرفي أرضاً خصبةً لا بدّ من اللجوء إليه لتحقيق تنمية شاملة في كافة القطاعات، بحيث تكون الأبحاث العلمية والاختراعات ومسايرة التطورات التكنولوجية والتأقلم معها تأثيراً وتأثراً، الطريق نحو الوصول إلى التنمية في ظلّ الاقتصاد المعرفي.

#### الخاتمة:

وفي الأخير ، يُمكن اعتبار المعرفة وقوداً للتنمية الاقتصادية، كما هي الطاقة وقوداً للحياة، فالمعرفة منذ القدم وإلى اليوم سوف تستمر وتبقى المحرك المهم لرقي الفرد والمجتمع وتطوره، فهي التي تقود المجتمعات إلى مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية، لتصير معادلة لا تنمية بدون معرفة ، ولا معرفة بدون تنمية قابلة للتطبيق لأنّ كلا طرفي المعادلة بحاجة إلى الآخر.

وفي نفس السياق، فإنّ الاهتمام بالتقدم والتنمية في عصرنا يُحتمّ علينا ضرورة تفعيل المعارف لبناء إمكانات متجدّدة على الدوام وتعميق الاستفادة من التقانات المتطورة ما أمكن، وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفي يُحقق التنمية المنشودة بوسائل جديدة تخفض اعتمادية الموارد الناضبة وتضمن مستقبلاً قابلاً للاستدامة.

فإذا كان اقتصاد المعرفة يمنحنا مزايا عديدة منها:

- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.
- يُحقق التبادل إلكترونياً.
- يُغيّر الوظائف القديمة ويستحدث وظائف جديدة.
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها.
- يُرغم كافة المؤسسات على التجديد والابتكار.
- له أثر في تحديد:

✓ النمو والإنتاج.

✓ التوظيف والمهارات.

- فإن هذا الوجه المضيء للاقتصاد المبني على المعرفة لا يخلو من السلبيات والتي يُمكن إجمالها في:
- الاعتماد الكبير على المعلومات أدى إلى نسيان الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع خاصةً في الدول النامية ممثلةً في سوء الحياة المعيشية (المجاعة، الفقر، الآفات الاجتماعية، الأمراض، الجهل والامية).
  - لم يقض اقتصاد المعرفة على البطالة، فقد أدى الاعتماد على التقانات والآلات المتطورة التي حلت محل العامل على تفشي ظاهرة البطالة.
  - يُسبب اقتصاد المعرفة ضغطاً كبيراً على العمال نتيجةً لاشتداد المنافسة القائمة على المعرفة والمعلومات.
  - تبقى كل النشاطات الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والمعلوماتية ضمن الشبكة العنكبوتية في ظل اقتصاد المعرفة معرضةً للقرصنة واختراق المواقع والتلاعب برغبات الزبائن.
- ومع ذلك يبقى اقتصاد المعرفة أهم نواتج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وطريقاً مهماً لتحقيق التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة الدول والأفراد والمؤسسات على مواكبة هذه التطورات والاندماج فيها بصورة تجعل الفوائد هي أكبر نتاج يُمكن الوصول إليه.

#### قائمة المراجع:

##### 1. الكتب:

1. أحمد إبراهيم يوسف ، التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة): د. د. ن، 2004 .
2. حسن خلف فليح ، اقتصاد المعرفة، ط1، عمّان (الأردن): جدار للكتاب العلمي، 2007.
3. الشمري هاشم ، الليثي نادية ، الاقتصاد المعرفي، ط1، عمّان (الأردن): دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.
4. عبد الونيس أحمد ، أيوب مدحت ، اقتصاد المعرفة، القاهرة (مصر): مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
5. عليان ربحي مصطفى ، إدارة المعرفة، ط1، عمّان (الأردن): دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.
6. فهمي حيزر معالي ، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الإسكندرية (مصر): الدار الجامعية، 2002.
7. محمد جابر سامية ، نعمات أحمد عثمان، الاتصال والإعلام: تكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية (مصر): دار المعرفة الجامعية، 2000.
8. محمد مسعي محي ، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ط1، مصر: مكتبة الشعاع، 1999.
9. نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة- المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات-، ط1، عمّان (الأردن): الوراق للنشر والتوزيع، 2005.

##### 2. الدوريات:

1. بوكانان آر إيه ، " الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ ق 18 حتى الوقت الحاضر " ، (ت: شوقي جلال)، عالم الفكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 259، د.ت.ن.
2. عاصم خلود، إبراهيم محمد ، " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.
3. الرسائل الجامعية:

1. محمد النجار نداء ، " دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة حالة الجامعة الإسلامية غزة -" ، رسالة ماجستير، غزة (فلسطين):الجامعة الإسلامية، 2012.

#### 4. المحاضرات:

1. مالك الطيب محمد عزالدين ، دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، أم درمان (السودان):كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

#### 5. المؤتمرات:

1. دياب سهري ، جمال الدين نجوى ، " مجتمع المعرفة التحدي والاستجابة في مستقبل التعليم الجامعي العربي - رؤية تمويية -" ، المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للعلم والتنمية، مصر (جامعة عين الشمس)، أيام 5/3 مايو 2004.

#### 6. ورشات عمل:

1. المحروق ماهر حسن ، " دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية"، ورشة العمل القومية " تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"، دمشق (سوريا): منظمة العمل العربية، 2009.

#### 7. تقارير:

1. تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003.

#### 8. المواقع الإلكترونية:

1. دياب محمد ، اقتصاد المعرفة : حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، (<http://www.almethaq.info>).

2. آثار التجارة الإلكترونية على الاقتصاد، ت. ن: 2010/08/31، (<http://www.kenanonline.com>).

3. مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، جنيف 2003. (<http://www.un.org>).

## أهمية السينما المغربية في الترويج للأشخاص في وضعية إعاقة

الباحث: عبد الصمد المعزة

جامعة محمد الخامس، المغرب

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

ملخص:

تعرف السينما المغربية تواصلا كبيرا في إنتاج أفلام مغربية تحتوي على مضامين الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث أن استخدام السينما المغربية لهجة المحلية واهتمامها بمواضيع درامية تهتم المجتمع المغربي جعلها تعرف قبولا واسعا لدى الجمهور والتخلي نوعا ما على السينما المصرية التي كانت تستقطب الجمهور المغربي قديما، تبقى الإعاقة موضوع للسينما المغربية من بين مجموع المواضيع المختلفة، والتي تتراوح بين الإعاقة الحسية المتمثلة في الإعاقة البصرية والسمعية ثم الإعاقة الحركية، ثم الإعاقة الذهنية ويعتبر فيلم "سالم وسويلم" الذي تم عرضه على القناة الأولى من أهم الأفلام التي صورت الإعاقة كظاهرة نفسية إجتماعية تصور الشخص في وضعية إعاقة في مختلف السياقات الإجتماعية وتصف أهم الأبعاد النفسية الإجتماعية للإعاقة في هذا الفيلم، لذلك ففي هذا الفيلم يستطيع المشاهد المغربي من خلال حبكة درامية وقصة سينمائية متلفزة أن يفهم أهم المشاكل النفسية الاجتماعية للشخص في وضعية إعاقة وأهم العوائق والصعوبات التي تعترض الشخص في وضعية إعاقة، ثم أشكال التفاعلات النفسية الاجتماعية التي يواجهها من جهة داخل الوسط الأسري الذي ينتمي إليه، ومن جهة أخرى داخل المدرسة، وفي إطار السياقات المهنية المختلفة.

**الكلمات المفتاحية:** السينما؛ الإعاقة الحسية؛ الإعاقة الحركية.

### Abstract:

Moroccan cinema knows a great continuum in the production of films that contain the contents of persons with disabilities, The use of Moroccan cinema of local dialect and its interest in dramatic topics, all this conditions make widely accepted to cinema by the audience and to abandon the Egyptian cinema that attracted the Moroccan people before.

Disability defines an existence in Moroccan cinema, among a lot of different topic, they are types of disabilities like sensory disability that represented by visual and auditory impairment, and movement disability and intellectual disability.

The film « SALME AND SWEILEM » that was shown on the national channel is considered one of the most important films that depicted disability as a psychosocial phenomenon, Depicting a person with disability in various social contexts, It describes the most important psychosocial problems that person with disability suffer from, the viewer will be able to understand the most important dimensions of handicap person and also the most obstacles and difficulties experiences that meet a person with disability.

In addition of this, the film show the forms of psychological interactions that a person with a disability faces, with the family, inside the school, in the professional contexts.

**Key words:** Cinema. Sensory impairment. Mobility impairment

### مقدمة:

اختلفت الكثير من الحقول العلمية في مقاربة السينما باعتبارها فن جديد عرف اهتماما واسعا في الزمن المعاصر, فبفضل التوسع الإمبريالي الذي عرفه هذا الفن التعبيري ظهرت معه الكثير من المطارحات التي اختلفت أشكالها وتعددت ملامساتها لموضوع السينما, ومن بين هذه المذاهب العلمية نذكر علم النفس, التاريخ, علم الاجتماع, وعلم النفس الاجتماعي, حيث يعتبر علم النفس الفنون وخاصة السينما إلى حد ما أنشطة فنية فردية تعالج على المستوى الفردي, أي أنها تعالج باعتبارها منتجا فرديا يعبر عن رغبات الفرد, حاجياته طموحاته وإحباطاته النفسية, حيث لم يعتني بأشكال الترابط بين مختلف الذوات في العمل الفني باعتباره شكلا من أشكال التواصل الاجتماعي, كما اعتبرت المقاربة التاريخية الفنون بمثابة وثيقة تاريخية تصف مختلف القضايا الاجتماعية للحقبة الزمنية التي تنتمي إليها, أي أن العمل الفني باعتباره نوع من أنواع الخطاب الذي يجب التعامل معه على أنه ينتمي إلى حقبة إبستيمية هي التي تفرض شروطا مختلفة ولها محددات اجتماعية وثقافية محددة, أما المقاربة السوسولوجيا فأدخلت كل ما هو مشترك في التعبيرات الفنية واعتبرت السينما مؤطرة للفكر الجمعي, غير أنها بتركيزها على البعد الاجتماعي في تأثير التعبير السينمائي على المجتمع, أهملت دور الفرد وخصوصيته داخل العمل الفني باعتباره يتمتع بأشكال مختلفة من الفردانية حتى داخل العمل الجماعي المشترك, سواء كان هذا الفرد أمام الكاميرا أي ممثل أو وراء الكاميرا كصور فوتوغرافي مثلا, أو مشاهد متلقي للرسالة الإعلامية, أما المقاربة النفسية الاجتماعية فتبرز التساؤل الجمعي في العمل الفني, من جهة لمعرفة أشكال التعاطي لدى العمل الفني مع المشاكل والقضايا الاجتماعية, ومن جهة أخرى لمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي الذي يتركه العمل الفني في الجانب البر اكسي والإجرائي لدى الأفراد, حيث أن هذه المقاربة تجعل العمل الفني كوسيلة من وسائل التأثير الجماهيرية التي تعمل على تغيير الاتجاهات والتمثلات الاجتماعية والتأطير الفكري الجمعي نحو قضايا معينة, فالعمل الفني كيفما كان نوعه هو نتاج ثقافة معينة في إطار إجتماعي معين.

يعتبر العمل السينمائي من أهم وسائل التواصل الجماهيرية التي حددت لنفسها مكانا مهما لدى المجتمعات, حتى أطلق عليها مارك فيرو Marc Ferro اسم "مدرسة موازية" أي أنها أصبحت مصدرا لمختلف معارف الأفراد والجماعات, ففيلم "مدرعة بوتمكين" لإرنشتاين يعتبر مصدرا معرفيا لمختلف الوقائع التي حدثت في تاريخ روسيا سنة 1905, وفيلم "الرسالة" لعباس العقاد يعتبر مصدرا معرفيا يمد المشاهد بالكثير من المعلومات والمعارف حول الإسلام, أي أن مصادر معلومات الأشخاص أصبح يستمدونها من العمل السينمائي, وهنا تجدر الإشارة إلى المتخيل السينمائي وقدرته في التعامل مع مصداقية المعلومات والمعارف التي يمدّها للمشاهد, إلى جانب البعد المعرفي للعمل السينمائي المتمثل في إمداد المتلقي بمجموعة



من المعارف والمعطيات التي يتعرض لها، هناك أبعاد أخرى وجدانية وانفعالية التي تجعل المشاهد مرتبطاً تماماً بالعمل السينمائي، كما تقترب السينما في بعض الأحيان من التلفزيون وتقوم بالتركيز على الحوار وتسطيح المعالجة الدرامية، واعتماد طريقة السرد. (بوجيدة، 2014)

عرف المغرب إنتاجات سينمائية كثيرة تعالج مختلف المواضيع والقضايا الاجتماعية، السياسية، الثقافية، وبعد أن قامت القناة الثانية بتبني أغلب الأعمال السينمائية وتزايد شركات الإنتاج عرفت الإنتاجات السينمائية تضاعفاً كبيراً، أي أن المغرب أصبح يسلط الضوء على مختلف القضايا حتى التي كانت تعتبر إلى وقت قريب من الطابوهات، فإلى جانب المواضيع المتعلقة بالجنس نجد هناك زنى المحارم، المثلية (في فيلم "كامبوديا"، وفيلم "أخي في باريس" لسعيد الناصيري) الطفولة ("علي زاوا" لنبيل عيوش) المرأة "حجاب الحب" التاريخ "عبدو عند الموحدين" لسعيد الناصيري وغير ذلك من المواضيع التي ركزت السينما المغربية اهتمامها عليها، غير أن مواضيع الإعاقة عرفت تواجداً محتشماً في السينما المغربية نظراً لعدة عوامل يمكن إرجاعها إلى عنصر الطلب الجماهيري الذي يقدم على أفلام أكثر إثارة وتشويقاً، أو نظراً للجهات الداعمة كالمركز الوطني للسينما في المغرب الذي يقترح مواضيع معينة، أما فيما يخص الأفلام السينمائية المغربية التي اعتنت بمواضيع تتعلق بالإعاقة فمعظمها كانت إما تصور الأشخاص في وضعية إعاقة على أنهم عاجزون وغير قادرين على القيام بأعمالهم ووظائفهم اليومية بكل استقلالية، أو تصورهم على أن إعاقتهم تدفعهم في بعض الأحيان إلى تعاطي المخدرات (فلم "مانتره الرياح" 1984 للمخرج قاسم أقدي) أو أن إعاقتهم تدفعهم لأن يصبحوا أشخاصاً ناجحين في المجتمع (فلم "القمر الأحمر").

تتنمي المقاربة التي نتبناها في هذا المقال إلى حقل علم النفس الاجتماعي للإعلام الذي يحاول من خلال الدراسة الكيفية لمختلف الأعمال الأدبية التي تحمل طابع وسائل التواصل الجماهيرية كيفية معالجتها لقضايا اجتماعية مثل الإعاقة، فمن أهم مظاهر التنمية البشرية الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة باعتبارهم جزءاً من التركيبة الاجتماعية ومحددات أساسية لمعالم الاختلاف والتنوع البشري، خاصة وأن هذه الفئة لم تعد تشكل معطى ثانوي من المجتمع، حيث أنه وفق الإحصاء الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة سنة 2014 فإن نسبة الإعاقة في المغرب وصلت إلى 6,8%، أي أن أسرة من بين 4 أسر في المغرب معنية بالإعاقة، كما تطرح الكثير من الأسر أسئلة تخص طبيعة الفهم والتأويل لمختلف التظاهرات السلوكية لأبنائهم، خاصة بعد ظهور متلازمات عدة (متلازمة داون، متلازمة أسبيرجر، متلازمة تورنر، متلازمة رايت... الخ) كما ترتبط هذه المتلازمات في كثير من الأحيان مع نوبات الصرع، الذهان... الخ وهذا يتطلب تدخلاً إعلامياً لتوضيح أهم النقاط والجواب على مختلف التساؤلات المجتمعية بخصوص الإعاقة، وتعتبر السينما كتقنية تتوفر على مجموعة من المميزات الفنية والقدرات التقنية القادرة على التأثير في المتلقي، وتعرف تجاوباً مجتمعياً خاصة وأنها تستجيب لطبيعة المجتمع وتتحدث بلغته وتتميز كذلك بالبساطة اللغوية، كما تصور السينما الحياة الاجتماعية ووجود الجماعات والمجموعات، وسلوك الأفراد ككائنات

إجتماعية داخل سياقات اجتماعية، وتساعدنا على فهم الطرق العميقة والخفية والمركبة التي يعيش فيها الفرد، وتصور السياقات التي تكتنف التجربة الإجتماعية. (كيدنز 2005)

في هذا المقال سوف نتعرض إلى الخطوات التالية:

1. إطار تعريفي لمقاربة مفهوم الإعاقة وأنواعها ونماذجها النظرية التي تركز عليها
2. إطار تعريفي لمقاربة مفهوم السينما وتاريخها وتقنياتها وأدواتها المختلفة
3. إطار لموضعة البحث في تيمته الأساسية وهي تواجد الأشخاص في وضعية إعاقة في السينما مع ذكر أهم الأعمال السينمائية التي عالجت موضوع الإعاقة سواء العربية أو المحلية.

علاوة على ذلك فإننا سوف نركز أكثر على النموذج التحليلي لفيلم "سالم وسويلم" وهو فيلم مغربي عالج موضوع الإعاقة ويعتبر إلى حد الآن الفيلم المغربي الذي تطرق لموضوع الإعاقة بشكل إلى حد ما موضوعي وأدرج الشخص في وضعية إعاقة في مختلف مجالات الحياة، كما أنه عالج مواضيع مختلفة تخص الشخص في وضعية إعاقة، وعرف هذا الفيلم نجاحا كبيرا من خلال الإقبال الجماهيري الذي حضي به ونسبة المشاهدة التي حققها.

### الإطار الأول: الشخص في وضعية إعاقة

عرف موضوع الإعاقة تغيرا كبيرا على مستوى المفهوم حيث عرف المفهوم تعديلات كبيرة واكبت إلى حد ما مختلف الموجات والحركات الحقوقية من جهة، ومختلف الاتفاقيات التي نصت على حقوق الإنسان من جهة أخرى، كما أن هذا الاختلاف واكب إلى حد ما المستوى العلمي ودرجة الوعي المجتمعي الذي عرفه المجتمع الدولي بخصوص هذه الفئة، حيث تحول موضوع الإعاقة من المقاربة الإحسانية والرعاية التي تهدف إلى النظر إلى هؤلاء الفئة على أنهم عاجزون يحتاجون إلى مساعدات مالية وعينية إلى مقاربة حقوقية تضمن لهؤلاء الفئة الحقوق المدنية والحق في حياة كريمة، وفي هذا الإطار سنقوم بعرض أهم التعريفات التي قاربت مفهوم الإعاقة ثم أنواع الإعاقات، ثم أهم المقاربات والنماذج النظرية التي أصلت لموضوع الإعاقة.

**تعريف الإعاقة:** يشير المعجم Robert إلى أن كلمة "معاق handicap تعني اليد في القبعة أي نسبة إلى لعبة الحظ التي كان المشاركون يتنافسون من خلالها على أغراض شخصية يتم تحديد ثمنها حكم يتكلف بالعمل على تكافؤ الفرص وتوضع الرهانات في القبعة" (Robert, 1994) ويعرف المعجم الطبي الإعاقة بأنها "نقص أو عجز عقلي جسدي أو حسي، جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم، ناتج عن تلف في البنيات أو الوظائف السيكولوجية، الفيزيولوجية أو التشريحية، تؤدي إلى ضرر اجتماعي". (Larousse (Medicale, 1995, P. 458

يعرف التصنيف الدولي للإعاقات بأنها "ضرر ينتج عن قصور أو عجز يحد أو يمنع الشخص من أداء دور يعتبر عاديا في علاقته بمتغيرات من العمر والجنس, وعوامل اجتماعية وثقافية أخرى". ( CIH, 1993, P. 25 )

استفادت كل وسائل الاتصال الجماهيري من المجهودات الدولية التي بدلت في تعريف موضوع الإعاقة (الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية, التلفزة, الراديو, الأنترنت... الخ) حيث تم توظيف موضوع الإعاقة كموضوع أساسي في مختلف البرامج والمحافل سواء العلمية الثقافية أو الترفيهية, حيث أصبحنا نرى الشخص في وضعية إعاقة ممثل في فيلم أو مسلسل تلفزيوني أو خارج الكاميرا كمصور أو إذاعي, وهذا يدل على نسبة الوعي الذي شهده مجال الإعاقة في الإعلام ليقدم نموذجا حيا من نماذج الإشراف الفعلي لهؤلاء الفئة في المجتمع, أما السينما باعتبارها من أهم وسائل التعبير الفني تستخدم الصورة بكل تضميناتها وتجلياتها الظاهرة والكامنة لتقدم للمتلقى محتوى ومضمون عبارة عن قصة يختلط فيها الواقعي بالخيالي وفق حبكة سردية تحتوي مضامينها على قضية الإعاقة وقد تكون هذه القضية في الفيلم السينمائي قضية ثانوية حيث يتم الإشارة إليها في إحدى لقطات أو مشاهد الفيلم, وقد تكون قضية رئيسية تغطي الحكاية الفلمية من البداية إلى النهاية.

استفادت السينما العالمية والمحلية من بنود ومضامين الاتفاقيات العالمية في حقوق الإنسان, حيث أصبحت القصة الفلمية تعالج موضوع الإعاقة وفق ما سطرت له الاتفاقيات والمعاهدات العالمية ونذكر في هذا الإطار أمثلة كثيرة لأفلام أجنبية, عربية ومحلية عالجت موضوع الإعاقة كفيلم "المتسول" عادل إمام, فلم "صرخة" أمير الظلام "نوح لا يعرف العوم" "جوق العميين" "فورست كيمب Forest Gump" الذي أنتج سنة 1994 من إخراج روبرت زيميكس Robert Zemeckis وبطولة توم هانكس Thomas Hanks, ثم فيلم "أنا سام IM SAM" الذي أنتج سنة 2001 للمخرج جيسي نيلسون Jessie Nelson وبطولة شون بن CEAN Penn الذي ترشح لجائزة الأوسكار لأفضل ممثل في هذا الفيلم... الخ وهي كلها أفلام تحظى بشعبية واسعة صورت موضوع الإعاقة وفق مقاربات مختلفة.

**مسببات وأنواع الإعاقة:** أسباب الإعاقة كثيرة ومتعددة, حيث أن العوامل الجينية والوراثية تدخل ضمن إطار مسببات الإعاقة إضافة إلى وضعية المرأة أثناء الحمل والرضاعة ومختلف الأحداث التي قد يتعرض لها الفرد خلال وبعد فترة الولادة, وقد تؤثر المرأة التي تتعاطى بعض المخدرات أو الأدوية على صحة الجنين أو الرضيع, ويعتبر الفرد خلال مختلف مراحل حياته عرضة للإصابة بمختلف الحوادث والأحداث التي قد تغير مجرى حياته فيصاب بنوع من أنواع الإعاقة.

كل هذه التوضيحات التي أشرنا إليها يمكن أن نوجزها في " أسباب مرتبطة بتلات فترات أساسية: قبل الولادة, أثناء الولادة, أو بعد الولادة".

نذكر مثالا على ذلك في السينما المغربية في فلم "سالم وسويلم" الذي نعتبره عينة للدراسة التحليلية حيث سنقف على أهم الأبعاد والتجليات النفسية الإجتماعية لمفهوم الإعاقة في هذا الفيلم, اعتبر البطلين وهما يحملان إعاقة قبل الولادة, أي أنهما ازدادا بإعاقة, سالم كان يعاني من إعاقة حركية وسويلم كان يعاني من إعاقة بصرية أزداد وهو ضعيف البصر ينظر بعين واحدة, لكن فقيه المسجد كان السبب في جعل سويلم يفقد البصر بشكل كلي, وهذا فيه إشارة في الفيلم على أن سبب الإعاقة يمكن أن يكون قبل الولادة كما أنه يمكن أن يكون بعد فترة الولادة.

**أنواع الإعاقة:** هناك تصنيفات عدة لأنواع الإعاقات خاصة بعد ظهور العديد من المتلازمات والإنحرافات الجينية التي أصبحت تتسبب في العديد من التشوهات والأمراض المختلفة, لكن عموما فإن أنواع الإعاقة هي كالتالي:

**إعاقة حسية:** تتضمن الإعاقة الحسية مختلفة الإعاقات التي ترتبط بالحواس كالإعاقة البصرية, السمعية... الخ, وعموما كل الحواس التي تزود الإنسان بمعلومات عن العالم الخارجي المتواجد به الشخص, حيث أن إصابة العضو المسؤول عن الإحساس كالعين مثلا أو الأذن فإن الشخص يصبح استقباله للإشارات سواء البصرية أو السمعية... الخ ضعيفا أو منعدما حسب درجة الإصابة التي تتم على مستوى العضو, غير أن العلماء اعتبروا أن من أهم الإعاقات الحسية هما حاستا البصر والسمع, لذلك سوف نقدم تعريف لكل من حاسة السمع والبصر.

**الإعاقة البصرية:** هي "حالة يفقد فيها الشخص القدرة على استخدام حاسة البصر بفعالية, ويخلف ذلك نتائج سلبية على نموه وأدائه". ( كنوني, 2007, ص 48) الإعاقة البصرية هي كل شخص غير قادر بشكل كلي أو جزئي على التعرف على المثيرات البصرية وهي أنواع: الإعاقات البصرية العميقة جدا ويدخل في هذا الإطار المكفوفين أي الأشخاص الذين لا يرون ويستطيعون التعلم فقط عن طريق تقنية "برايل" وهم أنواع: الأشخاص الذين ولدو بإعاقة بصرية وهذا ما يصطلح عليه مصطلح "العمه", ثم الأشخاص الذين فقدو البصر بعد الولادة وقبل السن الخامسة من العمر, أما القسم الآخر فهم ضعاف البصر وهم كذلك يحتاجون لطرق تدريس خاصة ولا يمكن تصحيح البصر لديهم بواسطة نظارات أو دعامات مختلفة كعدسات لاصقة مثلا.

**الإعاقة السمعية:** يعتبر كل شخص مصاب بإعاقة سمعية الشخص الذي لا يستطيع سماع المنبهات السمعية وتختلف درجة الإصابة بهذا النوع من الإعاقات من فرد لآخر, كما تكون في بعض الأحيان إعاقة مركبة كما هو الشأن بالنسبة للأشخاص الصم والبكم.

تزرخ السينما العالمية والعربية والمحلية بنماذج من الأفلام التي عالجت موضوع الإعاقة السمعية كفيلم "أبناء الصمت" children of a lesser God الذي أنتج سنة 1986 وفاز بجائزة الأوسكار لأفضل

ممثلة، ثم على المستوى العربي يمكن أن نذكر مثال لفيلم "الصرخة" وهو فيلم مصري أنتج سنة 1991 للمخرج محمد النجار وبطولة معالي زايد ونور الشريف إضافة إلى مجموعة من الممثلين الذين يعانون من إعاقات سمعية حقيقية، أما على المستوى المغربي فيمكن أن نذكر فلم "السمفونية المغربية" الذي أنتج سنة 2006 للمخرج كمال وكان فيه حضور ثانوي للشخص في وضعية إعاقة سمعية، ثم فيلم "إيكس شمكار" الذي أنتج سنة الذي عرف بدوره حضور ثانوي للشخص في وضعية إعاقة لكن مع الإشارة إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهها الممثل المصاب بإعاقة سمعية في التواصل والإندماج الإجتماعي.

**الإعاقة الذهنية:** الشخص المصاب بإعاقة ذهنية " هو كل شخص حامل بشكل دائم لقصور عقلي قد يكون ناتجا عن عوامل متنوعة، ويؤدي هذا القصور إلى إعاقة لأنه يمس مجموعة من الوظائف، الفهم، الذاكرة، تحليل الوضعيات، اتخاذ القرارات"، (DEVOLDERE, 2001, P. 12) ويعتبر الأطباء أول فئة عرفت هذا النوع من الإعاقة واعتبروا أن الإعاقة الذهنية تتم قبل سن 18 سنة أي السن الذي يكتمل فيه نمو الدماغ، ويندرج ضمن الأشخاص المصابين بالإعاقة الذهنية الثلث الصبغي، متلازمة داون... ألخ وتختلف الإعاقة الذهنية من شخص لآخر حسب حاصل الذكاء لكل شخص حيث يتم تصنيف هؤلاء الأفراد وفق النموذج التربوي إلى القابلين للتعليم والقابلين للتدريب، وعموما فإن هناك محكات متعددة لتشخيص الإعاقة الذهنية كالنموذج الطبي، السيكومتري، النموذج الإجتماعي، والنموذج التربوي.

من بين النماذج السينمائية التي عالجت موضوع الإعاقة الذهنية نذكر فيلم "الشمينة" الذي أنتج سنة 2009 من إخراج لي دانييلز Lee Daniels، أما على المستوى العربي فيمكن أن نذكر مثال الفلم "توت توت" للمخرج عاطف سالم الذي صور الإستغلال الجنسي للأشخاص المصابين بإعاقة ذهنية، أما على المستوى المحلي فيمكن أن نقدم الفلم المغربي "مانترته الرياح" الذي أنتج سنة 1984 للمخرج قاسم أقدي والذي يصور الإعاقة الذهنية مرتبطة بتعاطي المخدرات.

### النماذج النظرية المفسرة للإعاقة

عرف مفهوم الإعاقة تطورا كبيرا وهذا التطور واكب العديد من الموجات والحركات العلمية من جهة، والمجتمعية والحقوقية من جهة أخرى، إن هذا التطور والتنوع على مستوى التحديد المفاهيمي عرف تعددا كذلك بالنسبة للنماذج النظرية التي تفسر مفهوم الإعاقة والتي يمكن أن ندرجها على الشكل التالي:

**النموذج الطبي:** إن النموذج الطبي بتركيزه على عضوية الجسم فإنه يختزل الإعاقة إلى إرجاعها إلى مستوى واحد، أي أن جزء أو عضو معين يلحقه أذى أو ضرر يؤدي إلى إعاقة معينة، وتتمظهر هاته الإعاقة بحسب درجة وحدة الإصابة الموجودة في العضو. ويعتبر التعريف الذي أشرنا إليه سابقا ينتمي إلى النموذج الطبي حيث يعرف القاموس الطبي الإعاقة بأنها " نقص أو عجز عقلي جسدي أو حسي، جزئي

أو كلي، مؤقت أو دائم، ناتج عن تلف في البنيات أو الوظائف السيكلولوجية، الفيزيولوجية أو التشريحية، تؤدي إلى ضرر إجتماعي". ( LAROUSSE Medicale, 1995, P. 458 )

إن التعامل الخطي مع مسببات الإعاقة بالنسبة للنموذج الطبي يقصي مجموعة من العوامل التي تعتبر هي بدورها مسببا من مسببات الإعاقة كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والإطار الثقافي الذي ينتمي إليه الفرد، هذه الأبعاد سوف يتم التطرق إليها من طرف نماذج لاحقة.

### النموذج الإجتماعي

يعتبر النموذج الاجتماعي للإعاقة على أنها إشكالية مجتمعية تخص المجتمع باعتباره المسؤول عن حدوث الإعاقة وتفاقمها، حيث يركز هذا النموذج على "العلاقات الإجتماعية بين الأشخاص في وضعية إعاقة والمجتمع، وبشكل خاص علاقات الإقصاء والتهميش والتمييز". ( الكونوني، 2017، ص 36 )

صاغ مايك أوليفر النموذج الاجتماعي سنة 1983 محاولا تجاوز مختلف الانتقادات التي وجهت للنموذج الطبي واعتبر أن الإعاقة لها أسباب اجتماعية وليست فقط مشكل وظيفي بسبب اعتلال بل يجب اعتبار أن المجتمع عامل رئيسي مشارك في إعاقة البشر.

قام كل من ميشيل فوكو، كوفمان وغيرهم باعتبار الإعاقة تسببها النظرة الإجتماعية والتمثلات الإجتماعية الموجودة في المجتمع والتي يتم بناؤها اجتماعيا نحو الأشخاص في وضعية إعاقة، وهذه النظرة أو اتجاهات الوصم التي يبنيناها المجتمع نحو هذه الفئة تؤدي إلى صعوبات في اندماجهم في الحياة العامة، يعتبر كوفمان أن التمثلات التي يبنيناها الأفراد حول الأشخاص في وضعية إعاقة تحول دون اشراكهم في فعاليات وأنشطة وخبرات الحياة اليومية، وذلك بالميل إلى الوصم والتمييز، ويتجسد ذلك من خلال مجال التربية والتعليم حيث يوجه الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الاستفادة من تعليم خاص في إطار التربية الخاصة التي توجه لهؤلاء الفئة. ( GOFFMAN, 1975 ) "تبتدئ سيرورة التنشئة الإجتماعية للأشخاص الذين يعانون من الوصم من خلال التعلم والاندماج من خلال الأشخاص الأسوياء كما أنهم يكتسبون صورة الذات الآتية من المجتمع، فالشخص المعاق يتم توجيهه للمدارس المتخصصة لأنه سيجد من هم في نفس نوعه" ( GOFFMAN, 1975, P. 47 )

إن، "النموذج الاجتماعي يركز على المجتمع وانساق القيم والمعتقدات والتمثلات السائدة فيه والطريقة التي ينظر بها المجتمع للشخص في وضعية إعاقة". ( HERZLICH, 1984, P. 24 )

### النموذج النفسي الإجتماعي

استفاد النموذج النفسي الاجتماعي للإعاقة من المقاربة النفسية الاجتماعية وهي مقاربة تهتم بسلوك الكائن الحي مع الأخذ بعين الاعتبار المواقف الاجتماعية التي يوجد فيها، أي "الدراسة العلمية لسلوك

الكائن الاجتماعي وهو يعيش في جماعة يتفاعل مع أعضائها، يؤثر فيهم ويتأثر بهم" (حدية، 2013، ص 48) توظّر هذه المقاربة مجال الإعاقة ضمن سيرورات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد المصابين بالإعاقة والمحيط القريب والوضعيات الاجتماعية المتواجد فيها الشخص في وضعية إعاقة، ويتمثل ذلك في مجموع الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الشخص في وضعية إعاقة و التمثلات الاجتماعية نحو الإعاقة ومشكل الفروق الفردية التي توظّر مجال الإعاقة ضمن إطار الاختلاف والتنوع المجتمعي.

" تطرقت مجموعة من الأبحاث في طرحها لبعض الأبعاد السيكوسوسيولوجية للإعاقة، لبعض المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم مثل عدم التوافق، الضرر الاجتماعي، الإقصاء، الوصم... الخ وساهمت في إثارة النقاش حول مجموعة من القضايا المرتبطة بالإعاقة من منظور سيكوسوسيولوجي، بحيث أن بعض هذه الأبحاث السيكوسوسيولوجية أكدت على أن الأشخاص في وضعية إعاقة يشكلون جماعة ذات خصائص سيكولوجية معينة، بالرغم من كونها لا تتميز بالتجانس". ( الكنوني، 2017، 42)

يمكن أن نقول بأن موضوع الإعاقة لازال يعتبر من المواضيع الشائكة والمتعددة المذاهب العلمية لأنها تمس الإنسانية، من هنا جاءت التعاريف الكثيرة التي تقارب موضوع الإعاقة وتعالج قضيتها المركزية، فهي من جهة ذاتية فردية تخص الفرد وعضويته أي مجموع أشكال النقص والقصور الجزئي أو الكلي، وهي من جهة أخرى مجتمعية مرتبطة بنظرة المجتمع وتعاون وتشارك مؤسساتي في مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على الإدماج النفسي التربوي والمهني، وهي من جهة أخرى حقوقية تتجاوز المقاربة الإحسانية والرعاية التي تنظر إلى الشخص في وضعية إعاقة بعين الشفقة والرحمة والإحسان إلى ضمان حقه من خلال ترسانة قانونية تحمي الحقوق الحياتية للشخص في وضعية إعاقة، ويأتي دور الإعلام لرصد وتحسيس وتنقيف مجتمعي وتأطير الفكر الاجتماعي حول هذه الفئة، وبحكم الوجود المناسباتي للأشخاص في وضعية إعاقة في الإعلام العربي، فإن السينما يمكن أن تبقى الوسيلة الجماهيرية الأنسب في ترك أثر لدى المتلقي وخاصة الأفلام التسجيلية "التي تعتبر طريقة في تناول إعلام الجماهير، وهي ترتبط بنظام الإعلام وتشكل جزءا منه، وحين يقوم الفيلم التسجيلي باعداد فيلم أو برنامج متلفز فإنه يختار بين عدة قطاعات كالتعليم والتأهيل والدعاية، أي أنه يحاول أن يختار موضوعا في مجال التعليم بأوسع معانيه" ( الصابات، 1979، ص 223)، بذلك فتواجد الشخص في وضعية إعاقة في السينما يعتبر أكثر تأثيرا من أي وسيلة من وسائل الإتصال الجماهيري الأخرى ففي فيلم "أربعة أعراس وجنازة" (1994 لمايك نيويل بريطانيا) لعب الشخص في وضعية إعاقة هنا دورا رئيسيا كشخصية متوازنة وليست مجرد نموذج، وفي فيلم "الأخ الأطرش" لهيو غرانت، وفلم "المجيء إلى المنزل" (1978) لهال أشبي من أمريكا، والذي تم تصويره من مقعد متحرك لتشرح وجهة نظر إنسان في وضعية إعاقة يجلس على كرسي متحرك، إضافة إلى فيلم "فريدا" (2002 جولي تيمور فلم أمريكي كندي) حيث الشخصية الرئيسية هي فنانة تعيش حياتها وتعبّر عن نفسها رغم إعاقاتها حيث كانت الإعاقة جزء من شخصيتها ومن تعبيرها الفني.

## الإطار الثاني : السينما

## تعريف السينما

"لفظ السينما يستخدم عادة للدلالة على كل الأمور المتصلة والمحيطة بالأفلام كوسيلة جماهيرية، ابتداء من جهاز الإنتاج، وأماكن تقديمه وعرضها، وإنهاء بكل الأنشطة الصناعية والفنية والاجتماعية والثقافية المتصلة بها" (ماكبريد، 1989، ص 168.169) ويمكن تعريف السينما كذلك بأنها "التصوير المتحرك الذي يعرض للجماهير إما في أبنية فيها شاشات كبيرة تسمى دور السينما، أو على شاشات أصغر وخاصة كشاشات التلفزيون". (توفيق، 1997، ص 237)

تضم السينما مزيجاً من الصور الضوئية والموسيقى حيث يختلط فيها الواقعي بالخيالي فتنتج قصص وحكايات محبوكة تجد مكانة لها لدى المتلقي، فهي بذلك تخاطب العقل والوجدان وتعطي مجالاً كبيراً للتفريغ والتنفيس والتطهير النفسي كما عبر بذلك رواد مدرسة التحليل النفسي حيث اعتبروا الفيلم كوسيلة تطهيرية حيث يمكن أن يجد الشخص في الفيلم السينمائي ما يرغب فيه سواء على مستوى الترفيه، التسلية، التثقيف... الخ.

لم نعد نتحدث عن السينما ولكن أصبحنا نتحدث عن صناعة السينما أي " تطور التقنيات من خلال تمديد الشاشة حيث أصبح الصوت يلتقط بتوظيف تقنيات الستيريو (Stereo) والدولبي (Dolby) ) فما فتئت السينما تتطور على المستوى التقني تحت رعاية تقنيين محنكين. لقد أصبحت مصنعا لصناعة الأحلام والأساطير". (أشويكة، 2016، ص 29)

كانت السينما من قبل صامتة ثم تحدثت السينما وظهر المونتاج وعرفت بذلك الكثير من التحولات والتغيرات. (عبد الرزاق، 2016)

لم تكن نشأة السينما وتطورها خالية من مواضيع تتعلق بالإعاقة حيث أننا إذا أردنا أن نتحدث عن الأفلام التي روجت للشخص في وضعية إعاقة فإننا سنرجع تاريخها إلى أول فيلم تم عرضه أي إلى تاريخ الأفلام الصامتة التي تعتبر بالفعل تجلي للإعاقة السمعية، وهي تروج للشخص في وضعية إعاقة سمعية بأنه شخص قادر على تقديم صورة جيدة في المجتمع يبعث الفرحة والسرور في الأفراد، يستطيع التعبير بشكل أفضل، وقادر على إيصال رسائل إلى المتلقي حتى وإن غاب عنصر اللغة، إن أفلام شارلي شابلن تعتبر تجلي فعلي لهذه الأفلام والتي نذكر من بينها فيلم "السيرك" 1928 وفيلم "الأزمة الحديثة" سنة 1936، عرضت مختلف الأفلام الصامتة وعبرت عن مجموعة من الأفكار والرسائل الاجتماعية، السياسية والإيديولوجية وهي مجال تفتح للشخص في وضعية إعاقة سمعية بالتواصل وبأنه قادر على خلق اندماج اجتماعي وقادر على إيصال أفكاره للمجتمع حتى ولو غابت اللغة اللفظية، إنها أفلام تولي أهمية كبيرة



لمفهوم الجسد والتواصل الغير لفظي وقدرتها على نشر مجموع معطيات ومعارف عبارة عن إشارات مرئية من خلال لغة الجسد وتوضح مكانة التواصل الغير لفظي لدى الإنسان.

أما الأفلام التي عالجت موضوع الإعاقة بشكل مباشر نذكر على المستوى العالمي فيلم "أبناء الصمت" children of lesser god سنة 1986 الذي حصل على جائزة الأوسكار أفضل ممثلة، ثم فيلم "الجحيم" سنة 1981 للمخرج لوسيو فولكي Lucio Fulci ثم فيلم "دائماً معي" الذي يصور الإعاقة البصرية أنتج سنة 2011 للمخرج سونغ ال غون، وعرض هذا الفيلم باللغة الكورية.

أما بالنسبة للسينما العربية التي عالجت موضوع الإعاقة نذكر أمثلة على ذلك فيلم "أسوار القمر" سنة 2015 للمخرج طارق العريان، ثم فيلم "الكيت كات" سنة 1991 من إخراج داود عبد السيد، ويعتبر هذا الفيلم من أهم الأفلام العربية التي تصور الشخص في وضعية إعاقة في مختلف السياقات الإجتماعية وكيفية إندماجه في مختلف مجالات الحياة.

أما على المستوى الوطني فإن الفيلم المغربي بالرغم من أنه تناول الإعاقة في فترة زمنية قديمة أي في مرحلة الثمانينات وخاصة في فيلم "مانترته الرياح" سنة 1984 للمخرج قاسم أقدي وهي فترة عرفت إهتماماً أممياً بقضايا الإعاقة حيث واكب هذا العمل السنة الدولية للإعاقة التي كانت سنة 1981 ثم العقد الدولي للإعاقة الذي كان مابين 1992 1983، حيث أنه رغم ذلك لم تظهر الكثير من الأعمال السينمائية التي اهتمت بالأشخاص في وضعية إعاقة إلا بشكل نادر خاصة في فيلم "القمر الأحمر" سنة 2013 للمخرج حسن بنجلون ويتناول الفيلم سيرة ذاتية للفنان عبد السلام عامر، ثم فيلم "جوق العميين" سنة 2015 للمخرج محمد مفتكر، ثم فيلم "سالم وسوليم" سنة 2006 وهو فيلم تلفزيوني من إخراج خالد ابراهيمي وهذا العمل يعتبر إلى حد ما أهم الأعمال المغربية التي تصور الشخص في وضعية إعاقة في مختلف مشاهد ولقطات الفيلم يحتل الشخص في وضعية إعاقة دور أساسي في مجريات الفيلم ويصور الفيلم مختلف الوضعيات والسياقات الإجتماعية التي قد يتواجد فيها الشخص في وضعية إعاقة إضافة إلى طابع الفكاهة والدعابة الذي يظهر به الشخصان المصابان بإعاقة حركية وبصرية وهما يروجان لصورة إلى حد ما موضوعية حول الإعاقة بالمغرب، أما باقي الأفلام التي نذكر من بينها "السمفونية المغربية" سنة 2006 للمخرج كمال كمال فهي تصور الشخص في وضعية إعاقة المتمثلة في الممثل المغربي يونس ميغري باعتباره محارب سابق عاد من لبنان بإعاقة حركية لكنه يستطيع تصليح الدارجة النارية ويلعب في هذا الفيلم شخصية مؤثرة، ثم عزيز الحطاب الذي يمثل إعاقة سمعية فإنه يستطيع أن يعلم الموسيقى رغم عدم قدرته على التواصل اللغوي والشفوي، فيكتشف طريقة مناسبة لتعليم الموسيقى لشخص يريد الإلتحاق بأعضاء السمفونية.

لم نقم بجرد مختلف الأفلام التي عالجت موضوع الإعاقة سواء على المستوى العالمي، العربي، أو الوطني لكن يمكن اعتبار الفيلم العربي "كيت كات" من أهم الأفلام التي قدمت "صورة إنسانية شاملة للشخص في وضعية إعاقة، ففي هذا العمل يقوم فيه الفنان محمود عبد العزيز من مصر بدور البطولة.

تتوالى المشاهد التي تصور رحلته التي يقود فيها العالم من حوله بالرغم من فقدانه لبصره, فهو يتعاطى المخدرات, وحزينا حينما يحدث بائع الفول كيف كانت الحارة... وعاشقا حينما يتغزل في أم رويح, ولئيمًا حينما يلتقي بتاجر المخدرات الهرم أو حينما يفاوض صاحب الطيور في بيع منزله, وأبا يضرب ابنه على وجهه... قادر على قيادة الدراجة وتسيير القارب في النهر, وقائدا ومخادعا يخادع أحد المكفوفين بأنه سليم البصر ويقوده لمشاهدة فلم في السينما". ( أبو صالحه, 2012, ص 19)

#### الإطار الثالث: فلم "سالم وسويلم"

يعتبر فيلم "سالم وسويلم" الذي تم إنتاجه في ديسمبر 2018, من إخراج خالد إبراهيمي وبطولة خالد المغاري وحمادة الخلاص من أهم الأفلام المغربية التي أحدثت ثورة في مجال الإعاقة في المغرب, فكما ان نبيل عيوش قام بمعالجة قضية الطفولة في أول إنتاج مغربي يعالج هاته القضية في فيلم "علي زاوا" حيث "لم يبرز الطفل كبطل فقط بل جعل الأطفال المشردين يملؤون الشاشة بحيث نلاحظ عددهم الكثير وهو الرد المناسب على عملية الإقصاء". (المسناوي, 2001, ص 72) قام خالد إبراهيمي كذلك في فيلم "سالم وسويلم" بتمرير الكثير من الرسائل الإعلامية قصد مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على الاندماج الاجتماعي, حيث صور الشخص في وضعية إعاقة في كل مجالات الحياة وفي كل السياقات الاجتماعية التي قد يواجهها, ويتمثل نجاح الفيلم في عرضه على المستوى الأول في القناة الأولى ثم على المستوى الثاني نسبة المشاهدة التي حققها في قناة اليوتيوب والتي وصلت إلى أكثر من 279 ألف مشاهدة.

يعرض الفيلم في البداية شخصان في وضعية إعاقة وهما بيتسمان وينشدان أغنية "مدرستي الحلوة", لا تخلو مشاهد ولقطات الفيلم من الدعابة والفرجة ومشاهد المرح الذي يخلقها الشابان "سالم وسويلم" في الأوساط الاجتماعية والسياقات الاجتماعية التي يتواجدان فيها, في المسجد الذي يدرسان فيه القرآن, في المدرسة, مع جماعة الأقران, في قاعة الرياضة التي ذهبا إليها قصد التمرن, وكذلك في ساحة الحلقة التي كانوا يقومون بها لكسب المال, كما يصور كذلك الفيلم متناقضات على مستوى التقبل والإقصاء الاجتماعي الذي يعاني منه الشخص في وضعية إعاقة, فهو من جهة يتم "قبوله ضمن ورشة عمل لإصلاح السيارات" ومن جهة أخرى يتم استبعاده من طرف صاحب العمل لأنه ليس أهلا للعمل ولا يستطيع القيام بالوظائف التي سيكفل بها, ثم التقبل الأسري لوضعية الإعاقة التي تتراوح بين الرفض والقبول فالأم من جهة تتقبل وضعية الأبناء لكن الأب يقوم بالانفصال عن الأم بعد أن أخبرته الممرضة بأن زوجته قد ولدت طفلين يحملان إعاقة, كما يصور كذلك الفيلم بأن الإعاقة يمكن أن تكون منذ الولادة وقد تكون بعد الولادة إثر حادث أو إصابة يتعرض لها الفرد.

يناقش الفيلم موضوع الهجرة باعتبارها تبقى الهدف الأساسي الذي يسعى إليه الشخص في وضعية إعاقة لتحسين مستوى العيش وضمان حياة أفضل بينما الطفل الثاني وهو سويلم يفضل البقاء في المغرب ويعيش ويعمل في ورشة لإصلاح السيارات.

وعموما يمكن أن نقسم أهم أشكال التفاعل الإجتماعي الذي تم في فيلم "سالم وسويلم" بين الشخص في وضعية إعاقة والمحيط القريب الذي ينتمي إليه إلى نقط أساسية:

### أشكال التفاعل الإجتماعي بين الشخص في وضعية إعاقة والأسرة:

تعتبر الأسرة الجماعة الصغرى والنواة التي تضمن للفرد أهم العناصر الأساسية للوجود، فهي من خلال عناصر التعلق والترابط والحميمية تقوي الفرد وتقدم له كل أشكال الحماية وتبني شخصيته، في الفيلم "سالم وسويلم" العلاقة التي جمعت الإخوان سالم وسويلم وهما شقيقان توأمان كانت علاقة مليئة بالمحبة والدفاء العائلي والأسري بين الإخوان والأم ولكن كانت تعرف نوع من العدائية اتجاه الأب، خاصة وأن الأم امرأة مطلقة تولى عنها الأب بعد أن علم أنها ولدت طفلين في وضعية إعاقة، لم يستشعر الإخوان سالم وسويلم نقص أو حرمان أسري وإنما عاشا حياة طبيعية رغم الحادث الذي تعرض له سالم إثر فقد عينه الثانية ليصبح في وضعية إعاقة بصرية عميقة، إثر هذا الحادث عبر كل أفراد الأسرة عن تضامنهم مع سالم وتشجيعهم له رغم وضعية الإعاقة.

### أشكال التفاعل الإجتماعي بين الشخص في وضعية إعاقة بجماعة الأقران:

يعيش سالم وسويلم معظم مشاهد الفيلم وهما في مرحلة المراهقة كمرحلة حاسمة وتعرف الكثير من التطورات والتغيرات الفسيولوجية، يؤكد الفيلم في معظم مشاهده على أن الشخص في وضعية إعاقة يمكن أن يعيش حياة طبيعية ويكون لديه أصدقاء، يفرض سيطرته عليهم ويدخل معهم في علاقات بين شخصية بشكل عادي يتحرف بالنساء يذهب لممارسة الدعارة، يدرس في المسجد وفي المدرسة، يلعب الكرة، يغش في بعض الأحيان وينصب على أشخاص في وضعية عادية، يقوم بكل المهام والوظائف التي يقوم بها شخص عادي، في الفلم يقوم سالم بلعب كرة القدم بشكل جيد حيث يتم إدماجه مع جماعة الأقران وكذلك شقيقه سويلم، ويقوم بإنشاء صداقات وعلاقات مع الجنسين بشكل عادي جدا دون أي مركب نقص لديه، كما تغلب على جل المشاهد حس الدعابة والفرجة وهي كناية على أن الإعاقة يجب ألا تفقد الإنسان الرغبة في الحياة.

### أشكال التفاعل الإجتماعي لدى الشخص في وضعية إعاقة في مجال العمل:

في البداية لم يتمكن سالم من التوفر على عمل رفقة أخيه سويلم حيث كانا يقومان بمجموعة من الأعمال لكسب المال وخاصة بإنشاء حلقات للحكي وسرد القصص والألعاب الفرجية في ساحة الفنا بمدينة مراكش، ولكن بعد أن هاجر سالم إلى الخارج وجد سويلم نفسه مضطرا للبحث عن عمل، تجربة البحث عن عمل لم تكن بالأمر السهل في البداية حيث تعرض سويلم لمظاهر من الرفض والتتقيص والإشارات التي تشير إلى أساليب التهميش التي يعاني منها الشخص في وضعية إعاقة في المغرب، ففي البداية قام صاحب الورشة الذي طلب منه البحث عن عمل بطرده، ولكن هاته الوضعية لم تعرف تواجدا كبيرا في الفيلم نظرا

لإختلاف نظرات المجتمع, فليس لدى المجتمع كله نفس الإتجاهات السلبية حول الاشخاص في وضعية إعاقة, لذلك قام سويلم بالإنضمام إلى ورشة لإصلاح السيارات وأصبح صاحب المحل وقام بشراء سيارة وأصبح رجل غني, أما سالم فهاجر إلى الخارج وحقق إندماج إجتماعيا مهما هناك وتزوج بفتاة أجنبية .

هناك بعض الإنتقاضات التي يمكن أن توجه للفيلم من خلال أشكال التعاطي مع قضية الإعاقة, حيث أن أهم مشاهد الفيلم تصور الشخص في وضعية إعاقة على أنه مصدر للسخرية والإستهزاء, وذلك من خلال الأفعال والأعمال التي يقوم بها والتي في غالب الأحيان تثير الإستهزاء, فالشخص في وضعية إعاقة في كثير من المواقف التي يصورها الفيلم يخلق وضعيات قد تكون عن غير قصد يوضفها كاتب السيناريو للإشارة إلى أشكال الدعابة والمرح لدى الشخص في وضعية إعاقة, لكنه يصوره في كثير من المشاهد على أنه شخص غير مسؤول خاصة وأنه ينام أثناء الدرس ويقوم بالكثير من الأعمال الخارجة عن نظام القيم والمعايير المجتمعية, وكذلك يصور الشخص في بعض المشاهد على أنه خارق للعادة يتناسى وضعية الإعاقة لديه, يلعب كرة القدم رغم الإعاقة البصرية لديه, يهرب ويجري رغم الإعاقة الحركية لديه, وهذا يتناسب بشكل جلي في الدراسة العلمية التي قام بها السوداني 1996 حيث خلص من خلال الدراسة أن الأشخاص في وضعية إعاقة يصورهم الإعلام على أنهم: ( السوداني, 1996)

- أشخاص خطرون وأشرار
- أشخاص عدائيون وغاضبون
- لوحات خلفيات تكميلية أو بمعنى آخر جو مختلف
- أشخاص مثيرون للشفقة والعطف
- أشخاص منحرفون وشاذون
- أشخاص عاجزون غير مهرة
- أشخاص مهرجون مضحكون
- أشخاص يسيئون حتى لأنفسهم
- أشخاص معجزون وخارقون
- أشخاص عالة على الآخرين.

فإذا كانت الأفلام والمسلسلات التي تعالج قضايا الإعاقة كما قال عدلي سيد محمد رضا "تقوم بدور هام في عملية تكوين السلوك الفردي والإجتماعي في المجتمع الذي انتجت فيه, أي أنها تسعى إلى ترسيخ أو إلغاء أو تعديل بعض القيم والمفاهيم الخاصة في المجتمع" (محمد رضا, 1998, ص32), فإنها بلا شك سوف تكون السينما وكل أشكال التعبير الصوري مظاهر لرصد الواقع الإجتماعي وللتأثير في المجتمع قصد تغيير تعديل أو تكريس تمثلات اتجاهات ومواقف إجتماعية فهي(أي السينما) كوسيلة من وسائل التواصل الجماهيرية تحاول مراقبة المحيط بالكشف على كل ما يمكن أن يهدد ويؤثر على نظام القيم في

مجموعة بشرية وفي تشكيلاتها، ثم ربط تشكيلات المجتمع ببعضها لإنتاج الإستجابة على المحيط (بيام 1993)، ورغم النظرة الخطية لهذه المقاربة السلوكية المنبثقة من نظرية لازويل Lazwell حول أثر الإعلام على المجتمع فإن العلاقة القائمة بين الإعلام كمرسل لمجموعة من الرسائل الإعلامية التي هي عبارة عن معلومات، أفكار، آراء، معطيات حول المجتمع والرأي العام الذي بدوره يتوفر على مجموعة من المرجعيات والخلفيات المعرفية الإعتقادية والإيديولوجيا، إضافة إلى ظروف وشروط التلقي والتي يندرج فيها كل من شروط الوضعية ورغبة المشاهد أو المتلقي بصفة عامة، من هنا يمكن القول بأن مضمون الفيلم السينمائي يمكن أن يجد مكانا له لدى المتلقي ويؤثر تأثيرا كبيرا ويمكن ألا يعرف تجاوبا بين الفيلم والمتلقي، من هنا كان لابد من الإشارة إلى المقاربة التي تضع المشاهد أي المتلقي والعمل السينمائي وجها لوجه.

في فيلم "سالم وسويلم" نجد الواقع الاجتماعي حاضر بشكل كبير في كل مشاهد الفيلم، حيث استقى أشكال التعامل المجتمعي مع الشخص في وضعية إعاقة والتي تتراوح بين الإدماج والإقصاء، وهذا ما يشكل مظاهر مختلفة صاغها الفيلم وهي عبارة عن متناقضات، فالأب لم يرضى بوضعية الإعاقة والأصدقاء وجماعة الأقران وكل الشرائح الاجتماعية تراوحت نظرتهم للأشخاص في وضعية إعاقة في الفيلم بين الاتجاه السلبي والإيجابي، كما تضمنت مشاهد الفيلم الكثير من التعابير والعبارات والمصطلحات التي تعني الشخص في وضعية إعاقة، وهي مصطلحات يتم تداولها من طرف أفراد المجتمع في المعيش اليومي مثل كلمات: ( العوج، العرج، العمى، الصحة الله يجيب... الخ) وهذا دليل على أن كتابة السيناريو انبثقت من المجتمع وهوية المجتمع وأهم أشكال التواصل المجتمعية التي تقوم ببناء حقيقة إجتماعية من خلال صياغة مفاهيم ومعطيات وأفكار يصف بها المجتمع الشخص في وضعية إعاقة، لكن تبقى النظرة الإحسانية حاضرة في مشاهد الفيلم الأولى وهي مشاهد تدل على رغبة الشخصين سالم وسويلم في الإدماج أو قبل ذلك ممارسة الأم لمهنة التسول لضمان قوت و معيش الأبناء، وكذلك الشقيقان سالم وسويلم اللذان قاما بمحاولات لكسب المال عن طريق إنشاء حلقات للضحك والتهريج والفرجة دون اللجوء إلى عمل يدوي أو حرفي معين، وهذا ما أكدته الدكتورة رشيد ككوني في معرض حديثه على المعالجة الإعلامية لقضايا الإعاقة في المغرب من منظور المقاربة الإحسانية في التعاطي مع قضايا الإعاقة يقول "الإعلام المغربي لم يقم سوى بالسير على النهج السائد في المجتمع، والذي يعتبر الشخص في وضعية إعاقة شخص يكاد يكون قاصرا لا حول ولا قوة له، شخصا في حالة إلى العطف والإحسان والتضامن، بدل اعتباره مواظن له حقوق وعليه واجبات، له احتياجاته الخاصة التي تفرضها وضعية الإعاقة التي تشكل جزءا من الاختلاف البشري". (ككوني، 2017، ص 146 147)

نلاحظ من خلال مجريات الفيلم كذلك أن مجموع المواقف التي تصور الشخص في وضعية إعاقة تتوافق إلى حد ما مع مضامين ومحتوى الإتفاقية الدولية حول الأشخاص في وضعية إعاقة، فالمادة 3 من الإتفاقية لهيئة الأمم المتحدة تشير إلى احترام كرامة الأشخاص المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بانفسهم واستقلاليتهم، ثم عدم التمييز، والدعوى إلى تكافؤ الفرص وإمكانية الوصول والمساواة بين

الرجل والمرأة، واحترام القدرات المتطورة بين الأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقوقهم في الحفاظ على هويتهم. (المادة 3 من الإتفاقية الدولية للأشخاص في وضعية إعاقة 2006)

### خلاصة

يمكن أن نقول أن السينما ستبقى أكثر مظاهر وسائل التواصل الجماهيرية لما لها من تجلي وحضور لدى المجتمع لأنها من جهة تتحدث بلغة المجتمع وتعالج القضايا بشكل درامي تتداخل فيها الأبعاد النفسية والاجتماعية للإنسان، فهي من جهة تخاطب العقل من خلال تقديم مختلف المعلومات والمعطيات التحليلية والمنطقية فتقدم معارف تساعد الفرد على فهم الواقع الاجتماعي المتواجد فيه، وهي من جهة أخرى تخاطب الوجدان والمشاعر الذاتية للفرد، كما أنها تساعد الفرد من خلال مجموعة من المعطيات على تجاوز الكثير من مشاعر الإحباط والإنهزامات النفسية، فهي تقول للفرد "يمكنك أن تقوم بهذا"، لذلك فالشخص حينما يشاهد عملاً سينمائياً أو متلفزاً فهو مستعد لإتمام الفيلم من البداية إلى النهاية، وفي هذه الفترة تتوفر لدى الفرد القدرة على إستيعاب واستقبال مختلف المضامين والمحتويات المتواجدة في الفيلم، لذلك فإن كتاب السيناريو المغربي الذين يحاولون كتابة مواضيع سينمائية تعالج قضايا الإعاقة يجب عليهم الإنطلاق من الحياة الواقعية للأشخاص في وضعية إعاقة لمعرفة أهم التجليات النفسية الاجتماعية للشخص في وضعية إعاقة قصد تصوير الحياة الحقيقية التي يعيشها الشخص في وضعية إعاقة، دون أي انحياز أو تحيز ذاتي، حيث أنه من خلال عنصر الموضوعية قد يستطيع كاتب السيناريو المغربي تقديم صورة واقعية للشخص في وضعية إعاقة، وبحكم إشراك المجتمع المدني وجمعيات المجتمع المدني في التشريع والترسنة القانونية التي استندت إليها الدولة المغربية في تسطير مجموعة من القوانين الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة فكذلك السينما المغربية مطالبة بالتوجه نحو المجتمع المدني وجمعياته المختلفة التابعة سواء للتعاون الوطني أو العاملة بشكل خاص وحر، لمعرفة الأحوال النفسية والاجتماعية التي يعيشها الشخص في وضعية إعاقة ومشكلات الإدماج ومجموع الصعوبات والعوائق التي يعيشها الشخص في وضعية إعاقة، إضافة إلى التمكن المفاهيمي والضبط العلمي لقضايا الإعاقة التي قد لا تتاح لكاتب السيناريو أو المخرج الفلمي في المغرب، لذلك فبمساعدة الجمعيات العاملة والأشخاص المهتمين والمتخصصين في مجال الإعاقة يمكن أن يغنو كتابة السيناريو بمجموعة من المعطيات التي بإمكانها أن تضيف إلى محتوى السينما المغربية الكثير من المعطيات القادرة على موضعة فئة من الجمهور وخاصة الأشخاص المعنيين بالإعاقة وأسره الذين هم دائماً في تساؤل حول طبيعة الإعاقة، نسبة تظاهر السلوكات المختلفة، وأعراض كثيرة مصاحبة للإعاقة تنتظر هاته الأسر الإجابة عن مختلف الأسئلة التي تطرحها للنقاش.

إن عنصر الفهم والتأويل يبقى في انتظار التقديم الإعلامي وخاصة المغربي المتلفز بصفة عامة، لأنه يعتبر القادر على منح كمية من الرسائل الإعلامية القادرة على موضعة الجمهور المغربي من فئة الجهل بقضايا الإعاقة إلى الفهم الدقيق بمختلف مظهرات هاته الفئة، ويعتبر فيلم "سالم وسويلم" إلى حد ما الفيلم

الأكثر إثارة لموضوع الإعاقة لأنه يتناول الموضوع من بداية الفيلم إلى نهايته ثم يعالج كل القضايا في الفيلم وعبر مشاهدة بارتباط بالإعاقة، يوظف اللغة المحلية التي يتداولها الشارع المغربي والتي تصف الشخص في وضعية إعاقة، وهي ألفاظ تسيء إلى الشخص في وضعية إعاقة وتدل على معالم الإقصاء والتهميش والرفض، تتجلى هذه الألفاظ في تعبيرات وكلمات بعينها "عوج، عرج، عمى..." كما تتجلى كذلك في أمثلة وكنايات وهي بدورها تثير الضحك والسخرية على هؤلاء الفئة "موحمة على بلارج"، وهذا بحد ذاته إنعكاسا للواقع الاجتماعي وهو يتعاطى مع الشخص في وضعية إعاقة.

## المراجع

### الإتفاقية الدولية للأشخاص في وضعية إعاقة 2006

1. أمل اسماعيل عبد الرزاق، (2016)، الأطفال وسينما الرعب، دراسة تطبيقية بعلم الإعلام السيكولوجي والسوسيوولوجي للطفل، عالم الكتب، القاهرة.
2. أنطوني غيندز (2005) علم الاجتماع ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
3. جون ماري بيام (1993) التلفزيون، كما نتحدث عنه، ترجمة نصر الدين لعياضي، دار تينمل للطباعة والنشر مراكش.
4. خليل صابات (1979) وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، ط2، القاهرة، الانجلو المصرية.
5. رشيد الكونوني (2007) التنشئة الاجتماعية للطفل المعاق دراسة نفسية اجتماعية لقضايا الإدماج منشورات فكر.
6. رشيد الكونوني (2017) الإعاقة بالمغرب، عنف التمثلات وممكنات التغيير، شرطة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء.
7. سعيد توفيق (1997) الخبرة الجمالية، ترجمة عبد الله عويشق، منشورات وزارة، الثقافة، دمشق
8. السوداني حسن (1996) أثر العرض البصري القائم على خصائص الصورة التعليمية التلفزيونية على طلبة كلية الفنون الجميلة، بغداد، رسالة الدكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد
9. شون ماكبريد (1989) أصوات متعددة وعالم واحد، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
10. علي سيد محمد رضا (1998) البناء الدرامي في الراديو والتلفزيون، دار الفكر العربي، القاهرة.
11. فريد بوجيدة (2014) السينما المغربية في رحاب التحولات، قراءة سوسيوولوجية، مجلة أفاق، العدد 85 86 مجلة اتحاد كتاب المغرب.
12. محمد اشويكة (2016) الصورة السينمائية التقنية والقراءة، الدار المغربية العربية للنشر والطباعة والتوزيع، الرباط.
13. المسناوي المصطفى (2001) أبحاث في السينما المغربية، منشورات الزمن، الدار البيضاء الكتاب.
14. المصطفى حدية (2013) دراسات حول الطفولة والشباب، مقارنة نفسية اجتماعية، مطابع الرباط نت.
15. نسرين أبو صالح (2012) صورة الأشخاص ذوي الإعاقة في الدراما العربية: دراسة حالة المسلسل التلفزيوني "وراء الشمس" جامعة الشرق الأوسط

## المراجع الأجنبية

1. Classification internationale des handicaps : des classifications des conséquences des maladies(1993) Publication du centre technique national des études et de recherches sur les handicaps et les inadaptations diffusion PUF.

2. DEVOLDERE(Régis), (2001) la personne handicapée mentale acteur de sa propre vie.in : réadaptation n480.
3. GOFFMAN, E, (1975) stigmat les usages sociaux des handicaps (traduction de l'anglais par ALAIN KIM) Paris collection le sens commun de minuit.
4. HERZLICH CLANDINE (1984) Sante et maladie, Analyse d'une représentation sociale, Edition. E.H.E.S.S.
5. LAROUSSE MEDICAL (1995) Paris, LAROUSSE, les éditions Française.
6. Le grand Robert (1994) Dictionnaire de la langue Française, Paris, 2eme édition.



## أهمية تكامل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة لإرساء اقتصاد المعرفة بمنظمات الأعمال

أ. قازي أول محمد شكري

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس-الجزائر

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

الملخص:

في ظل التحديات الحالية والمنافسة الشديدة تسعى المنظمات إلى إدارة وتنمية مواردها البشرية من خلال إكسابهم معارف ومهارات وخبرات جديدة وبصفة مستمرة تماشياً مع متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث يمثل كل من التدريب والتعليم والكفاءات من مؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية، والتي تعتبر أحد أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة، وعليه أيقنت المنظمات أن مصدر قوتها يكمن في استمرار تعليم مواردها البشرية وتدريبهم، حيث تظهر أهمية إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة في تمكين المنظمات ترسيخ اقتصاد المعرفة في المنظمة، وتعتبر إدارة المعرفة أداة تنظيمية في المنظمات تساهم بشكل كبير في تنمية التعلم لدى العاملين من خلال أن المعرفة أهمية ومصدراً للميزة التنافسية المستدامة، من خلال انتهاج الأساليب المعاصرة من: التدريب المعاصر والتعلم الاهتمام وتنمية المعرفة والخبرة والمهارات الأفراد، من أجل تحويل إدارة الموارد البشرية إلى إدارة الموارد البشرية بالمعرفة والتي تسمح تشجيع خلق بيئة التعلم، وتمكين توليد المعرفة ونشرها والمشاركة بها، حيث تلعب إدارة المعرفة دوراً هاماً في تسهيل عملية التعلم الأفراد وتحقيق رضاهم وتكيفهم مع محيط عملهم.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة الموارد البشرية، إدارة المعرفة، التعلم والتدريب، الكفاءات، اقتصاد المعرفة، منظمات.

**Abstract :**

In light of the current challenges and intense competition, organizations seek to manage and develop their human resources by providing them with new knowledge, skills and experiences in line with the requirements of the knowledge economy. Training, education and competencies are indicators of human resources, which are one of the most important indicators of the knowledge economy. The organizations realized that the source of their strength lay in the continuing education and training of their human resources, the importance of human resource management and knowledge management in empowering organizations is reflected in the knowledge economy in the organization. Knowledge management is a regulatory tool in organizations that contribute significantly to the development of learning among employees through knowledge that is important and a source of sustainable competitive advantage through the following: Contemporary and learning interest and develop the knowledge, experience and skills of individuals, in order to transform human resource management into human resources management with knowledge that allows encouraging the creation of a learning environment, enabling knowledge generation, dissemination and participation, where knowledge management plays a role Is important in facilitating the learning process of individuals and their satisfaction and adaptation to the environment of their work.

**Keywords:** Human Resource Management, Knowledge Management, Learning & Training, Competencies, Knowledge Economy, Organizations.

### مقدمة:

في ظل التحديات والرهانات التي تواجهها المنظمات ومع تغير النظرة نحو العنصر البشري وظهور اتجاهات جديدة في مجال إدارة الموارد البشرية، حيث أن التطور الذي شهدته وظيفة الموارد البشرية ما هو إلا نتيجة للتطورات والتحويلات التي يشهدها محيط المنظمة وأهمية المورد البشري في المنظمة ودوره في خلق القيمة، حيث تظهر أهمية فعالية إدارة الموارد البشرية كوظيفة من وظائف المنظمة تكمن في قدرتها على توفير العمالة بكمية ونوعية التي تحتاجها المنظمة وفي الوقت المناسب.

في منتصف القرن العشرين انصب اهتمام المنظمات بالعنصر البشري باعتباره من أهم أصول المنظمة وأكثرها قيمة من خلال وظيفة الموارد البشرية، بعد ما أولت المنظمات تركيز اهتماماتها على الوظائف الأخرى الإنتاجية والتسويقية، حيث توصل الباحثين والأكاديميين إلى أن العنصر البشري محور التغيير وأن كفاءة أداء المنظمات تعتمد على كفاءة إدارة العنصر البشري باعتبارها نشاط هام وضروري لبلوغ المنظمات لأهدافها.

تعتبر إدارة الموارد البشرية أهم عوامل نجاح المنظمات باعتبارها من أهم وظائف الإدارة لاهتمامها بالمورد البشري باعتباره أتمن مورد بالمنظمات، فإدارة وتنمية المورد البشري تعتبر محورا أساسيا، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاهتمام بالمورد البشري واستقطابه وتأهيل الكفاءات في المنظمات من خلال استقطابهم والحصول عليهم وتنميتهم وتحفيزهم والمحافظة عليهم لتعزيز القدرات الإنتاجية، والتنافسية لمواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

تساهم الموارد البشرية وبقوة في تحقيق أهداف وربح المنظمة ذلك لأن العنصر البشري يعتبر أصلاً استثمارياً يجب إدارته وتطويره بفعالية وكفاءة إذا أرادت المنظمة أن تحقق إنتاجية معتبرة وتقوم في الأداء وتحقيق التنافسية، إلا أنه يحتاج كل هذا إلى بيئة معرفية وتكنولوجية داعمة لتعلم وتكوين الأفراد لرفع المستوى المعرفي بالمنظمة، وخلق ثقافة داعمة للإبداع والابتكار في ظل اقتصاد معرفي وبيئة اتصالات وتقنيات معرفية ومعلوماتية وسوق منافسة قوية.

### إشكالية البحث:

بما أن تبني منظمات الأعمال قوتها على اقتصاد المعرفة، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول أهمية تكامل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة في إرساء اقتصاد المعرفي. وقد تم صياغة الإشكالية على النحو التالي:

فيما تكمن أهمية تكامل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة في إرساء الاقتصاد المعرفة بمنظمات الأعمال؟

ندعم الإشكالية المطروحة بتساؤلات فرعية نصيغها على النحو التالي:

- ما هو مفهوم إدارة الموارد البشرية؟

- ما هي الأنشطة الرئيسية لإدارة الموارد البشرية؟
  - ما هو مفهوم إدارة المعرفة؟
  - ماهي العلاقة بين إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة لإرساء اقتصاد المعرفة في منظمات الأعمال؟
  - ماهي أهم الدوافع لتبني منظمات الأعمال للاقتصاد المعرفة وكيف ذلك؟
- منهجية وخطة البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي ونقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

- المحور الاول. إدارة الموارد البشرية وممارساتها في المنظمة؛
  - المحور الثاني. إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة؛
  - المحور الثالث. أهمية تكامل وتفاعل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة لإرساء اقتصاد المعرفة بالمنظمات.
- أولاً. إدارة الموارد البشرية وممارساتها في المنظمة**
- إن إدارة بصفة عامة هي عملية تعبئة وتوجيه موارد المنظمة المادية منها والبشرية من أجل تحقيق أهدافها، حيث تشمل كل الموارد البشرية والموارد الأخرى.

## 1. ماهية إدارة الموارد البشرية

ينظر Jean Pierre Citeau إلى إدارة الموارد البشرية على أن مسؤوليتها كوظيفة من وظائف المؤسسة تكمن في التوفيق بين وظائف المؤسسة وحاجتها من الموارد البشرية الكفيلة بتغطية هذه الوظائف، حيث تعمل وظيفة الموارد البشرية على تحقيق التوافق بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة (Citeau, 2000).

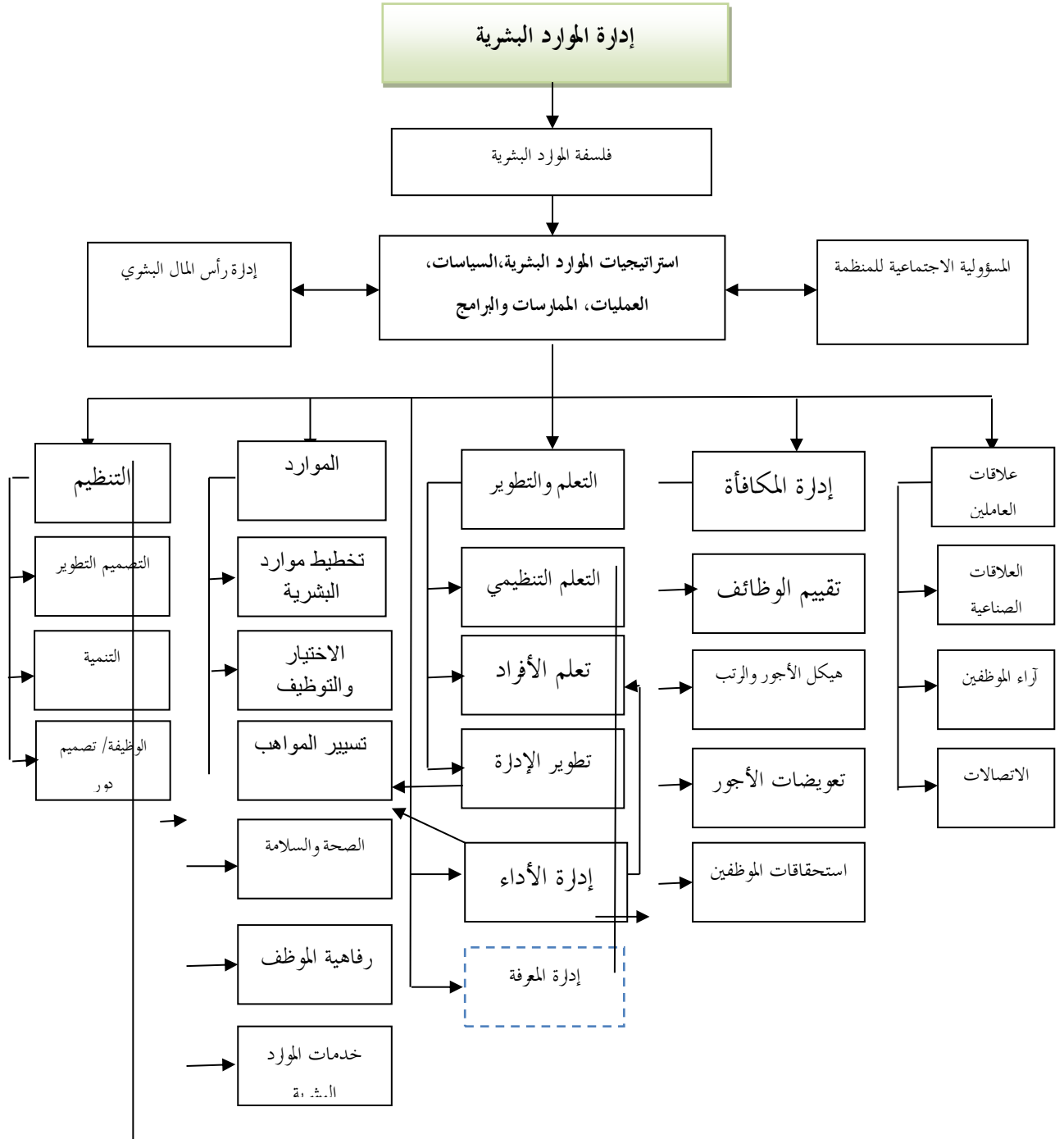
حيث تعتبر إدارة الموارد البشرية تلك الوظيفة التي تختص بجانب العنصر البشري منذ ساعة البحث عنه إلى غاية إنهاء عمله بالمؤسسة.

## 2. الأنشطة الرئيسية لإدارة الموارد البشرية:

- حيث تتجسد الأنشطة الرئيسية لإدارة الموارد البشرية فيما يلي (حسن عشاوي، 2014):
- تكوين قوى عاملة مستقرة وذات كفاءة من خلال تحليل النظم توصيف الوظائف، إعداد خطة للقوى العاملة مرنة وفقاً للاحتياجات، والوقوف على المصادر الرئيسية التي يمكن الحصول عليها، واستقطابها وتعيينها في الوظائف الشاغرة.
- تدريب وتنمية القوى العاملة لزيادة قدراتهم ومهاراتهم وفقاً لمتطلبات العمل.
- تعويض الأفراد عن مجهوداتهم في العمل من خلال الرواتب والحوافز والمكافآت المادية والمعنوية.

- تحقيق تكامل بين رغبات الأفراد والمنشأة من خلال نظم الاتصالات في التنظيم، والنمط القيادي السائد والتنظيمات غير الرسمية، والعلاقات مع المنظمات والاتحادات التي ينتمي اليها العاملون.
- توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بهدف إيجاد الاتجاهات الايجابية نحو المنشأة.
- القيام بكافة أعمال شؤون الموارد البشرية كحفظ الملفات وتوفير المعلومات عن الموارد البشرية.

### الشكل رقم (01): ممارسات إدارة الموارد البشرية



المصدر: (Armstrong, 2009)

## ثانياً. إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة

1. **اقتصاد المعرفة:** يبدو اقتصاد المعرفة متاحاً للجميع ومتجدداً ومتداخلاً في كافة قطاعات الإنتاج، لكنه لا يقوم على المعلومة وحدها، وإنما لابد من العنصر البشري القادر على التعلم واكتساب المعرفة الضمنية، الأمر الذي يكفله استثمار الحكومات والأسر والأفراد في مجال تنمية هذه الملكة (التعلم واكتساب المعرفة الضمنية) وإطلاق طاقات البحث والابتكار، ومن الأسس العامة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، على اعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات والاختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً (مسعداوي، 2013).

**مؤشرات اقتصاد المعرفة:** تصنف مؤشرات اقتصاد المعرفة وفقاً لأربع فئات مختلفة أسهم في وضعها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي كالتالي:

- أ. **مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** وتتمثل في البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية، إحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية.
- ب. **المؤشرات عن البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار:** وتتمثل في البحوث الخاصة بالتملك التكنولوجي كطرق حماية الابتكارات التكنولوجية، النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات والمختبرات ومصادر الابتكار إلى جانب البحث الجماعي حول الابتكار ومهارات الابتكار.
- ت. **المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** إن للمتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاديات المعرفة أهمية كبيرة، رغم ذلك مازال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة وذلك يعود إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة.

لمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان: البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب والبيانات المتعلقة بالكفاءات.

ث. **مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيات الجديدة.

وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكاناً جوهرياً في اقتصاد المعرفة لأسباب عديدة: من جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفاً ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي دعامة لترميز المعارف.

وعليه فالمنظمة التي نجحت في تحقيق واكتساب ميزة تنافسية هي القادرة على توفير كل المؤشرات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة وبالتالي تتجاوز إلى مرحلة تبني مشروع إدارة المعرفة ووضع أسس اقتصاد المعرفة هي مرحلة أساسية للمرور إلى وضع مشروع لإدارتها بصفة فعالة.

توجد عدة حالات لعرض وتحليل نتائج هذه المؤشرات من بينها:

**المؤشر العام:** يضم كل مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة:

**مؤشر المعرفة = مؤشر النظام الابتكار + مؤشر التعليم + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال**

**مؤشر اقتصاد المعرفة = مؤشر المعرفة + مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي (الحر، 2015).**

**تكنولوجيا المعلومات:**

تعرف التكنولوجيا على أنها العمليات والتقنيات والمكانن والأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات (المواد، والمعلومات، والأفكار) إلى المخرجات (منتجات، وخدمات) (الصيرفي، 2009). كما تعرف على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالانتقاط ومعالجة وإيصال المعلومات وتخزين واسترجاع سواء في شكل معطيات رقمية نص، صوت، صورة (Carter, 1991)، تمثل تكنولوجيا المعلومات التزاوج والترابط الهائل ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع وكذلك الاتجاهات والتي سمحت بإمكانية انتقال كمية هائلة من المعلومات وبسرعة فائقة (الداهمة، 2007)، يعرف Rowely تكنولوجيا المعلومات بأنها الأنظمة العلمية والتكنولوجية والهندسية والإدارية المستخدمة في تناول المعلومات ومعالجتها وتطبيقاتها وتفاعلها مع الإنسان، والأجهزة وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتعلق بذلك (الغالبى و الزبيدي، 2015).

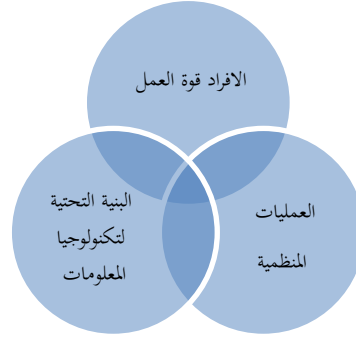
## 2. إدارة المعرفة:

عرفت المعرفة على أنها ما يتكون من البيانات والمعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم وأنها تطبق في النشاط الراهن (الجانبى، 2012)، حيث تعد المعارف عامل أساسي باعتبارها المصدر الأساسي للتميز و الإبداع فالمعرفة قوة أساسية محركة للاقتصاد من خلال تطوير وتنمية العنصر البشري بما فيه من كفاءات جديدة، حيث أكد SOLOW على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على حجم القوى العاملة، بل على نوعية هذه القوى التي يعبر عنها بالكفاءة الإنتاجية للعاملين بحيث أصبح التعليم والتدريب هما الخيار المناسب لتحقيق التنمية. (الجانبى، 2012، صفحة 14)

يشير Ermine J. إن إدارة المعرفة " خلق وتبادل ورسملة المعرفة وتعتبر مصدر تشغل أي منظمة ناجحة، (Ermine, 2000) حيث تتكون إدارة المعرفة من العاملين، والتكنولوجيا والعمليات التي تكون في مجملها إدارة المعرفة كما هي موضحة في الشكل الموالي

الشكل رقم (02): تشابك العاملين، التكنولوجيا، والعمليات، لتكوين إدارة المعرفة

**K** knowledge



المصدر: (الجانبى، 2012، صفحة 68)

يعتبر Peter F. Drucker من بين الأوائل الذين ركزوا على حقيقة كون المعرفة هي الرأس المال الحقيقي للمؤسسة، حيث يعتبر Drucker أن التحكم في المعارف العامل الأساسي والحقيقي لتنافسية المؤسسات. والأكثر أهمية هو زيادة الإنتاجية العمل المعرفي.

**ثالثاً. أهمية تكامل وتفاعل إدارة الموارد البشرية وإدارة المعرفة لإرساء اقتصاد المعرفة**

### بالمؤسسات

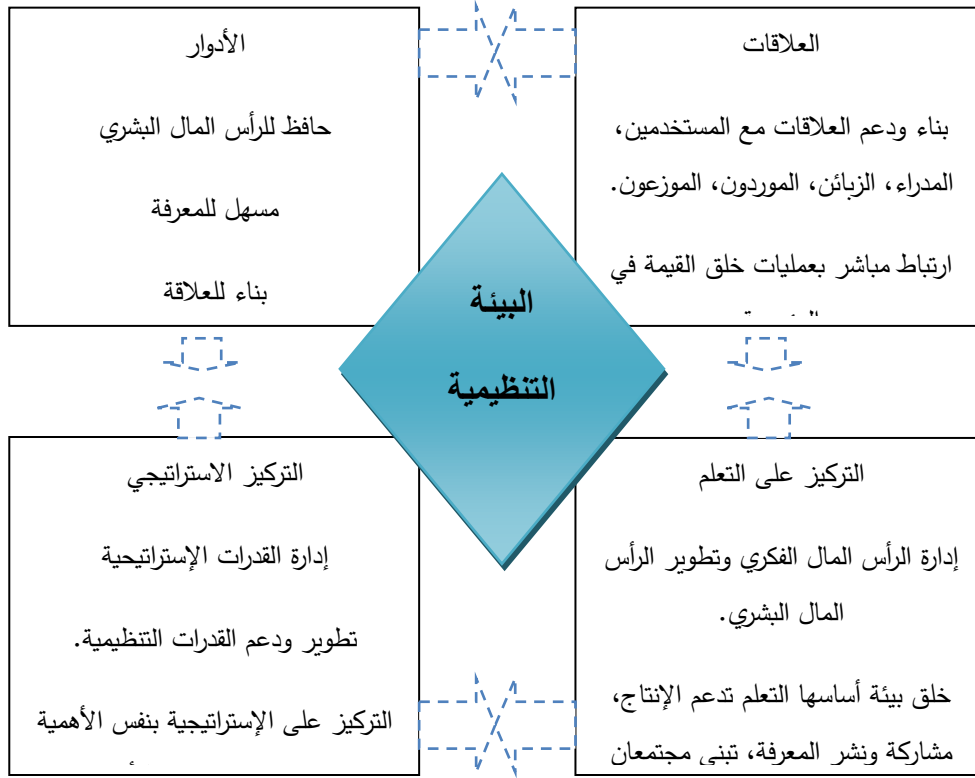
اقترح Svetlik and Stavrou- Costea 2007 يجب أن تتماشى ممارسات إدارة الموارد البشرية مع ممارسات إدارة المعرفة لتعزيز الأداء المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ Kuo (2011) أن إدارة المعرفة المؤسسية الناجحة تأتي من دعم الإدارة العليا والاستثمار الأساسي لمديري الموارد البشرية. وهذا يعني أن الأداء المتفوق يتوقف على كيفية استخدام المنظمات لأعضاء المنظمة المعرفية، حيث أن المنظمات تكتسب المعرفة ليس فقط من خلال موظفيها ولكن أيضاً من خلال المسح البيئي الرسمي وغير الرسمي. (Ambula, Kariuki, & Wasike, 2017)

### 1. إدارة الموارد البشرية بإدارة المعرفة

تؤثر إدارة المعرفة على العاملين في المنظمة بطرق مختلفة؛ الأولى: تستطيع إدارة المعرفة من تفصيل عملية التعلم لدى العاملين وهذا من خلال بعضهم البعض بالإضافة إلى المصادر الخارجية للمعرفة. حيث يسمح هذا التعلم للمنظمة في النمو باضطراد وتصبح ذات قدرة على التغيير استجابة لمتطلبات السوق والتكنولوجيا. وتدخل المنافسة على التميز مع المنظمات الأخرى. ومن هنا بدأت ظهور المنظمات المتعلمة. الثانية: تسبب إدارة المعرفة في جعل العاملين أكثر مرونة بالإضافة إلى تدعيمها لرضا العمل لديهم. وهذا يتطلب مساعدة العاملين على بناء قدراتهم في التعلم على حل ومعالجة المشكلات المختلفة التي تواجهها نشاطات المنظمة. ومن هنا نستنتج أن إدارة المعرفة تؤدي إلى تحقيق ثلاثة أمور غاية في الأهمية بالنسبة لأي منظمة:

1. توسع لخبرات لدى العاملين 2. دعم وزيادة رضا الزبائن. 3. زيادة الربح والعوائد.

الشكل رقم (03): الركائز المشتركة بين إدارة المعرفة وإدارة الموارد البشرية



المصدر: (بلقوم، 2012-2013)

ويذكر عادة بعض الطرق لإدارة الموارد البشرية ف تأثيره على إدارة المعرفة وهي:  
-المساعدة على تطوير ثقافة منفتحة تؤكد فيها القيم والقواعد على أهمية تقاسم المعرفة.

- تعزيز مناخ من الالتزام والثقة.

- المساعدة في تصميم وتطوير المنظمات، مما يسهل تبادل المعرفة من خلال الشبكات، والعمل الجماعي...

- وضع سياسات توفير الموارد التي تمكن الموظفين من استقطاب وخلق والاحتفاظ بها.

- تقديم المشورة بشأن أساليب تحفيز الأفراد على تبادل المعرفة ومكافأة.

- المساعدة في تطوير عمليات إدارة الأداء التي تركز على تطوير وتشارك المعرفة.

- تطوير عمليات التعلم التنظيمي والفردية التي ستولد المعرفة وتساعد في نشرها.

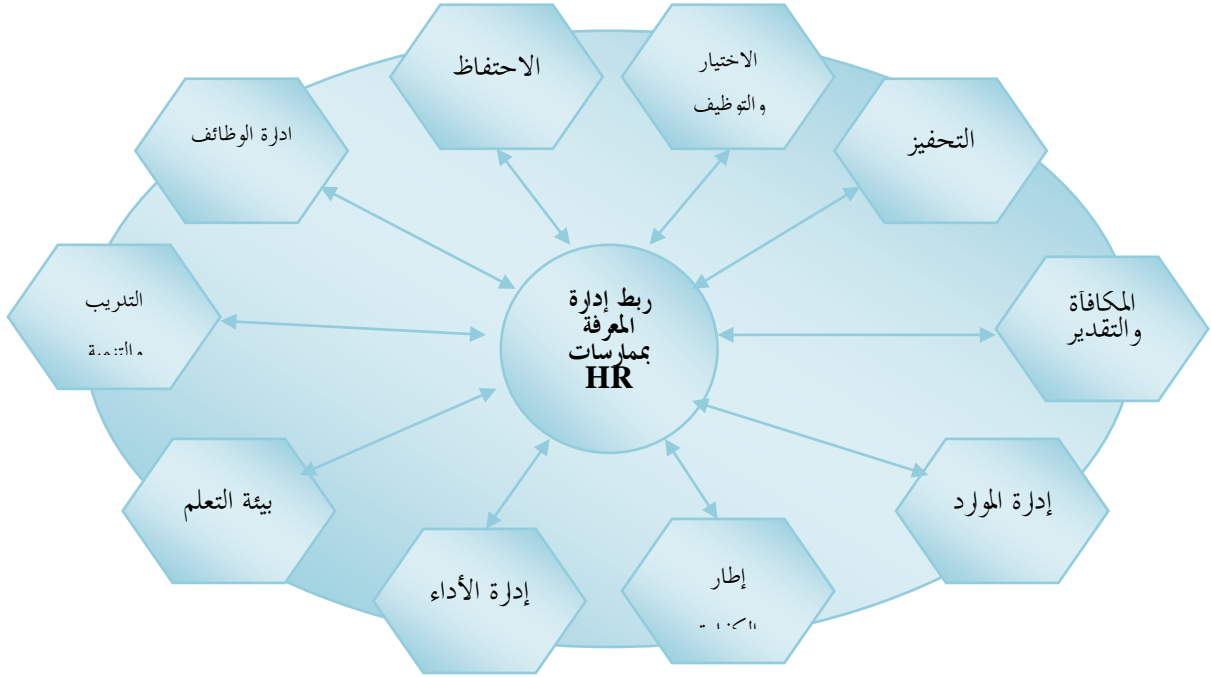
- إعداد وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي تمكن المعرفة من تشاركها.

- تطوير نظم اكتساب المعرفة (المعرفة الصريحة والضمنية).

- إدارة المعرفة لتشجيعهم المديرين على ممارسة القيادة ودعم مبادرات إدارة المعرفة.



## الشكل رقم (04): ربط إدارة المعرفة والممارسات بالموارد البشرية



Source : (Aziri, Veseli, & Ibraimi, 2013)

### فالحلول المقترحة من خلال إدارة الموارد البشرية تكمن فيما يلي (إسماعيل طيطي، 2010):

- **تشجيع الإبداع:** إن استراتيجية الجودة الموضوعية من أجل العمل بها مع إدارة المعرفة والقضايا الناتجة منها تعتبر غير كافية، حيث أم هناك ارتباط بين الاستراتيجية والإبداع والرابط بينهما يسمح للشركات بأن تستمر في المستقبل في بيئة شديدة التنافس، فتأثيرات الإبداع في بيئة العمل التجاري تعتمد بشكل كبير على نوع الاندماج الذي تم إنشائه بين إدارة المعرفة وبين المهارات الأساسية للإدارة المبدعة.
- **تنمية ثقافة الأفراد:** إن أكبر تحدي لإدارة المعرفة لا يتعلق بالتحدي الفني أو التقني أو عملية استخدام وتبني تقنية المعلومات بقدر ما يكمن في تحديث الثقافة والأفراد، فالمهمة الصعبة للتغلب على عوائق الثقافة وخاصة المكان الذي يتم حفظ المعلومات فيه والذي يعتبر أهم بكثير من مشاركة المعلومات، حيث أن الأفراد ذوي الخبرة والمهارات العالية هم مصدر المعرفة في كافة المنظمات لذا فعملية الحفاظ عليهم وتطوير مهاراتهم تعتبر من التحديات التي تواجه المنظمات.
- **أهمية مشاركة المعرفة:** إن القدرة على مشاركة المعرفة هي عناصر مفقودة في كثير من المنظمات بسبب نزعة التنافس لدى الأفراد التي تمنعهم في كثير من الأحيان من مشاركة خبراتهم ومعارفهم مع باقي المستخدمين، ومن جانب آخر فإن عملية مشاركة المعرفة هي في صالح المنظمة والأفراد جميعاً، حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر رزق جميع الأفراد، إذا كان على إدارة الموارد البشرية توظيف العديد من

الاستراتيجيات من أجل تحفيز الموظفين على مشاركة خبراتهم ومعارفهم، وأن تبحث عن موظفين ذوي إمكانيات وخبرات ومعارف عالية من أجل تسخيرها لرفع الكفاءة التنظيمية.

إن تهيئة المناخ المناسب لعملية تخليق المعرفة التنظيمية تتطلب بالضرورة التحول من أشكال الممارسات الإدارية المعتادة واستبدالها بممارسات أخرى أكثر توافقاً مع معطيات عصر المعرفة من خلال:

1 - التحول من الهيكل التنظيمي هرمي الشكل متعدد المستويات إلى الهياكل التنظيمية أكثر تفلطحاً والأبعد عن الشكل الهرمي، بل وحتى الانتقال إلى الهيكل الهرمي المعكوس.

2 - التحول من النظم المركزية التي تستند على انتشار وتدفق معرفي يسود مناطق المنظمة كلها ويشارك الجميع في تخليقها.

3 - التحول من أنماط التنظيم القائمة على العمل الفردي المنعزل أو المتتابع إلى نمط العمل الجماعي في فرق ذاتية الإدارة، ونتيجة لهذه التحولات يمكن الاطمئنان إلى ترسيخ منهج إداري جديد هو الأداء من خلال فرق العمل ذاتية الإدارة (جباري و زرقين ، 2009).

- **الاتصال:** حسب الكثيرين من المستشارين والخبراء فإن الجزء الأكبر لسبب فشل الشركات في تنفيذ الاستراتيجيات هو القصور في عملية الاتصالات، حيث أن القليل من المنظمات قامت بتصميم خطة اتصالات جيدة ليتم الامتثال بها في استراتيجية العمل التجاري.

- **التحفيز:** إن عملية التحفيز هي عملية مباشرة تتعلق بالقوى البشرية التي تعمل في مشروع معين وتتعلق بتشجيع كل الأفراد المعنيين من أجل تحقيق أهدافهم وأهداف المنظمة، حيث تعتبر أهداف المنظمة من أهداف الأفراد لذا يحتاج هؤلاء الأفراد إلى حافز وتشجيع من أجل أن يقوموا بعملهم على ومشاركة المعلومات والمعرفة، والاهم يكمن في وضع الحافز المناسب للأفراد من أجل أن يقوموا بمشاركة وتطبيق وإدارة المعرفة، حيث أنه يجب أن يكون نظام لمكافأة الموظفين يدعم ثقافة مشاركة المعرفة بين الأفراد.

- **دعم الإدارة العليا:** إن وظيفة الأفراد يجب أن تركز على الإدارة العليا لتشجيع العمليات التي تحفز التعليم والمشاركة، ودعم الإدارة العليا يتضمن المساعدة لإعداد وتمويل شبكات المعرفة كما تتضمن تعريف وتطويف المهارات المطلوبة للتعلم من الآخرين، حيث أن الشركات التي حققت أعلى النجاحات في إدارة المعرفة هي التي قامت بتعيين مدير تنفيذي عالي المستوى ليكون بمثابة الغطاء الكامل لإدارة المعرفة.

- **أهمية الوقت:** إن من المهم أن يتم تسخير الوقت والفرص من أجل تدريب وتعليم الأفراد، حيث تعتبر الوقت عنصر هام للتشارك المعرفي وهو الوقت المطلوب لإدخال وتداول المعلومات

- **التقييم:** من المهم تأسيس نظام من أجل عملية تقييم المحاولات التي تم عملها من أجل استخدام إدارة المعرفة، حيث أن نظام التقييم من الممكن أن يحتوي على:

• محاولات غير رسمية تتضمن التحدث مع الأفراد حول كيفية مشاركة أفضل الاستخدامات والتطبيقات العملية في المنظمة.

- استخدام أدوات متقدمة من أجل قياس والمخرجات.(إسماعيل طيطي، 2010، الصفحات 92-93)

## 2. الدور المتغير لإدارة الموارد البشرية من منظور إدارة المعرفة:

لقد كان لتطور الاقتصاد المعرفي الأثر الرئيسي على إدارة الموارد البشرية في المؤسسات، والتحول في إدارة الموارد البشرية من عمليات إدارة شؤون الموظفين البيروقراطية إلى تطوير وظائف الموارد البشرية التي تدعم عدة أمور على صعيد الميزة التنافسية والتركيز الاستراتيجي.

ويرى الخبراء في هذا المجال أن إدارة الموارد البشرية سوف تفقد مكانها في المنظمات التي تعتمد على المعرفة إن لم تستجيب إيجاباً للتحديات في البيئة الجديدة، وتعمل على إيجاد قيمة مضافة للمنظمة، وإحدى الطرق لإدارة الموارد البشرية لإعادة خلق ذاتها من خلال مساهمتها في إدارة فعالة لخلق الرأس البشري والمعرفة في المنظمات. ومن دور إدارة الموارد البشرية في هذا العالم الجديد المتغير:

- التطورات والإنجازات العلمية والتقنية المتلاحقة.
- ثورة الاتصالات والمعلومات.
- الطفرات التقنية في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات.
- ترسخ ظاهرة العولمة واستقرار نظام الأعمال الجديد على مبادئ حرية التجارة والمنافسة
- ارتفاع مستوى التعليم وظهور تقنيات جديدة للتعليم بإدماج الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات في العملية التعليمية.
- ارتفاع المستوى المعرفي للموارد البشرية وترسخ مفهوم " عمال المعرفة.
- كما أن مساهمات مدراء الموارد البشرية عموماً لديها الاحتمال الأكبر لإضافة قيمة للمنظمة من خلال إدارة فعالة لرأس المال البشري والمعرفة، ويصبح دور مدراء الموارد البشرية في البيئة المتغيرة ليتضمن وظائف جديدة لإدارة الموارد البشرية تدور في مجملها حول: (جباري و زرقين ، 2009، صفحة 13)

- الأدوار الإدارية
- العلاقات الإدارية.
- التركيز الاستراتيجي في المنظمة.
- التركيز على التعلم في المنظمة.
- 3. إدارة الموارد البشرية بالمعرفة:

إن مهمة إدارة الموارد البشرية ليست فقط معالجة المعرفة بل الأهم هو خلق المعرفة بإدماج مصادر المعرفة الضمنية والصريحة في نسيج متكامل ومتميز، وذلك من خلال تصميم نظم مشاركة الأفراد واستقطاب تعاونهم وانفتاحهم على أمور المنظمة ومشكلاتها. بحيث أن مهمة إدارة الموارد البشرية ليست ضبط سلوك البشري والسيطرة على علاقات الأفراد، بل العمل على تنشيط وحفز وتبادل المعلومات والمعرفة

بينهم، ومن ثم إطلاق المعرفة الكامنة ودعم عملية خلق ونشر وتدقيق المعرفة في أرجاء المنظمة لتكوين القدرات المحورية ومن ثم تثبيت ميزتها التنافسية (بركاني، 2015).

#### الجدول رقم (01): الفرق بين إدارة الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية بالمعرفة

إدارة الموارد البشرية	إدارة الموارد البشرية بالمعرفة
1	تعتمد بالبناء المادي للإنسان
2	ترتكز على الأداء الآلي للمهام
3	لا تتطلب فكر الإنسان ومعارفه
4	لا تطبق مفهوم التمكين
5	تركز على العناصر المادية في محيط الأداء
6	تركز على استخدام الحوافز المادية والمالية
7	تركز على تنمية المهارات وقدرات الفرد الميكانيكية
8	تركز على قدرات الفرد
9	تنتهي اهتماماتها بتوظيف الفرد ومتابعة شؤونه

المصدر: (مسلم، 2015)

#### 4. دور إدارة المعرفة في إدارة الموارد البشرية:

إن إدارة المعرفة تلعب دورا كبيرا وحيويا في بناء المنظمات من حيث الأداء المنظمي في الأبعاد المختلفة وأهمها الأفراد والعمليات. يعتمد نجاح إدارة المعرفة في المنظمة على مدى قدرتها وفعاليتها في إدارة مواردها البشرية لديها بصفة عامة والعقول المتميزة من خلال تكوين وتفعيل رأس المال البشري، لدور هذا الأخير في نجاح وتقدم المنظمات حيث يحتاج إلى استراتيجية تسمح بتحديد كيفية الاستثمار فيه باعتباره الأصل الاستراتيجي، من استقطاب تكوين و محافظة في ظل وجود ثقافة تنظيمية مناسبة وملائمة تساعد على تنمية رأس المال البشري في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة تحتاج تنمية رأس المال البشري إلى وجود أنظمة معلومات فعالة لمعالجة المعلومات من أجل تحقيق أهداف المنظمة وضمان تنافسيتها.

وأكد Paul Squires أن إدارة موارد البشرية هي إدارة المعرفة والمهارات فيها، وبالشكل الذي يجعلها لا تعرف جيداً كيفية إدارتها بكفاءة سعياً لتطوير عملية الاستثمار فيها وتحسين مردوديتها الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، تعتبر إدارة المعرفة جزءاً لا يتجزأ عن وظيفة الموارد البشرية في المنظمة و سعيهما إلى:

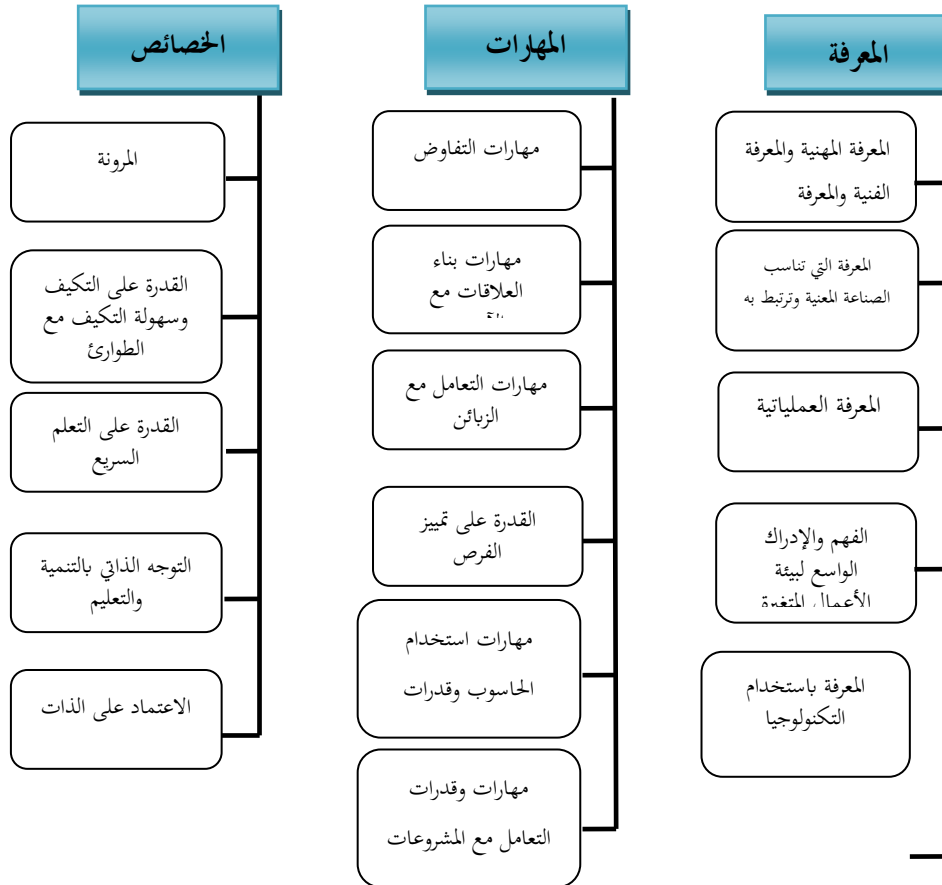
- تحديد وإدارة المهارات والمعرفة المرتبطة بالعمل نفسه.
- تحديد وإدارة مهارات الأفراد العاملين ومعرفتهم.

**العنصر الأول** يعنى بدراسة متطلبات المهارة والمعرفة المرغوبة في الوظائف، بحيث يتناول طبيعة الأداء وماهيته ومقداره بشكل سليم لدوره في تحديد معدلات الأجور، الاحتياجات التدريبية، الوصف الوظيفي وتدوين مستلزماته، وعليه فإن قائمة المهارات والمعرفة التي لا تتناسق مع المقدرة الجوهرية للأعمال لا تنفع المنظمة.

**والعنصر الثاني** يكمن في استخدام نتائج تحليل الوظائف لوضع الموظف المناسب (مواصفات الموظف) في المكان المناسب ( وصف الوظيفة)، فيمكن صياغة قائمة المعرفة والمهارات الموجهة من خلال تحليل الوظائف، للحصول على تقييم شامل لها والتي تكون حاسمة في إدارة المقدرة الجوهرية للمنظمة ورفع قيمتها التشغيلية، فالمعلومات ذات الصلة بمهارات ومعرفة العمل والأفراد القائمين عليه، ينبغي خزنها في قواعد بيانات وتحديثها بشكل دوري، وتكون عمليات التحديث المرغوبة هي التي ينبغي أن تتوافق مع توجهات التغيير بالأعمال، وحصول العاملين على مهارات جديدة، وهنا يفترض أن يتحفز العاملون على جعل مهاراتهم مطورة دائماً.

إن رأس المال البشري يشمل مضامين واعتبارات الموارد البشرية بصورتها الواسعة، المتمثلة في المتطلبات الخاصة بالقدرات الفردية في مجالات المعرفة، خصائص المديرين وخصائص العاملين والمهارات، بالإضافة لمجموعة القدرات والمواصفات التي تؤهل العاملين للنجاح في ظل اقتصاد المعرفة، والتي يوضحها الشكل:

## الشكل رقم (05): مواصفات نجاح الأفراد العاملين في اقتصاد المعرفة



المصدر: (أبو الفارة، و النسور، 2007)

## الخاتمة

تعتبر إدارة الموارد البشرية من الوظائف الأساسية في غالبية المنظمات حيث تهدف إلى تعزيز القدرات التنظيمية وتمكين المنظمات من استقطاب وتأهيل الموارد البشرية والكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية، وفي ظل التنافسية التي تسود بيئة الأعمال يعتبر المورد البشري المسؤول الأول عن تفعيل المعرفة وتحقيق المستهدف منها ، وهذا ما يفرض على المنظمات إدارة مواردها البشرية وتنميتها، يعتبر العنصر البشري هو الأساس في معادلة التنمية باعتباره هو المسؤول عن صناعة وإنتاج وتفعيل المعرفة ، حيث أن إدارة الموارد البشرية ستفقد مكانها في المنظمات التي تعتمد على المعرفة إن لم تستجيب إيجاباً للتحديات في البيئة الجديدة، من خلال تبني الأساليب المعرفية الحديثة ودمجها في مختلف عملياتها وبما يمكنها من في إدارة فعالة لتوليد موارد بشرية والمعرفة في المنظمات

يعتبر التدريب والتعليم والكفاءات من المؤشرات التي تتعلق بالموارد البشرية، والتي تعتبر هذه الأخيرة من أهم محددات مؤشرات الاقتصاد المعرفي لأي بلد كان، حيث تشكل إدارة المعرفة والموارد البشرية جانباً هاماً من خلال رفع من فعالية المنظمة في ظل المنافسة، لأنها تسمح بحيازة واستخدام الموارد لخلق بيئة التي تستخدم فيها المعارف والموارد بشكل صحيح، حيث يعتمد نجاح الأفراد العاملين في اقتصاد المعرفة على المهارات والمعارف وبعض الخصائص التي تمكن من تعزيز معارف ومهارات وقدرت الأفراد وتمكينهم من التعلم والتدريب في ظل بيئة وثقافة تكنولوجية داعمة، ولا يتأتى هذا إلا في ظل تكامل إدارة الموارد البشرية مع إدارة المعرفة .

## المراجع والمصادر

- خضر مصباح إسماعيل طيطي. (2010). *إدارة المعرفة: التحديات والتقنيات والحلول*. عمان: دار الحامد.
- سليمان مصطفى الدلاهمة. (2007). *أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات*. عمان ، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
- عبد الله حسن مسلم. (2015). *إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات*. المعتز للنشر والتوزيع.
- كرم سالم الجانيبي. (2012). *إدارة المعرفة في بناء الكفايات الجوهرية*. عمان، الأردن : الوراق للنشر والتوزيع.
- كريم سالم الغالي، و محمد نعمة الزبيدي. (2015). *الاقتصاد المعرفي الإطار النظري*. عمان، الأردن: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- محمد الصيرفي. (2009). *إدارة تكنولوجيا المعلومات*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

- محمد عبد الوهاب حسن عشاوي. (2014). دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- حسين بركاني. (2015). واقع ادارة المعرفة وتنمية الموارد البشرية في ظل التحولات نحو الاقتصاد المعرفي: دراسة حالة بعض المؤسسات بولاية المسيلة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (13)، 172.
- خديجة لحمري. (2015). تحليل جاهزية الاقتصاد الجزائري للاندماج في اقتصاد المعرفة. أبحاث اقتصادية وإدارية، 18، 237.
- يوسف مسعداوي. (أفريل، 2013). إشكالية الإبداع واقتصاد المعرفة في منظمات الأعمال. ملتقى دولي اقتصاديات المعرفة والابداع الممارسات والتحديات (صفحة 13). جامعة سعد دحلب بليدة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- فريد بلقوم. (2012-2013). إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 لولاية وهران. 141. تلمسان، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- شوقي جباري، و عبود زرقين. (10-11 نوفمبر، 2009). إشكالية إدارة الموارد البشري في ظل إدارة المعرفة. 12. سعيدة، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي.
- يوسف أحمد أبو الفارة، و جاسر عبد الرزاق النسور. (27-28 نوفمبر، 2007). مكونات رأس المال الفكري ومؤشرات قياسه. 14. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- Armstrong, M. (2009). *A handbook of human resource management practice* (10e ed.). London: Kogan Page Business Books.
- Carter, R. (1991). *Information Technology (Made Simple Books)*. London: Made simple.
- Citeau, J. (2000). *Gestion des ressources humaines* (éd. 3e). Armond Colin – Dalloz.
- Ambula, R., Kariuki, A., & Wasike, S. (2017, Janvier). Knowledge Management And Performance in Manufacturing Firms: The Mediating Role Of Learning Organization. *International Journal Of Economics, Commerce And Management*, V(01), 13.
- Aziri, b., Veseli, N., & Ibraimi, S. (2013). Human Resources And Knowledge Management,, International conférence 19 21 June,2013, p 1042. *Management knowldge learning*, (pp. 10-42).
- Ermine, J.-L. (2000, Mai 10-12). La gestion des connaissances. *un levier stratégique pour les entreprises*. Toulouse, France: Hermes Sciences Publications.



## تفعيل ممارسات نظام الذكاء كآلية لتعزيز فرص الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

الدكتور: حمزة العوادي

جامعة أم البواقي - الجزائر -

تاريخ النشر:

تاريخ الإرسال:

الملخص:

في إطار اقتصاد المعرفة أصبحت المعلومة تشكل الفارق، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي منذ ظهوره في اليابان أول مرة، يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين واستعمالها كأداة للضغط من أجل التحكم في المحيط وضمان حفاظ المؤسسات والدول على مكانتها، ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثال الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان من هذا النظام؛ أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة قيام صناع القرار في الدولة الجزائرية بتفعيل ممارسات هذا النظام من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وتأمين بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة.

لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف عند واقع ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر وأبرز المعوقات التي تواجهه وصولا إلى وضع المتطلبات الأساسية لتفعيله والتي من شأنها أن تعزز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي يشكل الغاية الأولى المنشودة لكافة الدول النامية في ظل حتميات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** الذكاء الاقتصادي، المعلومة الإستراتيجية، الاقتصاد الجزائري، الإقلاع الاقتصادي.

### Abstract:

Information in the knowledge economy makes the difference, which has made economic intelligence since its emergence in Japan, occupying the fore in economic studies because it is a key element in obtaining accurate information, making timely decisions, protecting information from competitors and using it as a means of pressure in order to control the ocean and ensure the preservation of its position. Institutions and countries and developed countries have benefited from this system.

As for Algeria, it is still in the first steps, so there is a need to activate the practices of this system by intensifying efforts to enhance security for the economy and institutions through good control of information technology.

This study came to find out the reality of the practices of the economic intelligence system in Algeria and the most prominent obstacles facing it, leading to setting requirements for its

activation to enhance the chances of economic take-off which constitutes the goal of developing countries in light of the need to integrate into the global economy.

**Key words:** economic intelligence, strategic information, The Algerian economy, the economic takeoff.

## 1. المقدمة:

عمل تسارع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال واقتصاد المعرفة على تطوير مفاهيم جديدة لدعم البحث والتطوير، الارتقاء بنشاط الابتكار والإبداع وتحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي لإحداث التنمية الاقتصادية والتي يعد من أهمها الذكاء الاقتصادي، والذي يعتبر أداة فعالة للوقوف أمام المنافسة بالنسبة للمؤسسات والحال نفسه بالنسبة للدول التي تطمح لتحقيق الأسبقيات التنافسية على المستوى الدولي والتي لم تعد تقاس بالحصص السوقية والأرباح المحققة بل بمدى المعلومات التي تحوزها المؤسسات والدول ومدى انفرادها بهذه المعلومات المفيدة، والذكاء عبارة عن نهج للتسيير يهدف إلى السيطرة على المعلومات الإستراتيجية، بالشكل الذي يحقق تنافسية وأمن الاقتصاد والمؤسسات من الجوسسة الاقتصادية، فالمعلومة اليوم أصبحت رمزا للتفوق والتميز بين المؤسسات فحياة المنتجات تنقلص والتقنيات الحديثة تتطور بسرعة أكبر فأكبر والمنافسة تزداد حدة في إطار سوق عالمية، أما بالنسبة للدولة فإنّ نظام الذكاء الاقتصادي يسمح لها بالحفاظ على السلم والترابط الاجتماعي بفضل تحقيق النماء والتطور الاقتصادي وبالتالي توفير مناصب أكثر للشغل.

وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع ومعوقات ممارسات نموذج الذكاء الاقتصادي المطبق في الجزائر بالإضافة إلى البحث في متطلبات تفعيله لتعزيز فرص الإقلاع الاقتصادي، ومن أجل إثراء الدراسة جزأنا هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء، نتناول في الجزء الأول واقع ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، ونقف في الجزء الثاني عند المعوقات التي تعرقل عملية تفعيل هذا النظام، وفي الجزء الثالث نحاول إبراز المتطلبات الكفيلة بتفعيل نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر لتعزيز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

## 2. واقع ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

لقد كانت الإرادة السياسية في الجزائر بعد التعثر الذي عرفته مخططات التنمية الاقتصادية مدفوعة بالظروف التي أملتتها حتمية المنافسة الدولية، تنادي بتبني الذكاء الاقتصادي كسياسة عامة للدولة وكمارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

## 1.2. دوافع تبني نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

قصد ضمان حماية الاقتصاد الوطني و تعزيز مكانة و ترقية المنتج الوطني و توجيهه نحو الأسواق الخارجية، على هذا الأساس جاء التفكير في الذكاء الاقتصادي كأداة لدفع الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر باعتباره وسيلة أساسية في يد المؤسسات تساعد على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تسمح لها بالتطور ومواجهة المنافسة التي أصبحت الميزة الرئيسية في الاقتصاد الحديث.

## 2.2. ملامح التوجه نحو اعتماد نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

تتجلى ملامح توجه الجزائر نحو اعتماد نظام الذكاء الاقتصادي في استحداث المديرية العامة للذكاء الاقتصادي، الدراسات والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2008 وهذا قصد مساعدة المؤسسات الوطنية وتمكينها من إنشاء خلايا لليقظة على مستواها وبخصوص المؤسسات الوطنية السبّاقة في مجال تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في شقه المتعلق باليقظة نجد الجزائر للاتصالات، شركة وشركة إنتاج الأسمدة، المؤسسة الوطنية لصناعة عتاد الأشغال العمومية، المؤسسة الوطنية للصناعة الالكترونية، شركة صناعة الأدوية المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، شركة تركيب أجهزة التلفزيون وإنتاج الهواتف المقعرة، مؤسسة تركيب الحواسيب وتقديم الحلول المعلوماتية، الشركة المختصة في رأسمال المخاطرة، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت، شركة إدارة المساهمة المكلفة بالمؤسسات المختصة في إنتاج مواد البناء بالإضافة إلى مؤسستي صناعة الجرارات والمحركات (سيواني، 2015، ص298).

## 3.2. أهداف الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

قبل الخوض في أهداف الذكاء الاقتصادي في الجزائر لابد من التوقف أولاً عند التعريف الرسمي المعتمد في الجزائر لهذا المصطلح حيث يعرف بأنه: "عملية جمع، تحليل، معالجة ونشر المعلومة القيمة والمفيدة التي تساهم في إنتاج المعارف الضرورية لاتخاذ القرار وقيادة المؤسسات، التي تشكل النسيج الصناعي الوطني. فهو عملية استباق واستشراف للمستقبل قائم على الروابط التي تجمع شبكات المؤسسات وشبكات المتعاملين الاقتصاديين".

وما يلاحظ على هذا التعريف أنه يصف دورة الحياة الكلاسيكية للمعلومة، والتي تتشكل من جمع، تحليل، معالجة ونشر؛ كما انه لا يوضح مصادر القيمة والإفادة للمعلومة، و كيف أن هذه المعلومة يمكن أن تساهم في إنتاج معارف ضرورية لاتخاذ القرار وقيادة المؤسسات (سيواني، 2015، ص295). وبالنسبة لأهداف التوجه نحو الذكاء الاقتصادي في الجزائر فيمكن التمييز بين الآتي: (فيلاي، 2014، ص103)

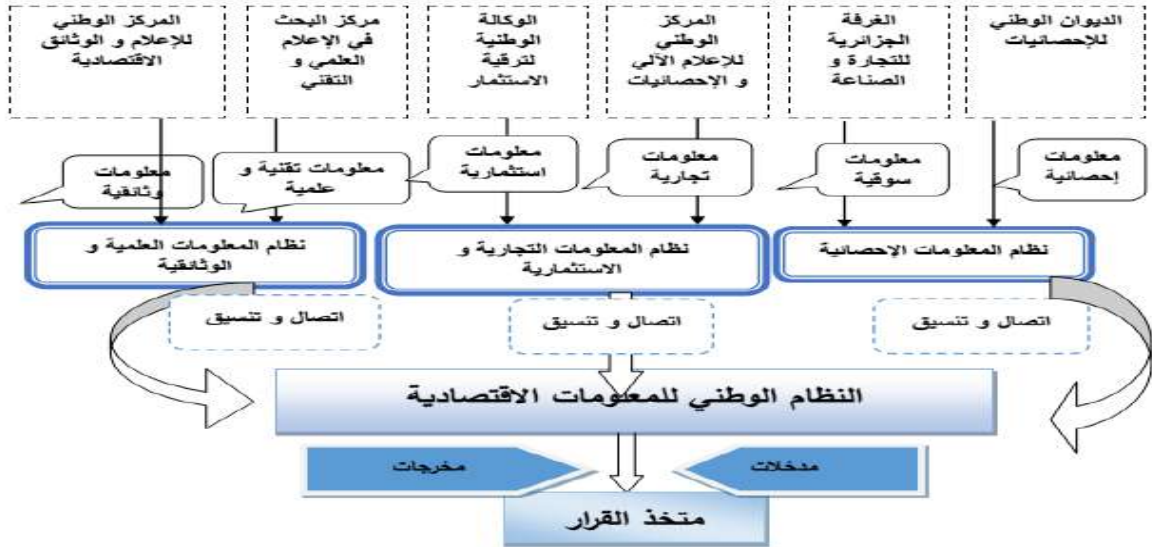
- **الأهداف على المستوى الجزئي** : بالرغم من أن المؤسسة الجزائرية مازالت متأخرة في هذا المجال، إلا أن لها أهدافا تسعى إلى تحقيقها والتي من بينها تفعيل نظام المعلومات، إلغاء حواجز مرور المعلومة، بث ثقافة تبادل المعلومات و الذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة، تخفيض مستويات الهيكل التنظيمي من أجل تسريع الاتصال، وتفعيل نظام اليقظة الإستراتيجية وتحقيق الحماية و التأثير.
- **الأهداف على المستوى الكلي** : وتتمثل في تطوير السلوكيات الفردية و الجماعية للأعوان الاقتصادية في القطاعين العام والخاص من خلال رؤية جماعية، خلق علاقة بين القطاع العام و

الخاص، ضمان حماية الإرث التكنولوجي والصناعي الوطني عن طريق آليات يقظة فعالة قادرة على مواجهة رهانات انفتاح السوق المحلي المنافسة، وتثبيط الممارسات غير الشرعية للمنافسين.

#### 4.2. هيكل النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر:

يعبر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية عن مجموعة مركبة من الأنظمة الفرعية المستقلة والمنظمة، بحيث أن كل نظام فرعي يستفيد مما يقدمه الآخر، بغية التسهيل على متخذ القرار لمعرفة الاختيار الاقتصادي الأمثل. وتتمثل مهام هذا النظام هي جمع ومعالجة وتخزين ونشر البيانات ويمثل البنية التحتية لنظام الذكاء الاقتصادي (بوريش، 2019، ص274)، وقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية، و تتمثل المهام المسندة إلى النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في تقديم المعطيات الإحصائية التي تسمح بوصف المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛ المساهمة في تصور الإحصائيات الوطنية وذلك بالاتصال مع الوزارات أو أي مصالح أخرى؛ إجراء تحقيقات إحصائية وطنية جهوية أو قطاعية ذات طابع ديمغرافي أو اقتصادي أو اجتماعي؛ تنظيم و تطوير نشر الإعلام الإحصائي (مغمولي، 2016، ص190)، ويمكن توضيح النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر في الشكل الموالي:

#### شكل توضيحي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر



المصدر: (بوريش، 2019، ص278).

ومن خلال الشكل يمكن القول بأن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر يتكون مما يلي: (بلزغم، 2015، ص ص 91-93)

✓ نظام المعلومات الإحصائية: ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية تتولى

القيام بالمهام التالية:

- إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بتتبع البلاد، وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية، وتعزيزها وتوسيعها ومتابعة تنفيذ تطبيقها.
- يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها، وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لدى جميع المتعاملين في هذا الميدان، كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية ويوفق بينها.
- يقوم بحساب المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والأرقام لاستدلالية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأسعار.
- ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية ويعد حوليات ومنشورات إحصائية.
- ✓ **نظام المعلومات التجارية والاستثمارية:** ممثلا بالهيئات الآتية:
  - **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:** وتقوم بإنتاج ونشر مجموعة من المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر، وتوجه هذه المعلومات أساسا إلى أصحاب المنظمات والمستثمرين.
  - **المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات:** وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك وهو مكلف بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.
  - **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة مكلفة أساسا بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر
- ✓ **نظام المعلومات العلمية والوثائقية:** ممثلا بـ:
  - **مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني:** وهو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستند أنشطته على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، أنه كما مسؤول عن خدمة الانترنت) الاتصال بالشبكة، الاشتراك، تصميم مواقع الويب...
  - **المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية:** ويعمل على جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى إلى إنشاء وتطوير مراكز المعلومات والوثائق الاقتصادية وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين اثنين: هما الجزئي وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة، حيث تعتبر المعلومة بمثابة السراج المضيء لمسارها؛ أما على المستوى الكلي وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية. وعليه فإن وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم

هذه المنظمات وتساعدنا في عدة مجالات، خاصة وأن المنظمات الجزائرية تعاني من مشكل نقص المعلومات.

وانطلاقا مما سبق يمكن تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف للنظام الوطني للمعلومات في الجزائر فنقاط القوة يمكن إيجازها في وجود الإطار القانوني والمؤسسي؛ وجود إطار إحصائي للتشاور؛ الإرادة الحقيقية لتبني المفاهيم واستعمال المعايير العالمية في وقت مبكر والتنفيذ الفعال؛ الإلتقان الجيد لتقنيات المسوح الإحصائية خاصة ديوان الإحصائيات؛ جودة المعلومات الإحصائية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الأسعار، الإنتاج، الحسابات الوطنية وتعداد السكان والعمالة... إلخ)؛ توفر إنتاج المعلومات الإدارية على مستوى (إدارة الضرائب، التجارة، الجمارك، بنك الجزائر، الضمان الاجتماعي المالية... )؛ تخصيص أطوار في تكوين مهندسي دولة في الإحصاء في منظومة التعليم العالي في الجزائر.

أما نقاط الضعف فيمكن حصرها في عدم استجابة العديد من المؤسسات الخاصة والعامّة على حد سواء للمسوح الإحصائية على الرغم من وجود قانون المنظومة الإحصائية؛ عدم تجانس وفرة الوظيفة الإحصائية على مستوى القطاعات؛ وجود الإطار القانوني للتنسيق والتفاوض لكنه غير عملي؛ ضعف الموارد البشرية والمادية المخصصة للإحصاءات (بوريش، 2019، ص ص 285-286).

## 5.2. الجهود المبذولة في مجال تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي:

شرعت الجزائر في بذل جهود من أجل تسطير الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاقتصادي عن طريق المهام السلطوية التي تتمتع بها من تنظيم ووضع للسياسة العامة، التحفيز بمختلف أشكاله (مالي وجبائي)، وكذا التنسيق والتوحيد من حيث صنع ثقافة للذكاء الاقتصادي عن طريق التوعية وضبط التكوين (عام أو خاص) في هذا المجال، كما قامت الجزائر ببحث الجوانب الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي والعمل على وضع دفتر شروط يدعم هذا الاتجاه، مع تحسين آليات تطبيقه بما يحقق تدفقات إضافية للمؤسسات المساهمة في المخطط. وفي هذا الصدد، وضعت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالتعاون مع بعض الهيئات الوزارية الأخرى بنكا للمعطيات والمعارف في متناول مختلف المؤسسات الاقتصادية، يتم الاعتماد عليه لإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات التي تسعى إلى الاندماج في السوق بما أن غياب المعلومات والإحصائيات الرسمية في القطاع الصناعي يحول دون تطبيق الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي (بلزغم، 2015، ص 98).

وبعد التعديل الوزاري الذي حصل في سنة 2010 والذي تم بموجبه دمج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات والذي تضمن إعادة النظر في صلاحيات وزير الصناعة ومن خلاله صلاحيات الوزارة ككل، لتتكفل باليقظة الإستراتيجية وتعمل على ترقية اليقظة التكنولوجية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا وقد تمّ تغيير تسمية المديرية العامة لليقظة الاقتصادية

والدراسات والاستشراف إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات هذه الأخيرة (حميدوش، 2015، ص167).

وقد سطرت وزارة الصناعة عدة دورات تكوينية ودراسات معمقة ومتخصصة لفائدة إطارات المؤسسات الاقتصادية، حيث تم تسجيل المئات من الإطارات والمستخدمين كما تم توقيع الاتفاقية الأولى من نوعها مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة للاستفادة من شبكة فروعها المنتشرة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى قدرتها في تحقيق التطبيق الدائم لمفهوم الذكاء الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية. يضاف إلى ذلك قرار وزارة الصناعة وترقية الاستثمار القيام بعملية إحصاء تشمل الاقتصاد الوطني بالتعاون مع المركز الوطني للإحصائيات مستقبلا، وهذا من أجل الوقوف على الاحتياجات الصناعية والعمل على تحديث القطاع الصناعي في الجزائر.

هذا وفي إطار سعي السلطات إلى تجاوز نقائص المؤسسات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودعم تعميم استعمالها من خلال برنامج الذكاء الاقتصادي، قامت سنة 2011 بإجراء تحقيق وطني حول مدى استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التحقيق الذي يندرج في إطار الجهود المبذولة من قبل الوزارة لتحديد النقائص وقد أوكلت العملية لمؤسسة تسيير الأنظمة المعلوماتية التابعة لوزارة الصناعة.

إن هذه العملية المتعلقة برصد الواقع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتهدف أيضا إلى معرفة الطرق المتبعة من قبل المؤسسات الجزائرية لجمع المعلومات الضرورية الخاصة باتخاذ القرارات وتحليلها واستغلالها بالشكل المناسب لتحقيق الأهداف المسطرة (بلزغم، 2015، ص ص99-101).

## 6.2. تقييم السياسة المتبعة في مجال تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي:

ما يمكن قوله بهذا الخصوص أن الهيكلية المؤسساتية لمنظومة الذكاء الاقتصادي الجزائرية، تدل على غياب الاستقرار المؤسساتي والتعديل الجذري والمتكرر بالإضافة إلى عدم التحكم في مفهوم الذكاء الاقتصادي والفرق بينه وبين اليقظة بمختلف أنواعها في أعلى هرم في الدولة، كما أنّ إدخال الذكاء الاقتصادي ومحاولة جعلها قاطرة لتسيير الاقتصاد الجزائري ما هو إلا مساهمة من أشخاص لهم تصور للتسيير وفقا للذكاء الاقتصادي وليست ثقافة مؤسساتية أصيلة، والدليل على ذلك هو تخبط هذه الفكرة ومراوحة أدرجها، والتي أصبحت يتيمة بعد ذهاب واضعها. ويضاف إلى هذا ما حدث لوزارة الاستشراف والإحصائيات التي تمارس أيضا الصلاحيات الخاصة بالذكاء الاقتصادي من خلال المديرية العامة للمناهج وتنظيم المنظومة الإحصائية لهذه الوزارة، والتي أسندت لها تنظيم جهاز اليقظة والذكاء الاقتصادي وتنسيقه وتطويره.

وقد عرفت هي الأخرى عدم الاستقرار من حيث التنظيم والهيكلية، وتم إزالتها فيما بعد بدون أن يُوجد لها جسور وظيفية مع وزارة الصناعة، فكل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى وبدون تنسيق في مجال

الذكاء الاقتصادي، وهذا الأمر يجعل من الحديث عن منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي أمرا بعيد التحقيق في ظل غياب رؤية واضحة عن ما يجب فعله في الميدان؛ وتشتت الجهود وعدم تنسيقها (سيواني، 2015، ص303).

### 3. معوقات تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي الجزائري:

إن واقع نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر رغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر إلا أنها مقارنة بالطموحات المعلنة ومقارنة بالبلدان المتقدمة ليست كافية فرغم وجود نظام وطني للمعلومات الاقتصادية، إلا أن له عدة نقائص و التي يمكن عرضها على النحو التالي:

**1.3. عدم الاستقرار في هيكلية الهيئات المشاركة في النظام:** حيث يشكل هذا العامل مؤشر سلبي على التنظيم الإجمالي للنظام، لأنه يترجم غياب نظام معلومات دائم قادر على المتابعة وإنتاج معلومات ذات مصداقية، دقيقة وفي الآجال المحددة لها. ويضاف لذلك الازدواجية والتكرار في العمل حيث نلاحظ أن نفس الوظائف التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية هي نفسها تلك التي يقوم بها كل من الديوان الوطني للإحصائيات و الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات، و كما أن المستفيد يجد نفسه أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضلله ويفقده التوجيه السليم للحصول على ما يريده من معلومات (غلاب وزغيب، 2012، ص7).

**2.3. غياب الوعي بمفهوم الذكاء الاقتصادي:** وهذا من طرف مسيري هذه المؤسسات، على الرغم من تواجد بعض الممارسات البدائية لليقظة فيها، والتي هي ذات طبيعة فردية وليست جماعية، ما نتج عنها عدم تمكن مسؤولي المؤسسات من فهم أهمية الذكاء الاقتصادي لأسباب عدة منها عدم وجود مراكز متخصصة في التكوين، يضاف لذلك انتشار ثقافة احتكار المعلومة والتي يرى فيها بأنها مصدرا للحصول على قسط من السلطة، فضلا على غياب رؤى إستراتيجية لتسيير هذه المؤسسات وعليه فإن إدماج الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية يصطدم بمقاومة ذات طبيعة ثقافية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية (حميدوش، 2015، ص ص168-170).

**3.3. مشكل تدفق المعلومات الاقتصادية:** حيث يشكو نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر من غياب قواعد وشبكات المعلومات، التي يمكن للمؤسسات أن تستغلها وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي :

- **المعلومات المتعلقة بسوق العمل:** حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس، ...، كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وان وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.



- **المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار:** فمن الطبيعي أن يبني القرار الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

- **المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي:** حيث يفتقر صاحب المشروع كواقع إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين و المنافسين المحتملين (بلزغم، 2015، ص89).

- **المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي):** يشكل غياب مثل هذه المعطيات خطرا يهدد وجود المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة و المتوسطة منها، فنقص المعطيات و البيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول (رحيم يحي، 2006، ص ص2-3).

- **المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية:** حيث يجد أصحاب المنظمات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في السوق وسلوك المستهلك.

- **المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة:** ويدفع هذا النقص المنظمات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المنظمات الجزائرية تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، ما وهو يحول بينها وبين تحقيق أهدافها. وتسعى المؤسسات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المنظمات (بلزغم، 2015، ص90).

- **المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية:** حيث يجد أصحاب المؤسسات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض و تواريخها، و شروط الجودة في الأسواق المحلية و كذا الخارجية، كما تفتقر المؤسسات الجزائرية و خاصة الصغيرة والمتوسطة، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق و سلوك المستهلك.

- **تحليل المعلومات و نشرها:** فتوفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الجزائرية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه البيانات و المعطيات

أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات (مغمولي، 2016، ص204).

- **طريقة الاستعمال للمعلومات المتوفرة:** فعادة ما يكون استعمال المعلومات على مستوى المؤسسات في مرحلة جمع المعلومات دون وجود رؤية عامة للذكاء الاقتصادي وبالتالي يكون ضياع نسبة مهمة في استغلال هذه المعلومة وفي مرحلة المعالجة والتحليل يتم التعامل مع المعلومات بطريقة عشوائية نظرا لنقص الوسائل والأنظمة الخاصة بمعالجة المعلومات. وفي مرحلة استغلال المعلومة نجد مستوى جد ضعيف وبدون تنظيم وتنسيق وهذا ما يؤدي إلى ضعف الوضعية الإستراتيجية (بوريش، 2019، ص288).

**4.3. ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** حيث تعاني الجزائر من نقصا كبير في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغياب الثقافة المعلوماتية لدى أغلب المؤسسات الجزائرية، حيث كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن 20% فقط من المؤسسات الجزائرية لديها أجهزة وبرامج ناجعة في مجال المعلوماتية. وفي مجال تأمين التراث اللامادي للمؤسسات الجزائرية، تأكد أنه 15% فقط من هذه المؤسسات تتوفر على مواقع الكترونية خاصة بها، و50% منها تفتقر لنظام محاسباتي مناسب، هذا بالإضافة إلى غياب التجمعات التكنولوجية التي تهتم بثقافة الذكاء الاقتصادي وتطوير وسائل معالجة المعلومات (بلزغم، 2015، ص88).

### 5.3. ضعف علاقة المؤسسات بمراكز البحث العلمي:

يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي المؤسسات والبحث العلمي من أهم معوقات و التقدم في مجال الذكاء الاقتصادي في الجزائر، وهذا الضعف ناتج عن غياب التحسيس فبعض الملتقيات و اللقاءات التي نظمت توصلت إلى توصيات بقيت بدون متابعة؛ غياب المحيط العلمي ففي اغلب الملتقيات و اللقاءات نلاحظ أنه قليلا ما يدعى المحيط الجامعي والبحث العلمي مع العلم أن مشاركتهم هي جد مهمة من اجل إعطاء قاعدة علمية لمعالجة الموضوع؛ وعدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها للمؤسسات بفعالية (فيلالي، 2014، ص101).

### 6.3. غياب نشاطات الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية:

إذ تعاني المؤسسات الجزائرية من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، نظرا لعدم وعي مسيري المنظمات الجزائرية بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها فالنشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج (بلزغم، 2015، ص86).

#### 4. متطلبات تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

بعد التعرف على واقع تطبيق ممارسات الذكاء الاقتصادي في الجزائر وأبرز المعوقات التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتفعيل إنجاز الممارسات وهي على النحو الآتي:

**1.4. تفعيل الهياكل القاعدية لإرساء منظومة الذكاء الاقتصادي:** حيث تتطلب ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر تفعيل الهياكل القاعدية، ونقصد بهذه الأخيرة كل ما يتعلق بالجانب المؤسسي لمتابعة إستراتيجية الذكاء الاقتصادي ووضع خطة عمل جديدة لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الجزائر، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكفاءات من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015، ص304).

فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتج، والذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي (عبد الكريم، 2012، ص674).

#### 2.4. وضع سياسة مدروسة للتكوين:

فالذكاء الاقتصادي يجب أن يعتمد أولاً وأساساً على العنصر البشري باعتباره مورداً قادراً على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصريّة على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في الذكاء الاقتصادي، وذلك بإتباع الطريقة الفرنسية كنموذج وهذا بالنظر إلى أن هذه الطريقة التي تختلف عن الطريقة الأمريكية في وقوف الدولة وراء تنسيق التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي.

ونظراً للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإننا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقاً للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي (سيواني، 2015، ص310-311)، فضلاً على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات و مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقاً لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقاً لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك

البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب (مغمولي، 2016، ص208).

**3.4. دعم الشفافية:** حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراجا مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019، ص274).

#### 4.4. تغيير الثقافة التسييرية ودعم الإبداع والبحث والتطوير في المؤسسات الجزائرية:

بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية فان الذكاء الاقتصادي كمنشأ وممارسة هو غير معروف بصفة جيدة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظرا لضعف الكفاءة التسييرية لأغلبها، خاصة تلك المنتمية للقطاع الخاص والتي تعتمد على التسيير العائلي، وتفتقر لنظرة إستراتيجية في التسيير؛ بالإضافة إلى ضعف تكوين ورسكلة الموظفين في مختلف المجالات؛ وقدم المناهج التسييرية المتبعة من طرف هذه المؤسسات، فهي تعود للزمن التايلوري، حيث تم بتخفيض تكاليف الإنتاج دون الاهتمام بالأسمال البشري؛ انتشار البيروقراطية والسلطوية في هياكلها، فالعلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين قائمة على تلقي الأوامر وتنفيذها وفقا لنظام القيادة العسكري، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات والطاقات الحية التي تتضمنها؛ وعليه فإن إقامة منظومة للذكاء الاقتصادي يستدعي تغييرا جذريا في علاقات السلطة، وفي بعض الأحيان في الهيكل التنظيمي لكي يتلاءم وتنظيم المؤسسة مع إنشاء هذا العضو ضمنه، كما أن إرساء منظومات للذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يستدعي ثورة على مناهج وطرق التسيير وتقبل عام لهذا النمط الجديد من التسيير، وهذا بالنظر للنفع الذي يعود به على هذه المؤسسات. ومنه فإن تغيير هذه الثقافة التسييرية يستدعي أولا محاولة إزالة العوائق المشار إليها أعلاه، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات كإشراك وتعبئة كل الطاقات البشرية في المؤسسة بعد توضيح الرؤى وشرحها لكل العمال لتحقيق تضامنهم الكامل أو اندماجهم في الإستراتيجية الموضوعية من طرف المؤسسة وتبنيهم لها؛ هذا من جهة (سيواني، 2015، ص ص320-321)، ومن جهة أخرى فإن وضع الآليات المناسبة للدعم و تشجيع الابتكار و الإبداع، بالإضافة إلى إرساء سياسة حقيقية لتتمين نتائج البحث العلمي يجب أن تحظى من بين أولويات السلطات العمومية.

فكافة البلدان تهتم بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال

وزارة

التعليم العالي، ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي. و لتفعيل البحث العلمي يجب ترسيخ التواصل بين مخابر ومراكز البحث العلمي من و جهة المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، والعمل على تحويل منتجات البحث إلى استثمارات إبتكارية وتجسيدها ميدانيا. كما يجب تثمين نتائج البحث العلمي وذلك بالكيفية التي تسمح بالتوصل إلى طرق جديدة تستخدمها المؤسسات بهدف تحسين تنافسيتها على المستوى المحلي و الخارجي (عبد الكريم، 2012، ص675).

#### 5.4. دراسة المحيط و استغلال الفرص:

لكي تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من تحقيق نجاحات اقتصادية معتبرة، فإنها مدعوة لفهم محيطها الداخلي أولا، ثم محيطها الخارجي سواء الوطني أو الدولي لتحديد الفرص التي يتيحها هذا المحيط وتفاذي كل ما يهدد سيرها العادي والمنتظم. وعلى هذا الأساس، فالمؤسسة يجب وفقا لإمكاناتها أن تضع أنظمة يقظة متينة لحراسة هذا المحيط، الذي يتسم بالتغير وعدم اليقين، وذلك في مختلف المجالات القانونية، التنظيمية، التكنولوجية والتنافسية، وجمع هذه المعلومات المتحصل عليها تخزينها لتأمين هذه المعلومات خاصة الإستراتيجية منها من أوجه التسرب والضياع التي يمكن أن تكلف أكثر من عملية الحصول عليها أو إنتاجها بتسبب أضرار للمؤسسة وبعد غربلتها وتحليلها تحليلا دقيقا يتم استنتاج معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة التي تمكنها من استغلال الفرص وتفاذي المخاطر والتهديدات (سيواني، 2015، ص323).

#### 5. الخاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن المنظومة المعلوماتية في الجزائر هشّة، و باعتبار المعلومة هي المصدر الرئيسي الذي يركز عليه الذكاء الاقتصادي الشيء الذي أدى إلى ضعف نجاعة نظام الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، إذ أن إنشاء نظام وطني للمعلومات بدون فعالية لا يسمح بمساعدة المؤسسات على مواكبة التطورات ورفع القدرة على المنافسة.

وعلى العموم يبدو أن التطبيق الحقيقي للذكاء الاقتصادي في الجزائر مازال بعيد المنال، على الرغم من كون بعض من تقنياته ممارس من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية، إلا أن تبنيه كممارسة فعلية ومنظمة يصطدم أساسا بمعوقات تتمثل أساسا في الذهنيات والثقافة التسييرية. أما على مستوى أجهزة وهياكل الدولة، فإنّه يبقى رهين المبادرات الشخصية من طرف بعض الإطارات والتي تقف إلى التنسيق والتوجيه فضلا على غياب وعي شامل بالموضوع من حيث الفهم والممارسة؛ هذا بالإضافة إلى ضعف التكوين والرسكلة في هذا المجال. و لتفاذي المعوقات السالفة الذكر قصد تعزيز فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، توصي الدراسة بما يلي:

- على الجزائر أن تشد إرادتها السياسية وتسطر إستراتيجية مدروسة لإقامة منظومة وطنية شاملة للذكاء الاقتصادي، ويجب أن تلعب دور القاطرة؛ مع تجنيد وتوحيد جهودات التكوين في هذا المجال، وهذا لبناء تصور وطني موحد للذكاء الاقتصادي وكيفية تطبيقه على أرض الواقع مع إشراك كل الفاعلين الوطنيين وضمان التنسيق فيما بينهم.
- إدراج آليات العمل بالذكاء الاقتصادي على مستوى السوق المالي الجزائري، من خلال توفير مختلف المعلومات المالية للمستثمرين المحليين و الأجانب، و إدراج التوقعات المستقبلية حول الأوضاع الاقتصادية.
- إبلاء اهتمامات بحثية أكبر لنظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر بوصفه من المواضيع التي مازالت تطرح بقوة في الوقت الراهن.
- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة الذكاء الاقتصادي عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لحاجيات المتعاملين الوطنيين، العموميين والخواص على حد سواء.
- تفعيل دور الهيئات المحلية في تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، لتمكينهم من اتخاذ القرارات الصائبة بشأن استثماراتهم المستقبلية.
- ضرورة قيام الدولة بدور أساسي في نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي على مستوى المجتمع من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة في جمع وتحليل ونشر المعلومات لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي.
- تكثيف إنشاء المراكز و الوكالات المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية.
- وضع و تبني إستراتيجية وطنية لتشجيع الابتكار والإبداع مع متابعة وتنفيذ الأفكار الابتكارية.
- دعم أنشطة البحث والتطوير في المؤسسات وإنشاء مراكز بحوث قصد تفعيل النظام الوطني للمعلومات.

#### قائمة المراجع:

- أحمد بوريش، الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة تلمسان، 2018/2019).
- أحمد حميدوش، الذكاء الاقتصادي: فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر ، 2014/2015).
- أسماء فيلاي، الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع و الجهودات-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI الروبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (جامعة تلمسان، 2013/2014).
- حسين رحيم و يحي دريس، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 16-17 أفريل 2006 ، جامعة الشلف، الجزائر.

- سهام عبد الكريم، سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية، المؤتمر العلمي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة، أيام 23- 26 أبريل 2012 ، جامعة الزيتونة، الأردن.
- عبد الوهاب سيواني، نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر3، 2014/2015).
- محمد بلزغم، دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعه في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصصة، (جامعة بشار، السنة الجامعية 2014/2015).
- نسرین مغمولي، دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة بسكرة، 2015/2016).
- نعيمة غلاب ومليكة زغيب، واقع اليقظة الإستراتيجية و ذكاء الأعمال في منظمات الأعمال الجزائرية دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال و اقتصاد المعرفة، المنعقد أيام 23-26 أبريل 2012، جامعة الزيتونية، الأردن.

## تحديات معلمي المدارس الابتدائية وأولياء الأمور أمام صعوبات التعلم التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية - دراسة ميدانية -

### Challenges of primary school teachers and parents to the Learning disabilities Education faced by primary students - A field study

د. نوري الود - مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية  
أ. عيشة علة - جامعة زيان عاشور بالجلفة

#### ملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد اتجاهات المعلمين وأولياء الأمور نحو محددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية، وتكونت العينة من 140 فرد بواقع المعلمين=80 والآباء=60؛ وقد اشتملت أدوات الدراسة على مقياس من إعداد الباحث مجيد 2013، تمّ اعتماد المنهج الوصفي، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محددات السلوك.
  - يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محددات الأداء الأكاديمي.
  - يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محددات الإدراك والحركة.
- الكلمات المفتاحية: صعوبات التعلم، المعلمين، الأولياء، محددات سلوكية، محددات الأداء الأكاديمي محددات الإدراك والحركة.

#### Abstract:

The objective of the present study is to identify determinants of the scholastic and Parents Learning disabilities Education faced by primary school children from the perspective. sample consisted of 140 individual by teachers= 80 & Parents = 60, adopt descriptive, the study has yielded the following results:

It can guess the grade of determinants of the scholastic Learning disabilities Education faced by primary school children from the perspective of teachers and Parents through the axis of determinants of behavioral .

It can guess the grade of determinants of the scholastic Learning disabilities Education faced by primary school children from the perspective of teachers and Parents through the axis of determinants of Academic performance.

It can guess the grade of determinants of the scholastic Learning disabilities Education faced by primary school children from the perspective of teachers and Parents through the axis of determinants of Perception and movement.



**Keywords:** Learning disabilities; children; teachers; parents.

## مقدمة:

يتلقى العديد من الأطفال المساعدة من بيئتهم المدرسية والمنزلية ومع ذلك فإن بعض هؤلاء الأطفال الذين يعانون من صعوبات في التعلم سوف يتغلبون على الفجوات وقد لا يتلقون الدعم الإضافي الذي يحتاجونه لتحقيق إمكاناتهم الكاملة وقد يواجه هؤلاء الأطفال أيضًا مشكلات مثل القلق والصعوبات الاجتماعية وعدم الرغبة في الذهاب إلى المدرسة والتغيب وغير ذلك من المشكلات السلوكية، وبدون تحديد صحيح وتدخل مناسب، يمكن أن تحد صعوبات التعلم من قدرة الطفل على التعلم، ويكون لها تأثير مدى الحياة من حيث المهن المستقبلية والاتجاه الذي تتخذه الحياة فإذا تمّ الكشف عن صعوبات التعلم المحددة هذه في وقت مبكر بما فيه الكفاية، فيمكن تقديم برامج تدخل متخصصة لعلاج هذه المناطق وبناء اللبنة الأساسية ومهارات المعالجة الأساسية والذاكرة العاملة اللازمة لتعلم الطفل الدراسي ونجاحه في نهاية المطاف.

## إشكالية الدراسة:

تقوم صعوبات التعلم على المشاكل العصبية التي يمكن أن تتداخل مع تعلم المهارات الأساسية مثل القراءة والكتابة و/أو الرياضيات؛ كما أنها يمكن أن تتداخل مع مهارات عالية المستوى مثل التنظيم والتخطيط الوقت، التفكير المجرد، والذاكرة طويلة أو قصيرة المدى والاهتمام؛ من المهم أن ندرك أن صعوبات التعلم يمكن أن تؤثر على حياة الطفل، ويمكن أن تؤثر العلاقات مع العائلة والأصدقاء، لذا يجب عدم الخلط بين صعوبات التعلم يعانون من مشاكل في التعلم والتي هي أساسا نتيجة البصرية والسمعية، أو الإعاقات الحركية، الإعاقة الفكرية؛ الاضطراب العاطفي، أو من العيوب البيئية والثقافية والاقتصادية؛ لذلك نجد أنه قد تم إجراء العديد من الدراسات في الجزائر لتحديد مدى انتشار صعوبات التعلم لدى تلاميذ وقد أجريت هذه الدراسة لمعرفة محددات صعوبات التعلم المختلفة من المهارات الدراسية في تلاميذ الصفوف ومعرفة جدوى أداة فحص العوامل المتعددة التي تساهم في جودة العلاقات بين التلميذ والمعلم والآباء، ليس من المستغرب أن يقيم التلاميذ الذين يظهرون سلوكيات عدوانية علاقات مع المعلمين والأولياء الذين يتسمون بمستويات منخفضة من الدعم والقبول؛ من هذا يمكن اعتبار صعوبات التعلم ، أو اضطرابات التعلم ، مصطلحًا شاملاً لمجموعة واسعة من مشاكل التعلم لذا يجب الفصل بآثار الإعاقة التعلم ليست مشكلة في الذكاء أو الدافع، فالأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم ليسوا كسولين أو أغبياء في الواقع معظمهم أذكيا مثل أي شخص آخر والاختلاف يكمن فيعلى كيفية تلقي المعلومات ومعالجتها؛ على ضوء ما سبق طرحه بشكل مختصر حول محددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور يمكن تحديد تساؤلات الدراسة من خلال الطرح التالي:

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور المحددات السلوكية؟

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محدّدات الأداء الأكاديمي؟

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محدّدات الإدراك والحركة؟

**فرضيات الدراسة:**

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور المحددات السلوكية.

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محدّدات الأداء الأكاديمي.

كهيمن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محدّدات الإدراك والحركة.

**أهمية الدراسة:**

هذه الدراسة بمثابة إسهام متواضع لإبراز أهمية الدراسة من خلال النظرة التالية:

كالحاجة إلى نتائج مثل هذه الدراسات لدعم الأبحاث والبرامج الإرشادية لتنمية اتجاهات الأولياء والمعلمين بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية.

كيعيد مفهوم صعوبات التعلم الدراسية من المفاهيم التي تحتاج لدراسات معمقة في الأدب النفسي لفهم جميع محاوره في تنشئة التلاميذ دراسياً.

كالتحديات التي يواجهها الأولياء والمعلمين أمام الصعوبات الدراسية التي تواجه التلاميذ.

كقلة الدراسات التي تبحث في مجال محدّدات صعوبات التعلم الدراسية.

**الجانب النظري للدراسة**

## 1- المفاهيم البحثية والمصطلحات الإجرائية:

**1.1- مفهوم صعوبات التعلم: Learning Disabilities** يشير هذا المفهوم "إلى تأخر أو اضطراب أو تخلف في واحدة أو أكثر من عمليات الكلام، اللغة القراءة التهجئة الكتابة العمليات الحسابية نتيجة لخلل وظيفي في الدماغ أو اضطراب عاطفي أو مشكلات سلوكية، ويستثنى من ذلك الأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم الناتجة عن حرمان حسي أو تخلف عقلي أو حرمان ثقافي" (العزازي، 2014: 12).

ويعرفها best بأنها "اضطراب عصبي نفسي في مجال التعلم قد تحدث في أي مرحلة من عمر الفرد قد تكون نتاج لعيوب في الجهاز العصبي المركزي وقد يكون ناشئا عن إصابته بالأمراض المختلفة أو التعرض للحوادث أو قد يعود إلى أسباب لها علاقة بالنضج والنمو" (أبو شعيرة. 2015: 27).

وميز الروسان (1996) بين أنواع من التعريفات هي:

1- **التعريف الطبي:** ويركز على الأسباب العضوية لمظاهر صعوبات التعلم، و المتمثلة في الخلل العصبي أتلف الدماغ.

2- **التعريف التربوي:** ويركز على نمو القدرات العقلية بطريقة غير منتظمة، كما يركز على مظاهر العجز الأكاديمي للطفل (الغامدي. 2000: 23).

3- **التعريف الفسيولوجي والنيورولوجي:** ويركز على تعريف سليمان (2008) بأنه مصطلح يشير إلى مجموعة غير متجانسة من الأفراد في الفصل السادس العادي ذوي ذكاء متوسط أو فوق المتوسط، يظهرون تباعدا واضحا بين أدائهم المتوقع وبين أدائهم الفعلي في مجال أو أكثر من المجالات الأكاديمية، وترجع الصعوبة لديهم إلى سيطرة وظائف أحد نصفي المخ الكويين على الآخر، كما أنّ هؤلاء الأفراد لا يعانون من مشكلات حسية سواء كانت سمعية أم بصرية أو حركية.

4- **التعريف الفيدرالي:** لقد صدرت مجموعة من التعريفات الفيدرالية لتوضيح مفهوم صعوبات التعلم وركز على تعريف اللجنة القومية المشتركة حيث نص التعريف على أن صعوبات التعلم هي مجموعة غير متجانسة من الاضطرابات تعبر عن نفسها عن طريق صعوبة ملحوظة تكتسب في السمع والكلام والقراءة والكتابة والاستدلال والقدرات العقلية وهذه الاضطرابات قد ترجع إلى اضطرابات وظيفية في الجهاز العصبي المركزي يمكن أن يحدث على امتداد حياة الفرد ومن الممكن أن يكون مصحوبا باضطراب في السلوك والإدراك الاجتماعي (يوسف. 2010: 25-27).

2- **تشخيص صعوبات التعلم الدراسية:** هناك عدة مفاتيح للتعرف المبكر على وجود إعاقات تعليمية عند الأطفال ففي مرحلة ما قبل المدرسة فان المفتاح الأساسي هو:

-عدم قدرة الطفل على استخدام اللغة في الحديث عند سن 3 سنوات.

-عدم وجود مهارات حركية مناسبة مثل فك الأزرار وربطها وتسلق الأشياء عند سن 5 سنوات.

-عند سن المدرسة نلاحظ مقدرة الطالب على اكتساب المهارات المناسبة مع سنه.

لذا يجب على المدرسة أن تضع في اعتبارها إمكانية وجود إعاقات أو صعوبات التعلم قبل أن تظن أن الطالب الذي يؤدي أعماله الدراسية بطريقة سيئة هو طالب كسول أو مختل عاطفيا ويمكن تقييم وجود حالات صعوبات التعلم بواسطة الأخصائيين النفسيين، ومن المهم التفرة دائما بين المشاكل العاطفية والاجتماعية والأسرية التي هي أسباب قد تؤدي إلى ضعف القدرة على التعلم وبين تلك المشاكل التي تحدث كنتيجة لوجود إعاقات وصعوبات بالتعلم.

**1.2- التشخيص الطبي والنفسي:** يستخدم الفحص الطبي والنفسي لاستبعاد الحالات المرضية الأخرى ويشمل:

- الفحص الطبي فحصاً للجهاز العصبي.
  - الاختبارات النفسية الأخرى لتقييم مستوى الإدراك والمعرفة والذاكرة والقدرات اللغوية للطالب.
  - قياس مستوى الذكاء للطالب للحكم على قدرته الذهنية (الصمادي. 2017: 71-72).
- 3- خصائص ذوي صعوبات التعلم:** بعد تحليل 200 تقرير نفسي عن أطفال يعانون صعوبات تعلم حصر هذان العالمان الخصائص التي تتميز بها هذه الفئة في خمسة أنواع هي:
- أ- **خصائص التحصيل الدراسي:**

- يبدي التلميذ ذو صعوبة التعلم تباعداً واضحاً بين قدراته أو إمكاناته، وأدائه الفعلي أو بين مستواه المتوقع وأدائه الفعلي.

- يبدي انخفاض واضح في الدافعية للنجاز.
- ضعف مستوى النشاط الإنتاجي.
- يعاني من تكرار خبرات الفشل الأكاديمي، لذلك تعتبر خاصية تدني التحصيل الدراسي ميزة أساسية لذوي صعوبات التعلم كما جاء في تعريف هذه الأخيرة.

ب- **خصائص اللغة والكلم:** وتعد من أهم الخصائص التي تميز ذوي صعوبات التعلم و تتمثل في -صعوبة في القراءة أو الكتابة أو الحساب، فنجد التلميذ ذو الصعوبة يقوم ب: حذف بعض الكلمات أو أجزاء من الكلمات المقروءة.

- قلب الحرف، فيقرأ الكلمات أو المقاطع بشكل معكوس.
- إضافة بعض الكلمات الجديدة وغير وجودة في النص الأصلي.
- إبدال الحروف أو الكلمات أو الأرقام لن لديه صعوبة في تمييز الاتجاه أو الربط بين الرقم أو الحرف وشكله

ت- **خصائص سلوكية:** وتتمثل في ما يلي:

- تدني الانتباه وضعف التركيز مع شرود الذهن والتشتت.
- صعوبة في الدراك السمعي والبصري والحركي.
- نشاط وحركة زائدة، لا يستقرون على حال
- عدم التوازن في الحركة والمشى
- ثبوت الانتباه، فالطفل ذو الصعوبة لا يمكنه الانتقال من مهمة إلى أخرى فنجد همداماً ومستمر في تكرار سلوك معين مثل قراءة أو كتابة كلمة دون ملل.

-العجز عن إتمام المهام الموكلة إليه، فهو سريع الملل. (مراكب. 2010: 35-36)

ث- **خصائص الإدراك والحركة:** ويتضمن اضطرابات في الإدراكات البصرية أو السمعية أو الحركية أو اللسسية فالطفل الذي لديه اضطرابات بصرية قد يواجه صعوبات في كتابة الحروف بطريقة صحيحة أو أن

يميز بين الشكل الخماسي أو الشكل السداسي كما قد يعكس الحروف بالإضافة إلى أنّ الطفل الذي لديه اضطرابات سمعية لا يستطيع التمييز بين الأصوات فمثلا لا يفرق بين جرس الباب أو الهاتف ومثل هذه الصعوبات تجعله غير قادر على دقة التمييز الحسي، وتبدو كما لو كانت صعوبات في البصر، أو المشكلات في السمع على الرغم من سلامة عينيه وأذنيه.. وإذا ثبت الفحص الطبي سلامة الحواس فهنا نتأكد من وجود الاضطرابات الإدراكية والحسية (سالم. 2006: 33)

**ج- خصائص عملية التفكير:** إن صعوبات التعلم في التفكير تشمل تكوين المفاهيم وحل المشكلات، فالمفاهيم تقوم بتزويد الطفل بنوع من الثبات أو الاتساق عند تكامله مع المثيرات البيئية المتنوعة وتمكنه من معالجة الأشياء والحوادث والأفكار من خلال بعض الخصائص المشتركة التي تؤهلها للانتماء إلى صنف معين . فعندما يتعلم الطفل مفهوم (الكرة) يصبح قادراً على إطلاق هذا المصطلح على مجموعة أشياء متنوعة ومحددة تؤلف أعضاء مجموعة واحدة بسبب المظاهر المشتركة بي، ولكن عندما يستخدم الطفل كلمة (الكرة) للإشارة إلى كرتة فقط، فهذا دليل على عدم تمكنه من تعلم المفهوم، لأنه يجب أن يستخدم هذه الكلمة للإشارة إلى أية كرة بغض النظر عن حجمها أو لونها أو المادة التي صنعت منها.

فالطفل لا يكتسب المفهوم إلا إذا استطاع تطبيقه على عدد محدد من الأمثلة بشكل صحيح وميز تلك الحوادث أو الأشياء التي لا تندرج تحته أو لا تشكل جزءاً منه.

**أما صعوبة حل المشكلة:** يمثل التفكير أكثر النشاطات المعرفية تعقيداً أو تقدماً وينجم عن قدرة الكائن البشري على معالجة الرموز والمفاهيم واستخدامها بطرق تمكنه من حل المشكلات؛ فأهم الصعوبات التي تظهر عند حل المشكلة هي:

- عدم الوعي بالمشكلة.

- عدم القدرة على تحليلها.

- عدم القدرة على وضع بدائل لحلها واتخاذ القرار بالفرضية المناسبة.

- عدم القدرة على اختيار الفرضية المختارة وتقييمها (أبو رزق. 2011: 50-51)

**4- مفهوم صعوبات التعلم الأكاديمية: Academic Learning Disabilities** فالمقصود بها ذلك العجز الواضح في الموضوعات الدراسية الأساسية وتتضمن صعوبات في تعلم القراءة أو الكتابة أو الحساب أو التهجي، وتسمى أيضاً بالصعوبات الخاصة أو النوعية في التعلم (Les difficultés spécifiques d'apprentissage) ويرى أصحاب هذا التصنيف كيرك وكالفنت أنّ هناك علاقة قوية تربط هذين النوعين، ذلك أن الصعوبات الأكاديمية ما هي إل نتيجة ومحصلة للصعوبات النمائية (مراكب. 2010: 27).

يعتبر الأطفال ذوي صعوبات التعلم الأكاديمية مجموعة غير متجانسة يعانون من نواحي قصور في مجال أو أكثر من المجالات الدراسية الخاصة بالتعلم وبالتالي فقد أدى ذلك إلى وجود تقسيمات متنوعة لذوي صعوبات التعلم.

وقد أشار عادل عبد الله (2008) إلى أنّ صعوبات التعلم الأكاديمية تتركز في ثلاثة مكونات أو أنماط أساسية مع إمكانية إضافة مكون رابع لها يجمع بين أكثر من مظهر واحد من تلك المكونات الثلاثة الأساسية، وتتمثل تلك المكونات في اللغة بشقيها الشفوي ومظاهرها الأصوات والكلمات والمعاني والتركييب النحوي والاستخدام الاجتماعي للغة والشق الثاني للغة يتمثل في القراءة ومظاهرها مهارة تحليل حروف الكلمة، ومهارة التعرف على الكلمة، ومهارة الفهم القرائي والمكون الثاني الكتابة ومظاهرها التهجّي والتعبير والمكون الثالث الحسابي والمكون الرابع يضم أكثر من مظهر واحد من هذه المظاهر سواء كانت تلك المظاهر تنتمي إلى نمط أو مكون واحد أو أكثر.

ويقصد بصعوبات التعلم الأكاديمية صعوبات الأداء المدرسي المعرفي الأكاديمي والتي تتمثل في الصعوبات المتعلقة بالقراءة والكتابة والتهجّي والتعبير الكتابي والحساب وهي وثيقة الصلة بصعوبات التعلم النمائية وتنتج عنها.

وصعوبات التعلم الأكاديمية تضم الأطفال ممن ينخفض مستوى أدائهم الأكاديمي بصورة ملحوظة عن المستوى المتوقع لهم طبقاً لقدراتهم العقلية واستعداداتهم ويشمل ذلك الإخفاق في أداء مهام القراءة والكتابة والحساب والتهجّي مما يؤدي إلى تعثرهم الدراسي، وبل وقد يصعب عليهم مواصلة دراستهم إذا لم يتم التعرف عليهم، وتقديم الخدمات التربوية والعلاجية المناسبة لهم (ريان. 2013: 31-32).

5- أنواع صعوبات التعلم: يصنف العلماء صعوبات التعلم في صنفين رئيسيين هما: أولاً- صعوبات التعلم النمائية: **Developmental Learning Disabilities** وهي الصعوبات التي تتعلق بالوظائف الدماغية، أو الوظائف العقلية الضرورية للتلميذ من أجل عملية التعلم، وقد يكون السبب في حدوثها اضطرابات وظيفية تخص الجهاز العصبي المركزي، وهذه الصعوبات هي:

- الصعوبة في الانتباه أو التركيز أو الاستماع.

- الصعوبة في الإدراك البصري أو السمعي أو اللمسي للأشياء والموضوعات.

- الصعوبة في التركيز.

- الصعوبة في اللغة، والنطق والكلام.

ثانياً- صعوبات تعلم أكاديمية: **Academic Learning Disabilities** ويقصد بها صعوبات الأداء المدرسي المعرفي الأكاديمي، مثل:

- الصعوبة في القراءة.

- الصعوبة في الكتابة.

- الصعوبة في الكتابة.

- الصعوبة في إجراء العمليات الحسابية.

- الصعوبة في الهجاء.

## 6- أشكال ومعايير (محكات) تشخيص صعوبات التعلم:

1.6- **محك التباين (التباعد):** ويشير إلى وجود تباعد بين العديد من السلوكيات النفسية كالانتباه والتمييز والذاكرة وإدراك العلاقات، كما يشير إلى تباعد وتباين بين القدرة العقلية للفرد (الذكاء) والتحصيل الأكاديمي، وله مظهران:

أ- التفاوت بين القدرات العقلية للطالب والمستوى التحصيلي.

ب- تفاوت مظاهر النمو التحصيلي للطالب في المقررات أو المواد الدراسية.

ج- تفاوت في جوانب نمو مختلفة.

2.6- **محك الاستبعاد:** يشير إلى عدم احتمال ان تكون صعوبات التعلم راجعة إلى الأسباب الآتية:-

التخلف العقلي أو الإعاقة الجسمية-الحسية (المكفوفين، ضعاف البصر، الصم، ضعاف السمع) أو الإعاقة الانفعالية (الاضطرابات الانفعالية الشديدة مثل: الاندفاعية والنشاط الزائد، البلادة الانفعالية) أو الحرمان الثقافي (حالات نقص فرص التعلم، ضعف الإثراء البيئي).

3.6- **محك التربية الخاصة:** يشير إلى ان ذوي صعوبات التعلم لا يمكن تعليمهم بالطرق العادية والأساليب والوسائل التي تقدم للأطفال العاديين في المدرسة، ولا بالأساليب الخاصة المتبعة مع المعاقين، وإنما بطرق (ذات لون خاص من التربية الخاصة) من حيث التشخيص والتصنيف والتعليم يختلف عين الفئات السابقة (مجيد. 2013: 195).

**الجانب الميداني للدراسة:**

**أولاً - منهج الدراسة:**

يمكن تعريف المنهج الوصفي حسب عبد العال (2004: 166) بأنه "استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، يقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبينها وبين ظواهر أخرى، ويشير إلى أنّ الأسلوب الوصفي في البحث"، أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (سليمان، 2014: 131).

وحسب العساف المنهج الوصفي هو "أسلوب يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة" (العساف، 2010: 117).

**ثانياً- الحدود الدراسية والإجراءات التطبيقية:** تعتمد الدراسة على محاولة رصد متطلبات تنمية الوعي الوالدي بتبعات الثقافة الإلكترونية على عملية التنشئة الاجتماعية لدى أبنائهم حسب بعض المتغيرات الديموغرافية وبالتالي تقتصر حدود الدراسة على:

1- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة على (140) فردا بواقع المعلمين=80 والآباء=60؛

2- **الحدود المكانية:** تم إجراء وتطبيق الدراسة في بعض المؤسسات التربوية بمدينة الجلفة /الجزائر.

3- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة بالتحديد تطبيقياً شهر أبريل 2018  
ثالثاً- الدراسة الأساسية: يمكن توضيحها في الجدول الموالي:  
جدول رقم(01): يمثل التوزيع النسبي للعينة حسب النوع (الجنس)

المجموع الكلي		إناث		ذكور		النوع
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	140	%50	70	%50	70	محددات صعوبات التعلم

يتضح لنا من خلال القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أنّ عدد أفراد العينة متساو وفقاً للجنس، حيث بلغ عدد الذكور (70) ما نسبته (50%) وبلغ عدد الإناث (70) ما نسبته (50%) وقد تمّ اختيار حجم عينة الدراسة وفقاً للطريقة المتيسرة حيث بلغ تقدير أفراد العينة ما يقارب (140) فرد.  
رابعاً- الأدوات المستخدمة لجمع البيانات: حسب طبيعة موضوع الدراسة وبغرض تحقيق أهدافها تمّ استخدام أداة وفيما يلي وصفها.

1.1- وصف مقياس محددات صعوبات التعلم: مقياس خصائص الأطفال من ذوي صعوبات التعلم من إعداد مجيد، أنمار شاكر (2013) مكون من 24 بند موزع على ثلاثة محاور، وتبلغ أعلى درجة للمقياس (96) درجة وأقل درجة (24) درجة يجيب الأفراد ببدايات الإجابة الأربعة (دائماً- غالباً- أحياناً- نادراً)، أعطيت أوزان تراوحت بين (1-2-3-4) حسب تسلسل الإجابة.  
خامساً- عرض وتحليل نتائج الفرضيات:

عرض نتائج الفرضية الأولى وتحليلها: نص الفرضية " يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور المحددات السلوكية"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمّ استخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدار **Enter Stepwise** حيث يتبين أنّ البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لأجل معرفة ما إذا كان يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم من خلال المحددات لدى التلاميذ، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الاختبار والجدول الموالي توضح ذلك:

جدول (02): يمثل نتائج اختبار تحليل التباين *Anouwa* لنموذج الانحدار المتعدد

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
محددات صعوبات التعلم	الانحدار	268241.976	9	1345.034	29.862	0.000 إحصائياً
	الخط	8777.039	130	45.041		
	الكلي	277019.015	139			

المصدر: مخرجات برنامج *spss*<sub>25</sub>

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:



نتائج تحليل التباين الأحادي أنوفا *Anouva* لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أنّ قيمة *F* قد بلغت 29.862 بقيمة احتمالية  $sig=0.000$  أصغر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية وهو أنّ الانحدار معنوي لا يساوي الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية؛ لكننا لا نعرف تحديداً كيف أضافت المحددات السلوكية تفسيراً جوهرياً للتباين لذلك نذهب إلى جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار ليتضح لنا ذلك الأمر.

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

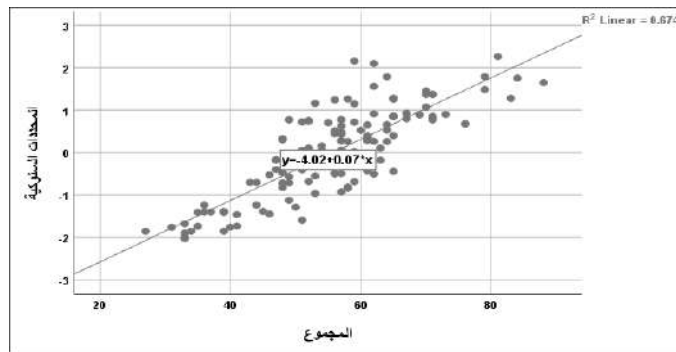
جدول رقم (02): يمثل معاملات الانحدار المتعدد لمحددات السلوك والدرجة الكلية

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة $R^2$	Sig
محددات صعوبات التعلم	المحددات السلوكية	0.039	0.135	0.821	0.674	0.000 داإحصائياً
قيمة الثابت = 23.161						

المصدر: مخرجات برنامج *spss25*

- قيمة اختبار *t* (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.01$ ) حيث قُدرت بـ 0.039 وقُدرت قيمة *B* بـ 0.135

- معامل الارتباط بين محدّدات السلوك والدرجة الكلية وهو 0.821 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.674 معامل التحديد المتعدد ومربع معامل الارتباط المعدل 0.649، وبذلك تفسر المحدّدات السلوكية 82% من تباين درجات محدّدات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة  $sig=0.000$  أصغر من 0.01 وتكون معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت (23.161)+(0.135) المحدّدات السلوكية؛ ويمكن إنشاء رسم بياني باستخدام الأمر *Scatter/Dot* لتوضيح ما تمّ إثباته إحصائياً كالتالي:



المصدر: مخرجات *spss25*

الشكل (1): يمثل شكل الانتشار لتوضيح طبيعة العلاقة بين الدرجة الكلية ومحور المحدّدات السلوكية

رسم توضيحي يمثل توزيع الانتشار للنقاط ويشير إلى أنّ العلاقة خطية وطرية قوية جداً والارتباط الإيجابي (طردى) قوي بين الدرجة الكلية للمقياس وبين المحدّدات السلوكية وهذا يتسق مع شرط الخطية المتطلب لاختبار الانحدار؛ ويتفق مع النتائج أعلاه؛ وبالتالي يمكن عزو هذه النتيجة إلى أنّ للمحدّدات السلوكية إسهام كبير في التنبؤ بمحدّدات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ.

عرض نتائج الفرضية الثانية وتحليلها: نص الفرضية " يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محددات الأداء الأكاديمي"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدار **Enter Stepwise** حيث يتبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لأجل معرفة ما إذا كان يمكننا التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم من خلال محددات الأداء الأكاديمي لدى التلاميذ، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الاختبار والجدول الموالية توضح ذلك:

جدول (04): يمثل نتائج اختبار تحليل التباين *Anouva* لنموذج الانحدار المتعدد

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
محددات صعوبات التعلم	الانحدار	13879.799	9	2313.300	75.393	0.000 دال إحصائياً
	الخط	4080.886	130	30.683		
	الكلية	17960.686	139			

المصدر: مخرجات برنامج *spss<sub>25</sub>*

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن: نتائج تحليل التباين الأحادي أنوفا *Anouva* لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيمة *F* قد بلغت 75.393 بقيمة احتمالية  $sig=0.000$  أصغر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية وهو أن الانحدار معنوي لا يساوي الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية؛ لكننا لا نعرف تحديداً كيف أضاف محددات الأداء الأكاديمي تفسيراً جوهرياً للتباين لذلك نذهب إلى جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار ليتضح لنا ذلك الأمر.

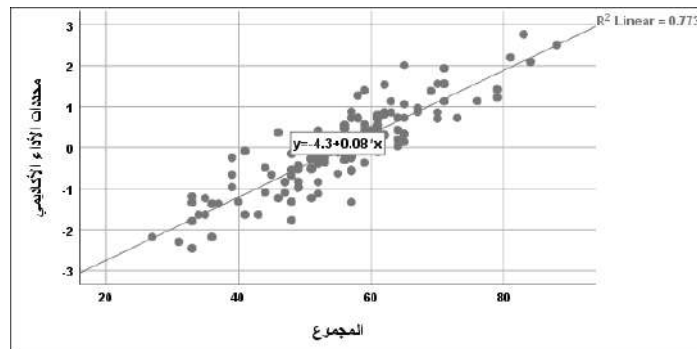
جدول رقم (05): يمثل معاملات الانحدار المتعدد لمحددات الأداء الأكاديمي والدرجة الكلية

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة $R^2$	Sig
محددات صعوبات التعلم	محددات الأداء الأكاديمي	5.564	3.008	0.879	0.773	0.000 دال إحصائياً
قيمة الثابت = 13.173						

المصدر: مخرجات برنامج *spss<sub>25</sub>*

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:  
 - قيمة اختبار *t* (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.01$ ) حيث قُدرت بـ 5.564 وقُدرت قيمة *B* بـ 3.008  
 - معامل الارتباط بين محددات السلوك والدرجة الكلية وهو 0.879 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.773 معامل التحديد المتعدد ومربع معامل الارتباط المعدل 0.763، وبذلك تفسر محددات الأداء الأكاديمي 88% من تباين درجات محددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة  $sig=0.000$  أصغر من 0.01 وتكون معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت

(13.173)+(3.008) محددات الأداء الأكاديمي؛ ويمكن إنشاء رسم بياني باستخدام الأمر Scatter/Dot لتوضيح ما تم إثباته إحصائياً كالتالي:



المصدر: مخرجات spss<sub>25</sub>

الشكل (2): يمثل شكل الانتشار لتوضيح طبيعة العلاقة بين الدرجة الكلية ومحور محددات الأداء الأكاديمي

رسم توضيحي يمثل توزيع الانتشار للنقاط ويشير إلى أن العلاقة خطية وطرية قوية جداً والارتباط الإيجابي (طردى) قوي بين الدرجة الكلية للمقياس وبين محددات الأداء الأكاديمي وهذا يتسق مع شرط الخطية المتطلب لاختبار الانحدار؛ ويتفق مع النتائج أعلاه؛ وبالتالي يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن محددات الأداء الأكاديمي يساهم كبير في التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ.

عرض نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها: نص الفرضية " يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من خلال محور محددات الإدراك والحركة"، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدار Enter Stepwise حيث يتبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وذلك لأجل معرفة ما إذا كان يمكن التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم من خلال المحددات الإدراك والحركة لدى التلاميذ، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الاختبار والجداول الموالية توضح ذلك:

جدول (06): يمثل نتائج اختبار تحليل التباين Anouva لنموذج الانحدار المتعدد

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	Sig
محددات صعوبات التعلم	الانحدار	12311.435	9	1367.937	31.479	0.000 إحصائياً
	الخط	5649.251	130	43.456		
	الكلية	17960.686	139			

المصدر: مخرجات برنامج spss<sub>25</sub>

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن: نتائج تحليل التباين الأحادي أنوفا Anouva لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيمة F قد بلغت 31.479 بقيمة احتمالية sig=0.000 أصغر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية وهو أن الانحدار معنوي لا يساوي

الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية؛ لكننا لا نعرف تحديداً كيف أضافت محددات الإدراك والحركة تفسيراً جوهرياً للتباين لذلك نذهب إلى جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار ليتضح لنا ذلك الأمر.

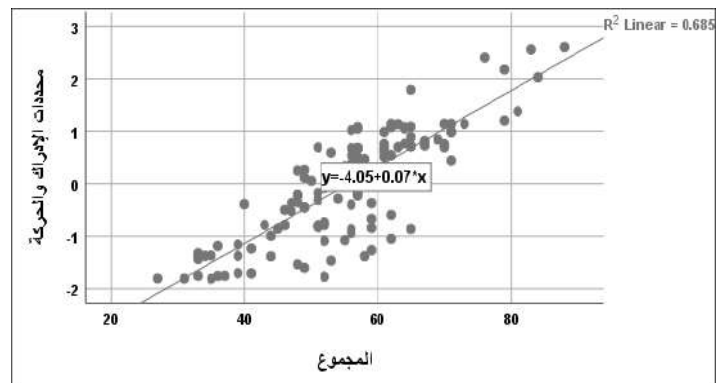
جدول رقم(07):يمثل معاملات الانحدار المتعدد لمحددات الإدراك والحركة والدرجة الكلية

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة R <sup>2</sup>	Sig
محددات صعوبات التعلم	محددات الإدراك والحركة	1.128	0.966	0.828	0.685	0.000 داإحصائيا
قيمة الثابت = 24.743						

المصدر: مخرجات برنامج spss<sub>25</sub>

من خلال الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- قيمة اختبار t (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.01$ ) حيث قُدرت بـ 1.128 وقُدرت قيمة B بـ 0.966
- معامل الارتباط بين محددات السلوك والدرجة الكلية وهو 0.828 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.685
- معامل التحديد المتعدد ومربع معامل الارتباط المعدل 0.664، وبذلك تفسر المحددات الإدراك والحركة 83% من تباين درجات محددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة  $\text{sig}=0.000$  أصغر من 0.01 وتكون معادلة خط الانحدار=قيمة الثابت  $(24.746)+(0.966)$  محددات الأداء والحركة؛ ويمكن إنشاء رسم بياني باستخدام الأمر Scatter/Dot لتوضيح ما تم إثباته إحصائياً كالتالي:



المصدر: مخرجات spss<sub>25</sub>

الشكل (3): يمثل شكل الانتشار لتوضيح طبيعة العلاقة بين الدرجة الكلية ومحور المحددات الأداء والحركة

رسم توضيحي يمثل توزيع الانتشار للنقاط ويشير إلى أن العلاقة خطية وطرية قوية جداً والارتباط الإيجابي (طردى) قوي بين الدرجة الكلية للمقياس وبين المحددات الإدراك والحركة وهذا يتسق مع شرط الخطية المتطلب لاختبار الانحدار؛ ويتفق مع النتائج أعلاه؛ وبالتالي يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن محددات الإدراك والحركة إسهم كبير في التنبؤ بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ.

## خاتمة:

ختاماً يمكن القول أنه ليس من السهل دائماً تحديد صعوبات التعلم بسبب الاختلافات الواسعة ولا يوجد أي أعراض موحدة يمكن اعتبارها دليلاً على وجود مشكلة. ومع ذلك فإن بعض علامات التحذير هي أكثر شيوعاً من غيرها؛ ومما سبق يمكن القول بأن الفرضيات تتحقق تكليها حيث أن المحاور الثلاثة قد ساهمت في التنبؤ بشكل واضح وكبير ومتباين بمحددات صعوبات التعلم الدراسية التي تواجه تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور لدى التلاميذ، حيث نسبة التنبؤ بمحددات السلوك بلغت 82% ونسبة التنبؤ بمحددات الأداء الأكاديمي بلغت 88% بينما بلغت نسبة التنبؤ بمحددات الإدراك والحركة 83%؛ إضافة إلى دلالة النتائج على إمكانية اشتقاق نماذج نظرية للعلاقات ما بين محددات صعوبات التعلم والمحاور الثلاثة، حيث توصلنا إلى المعادلات التالية:

- معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت (23.161) + (0.135) محددات سلوكي.
- معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت (13.173) + (3.008) محددات الأداء الأكاديمي.
- معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت (24.746) + (0.966) محددات الأداء والحركة.

## المراجع المعتمدة:

- 1 سليمان، عبد الرحمان سيد (2014). مناهج البحث. ط1. القاهرة: عالم الكتب.
- 2 العساف، صالح (2012)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ب ط. الرياض: دار الزهراء.
- 3 يوسف، سليمان عبد الواحد (2010). ذوو صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية. ط1. عمان: دار المسيرة.
- 4 الغامدي، ناجي (2000). مدى فاعلية برنامج إرشادي في تنمية دافعية الإنجاز لذوي صعوبات التعلم الأكاديمي بالمرحلة الابتدائية بمحافظة جدة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى: كلية التربية.
- 5 ريان، علي تهامي علي (2013). فاعلية برنامج تدخل مبكر لتنمية مهارتي الوعي الصوتي والإدراك البصري لدى الأطفال المعرضين لخطر صعوبات القراءة والكتابة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى: كلية التربية.
- 6 الصمادي، علي محمد وصياح إبراهيم الشمالي (2017). المفاهيم الحديثة في صعوبات التعلم، ط1، عمان: دار المسيرة.
- 7 العزازي، هند عصام (2014). صعوبات التعلم والخوف من المدرسة. ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- 8 مراكب، مفيدة (2010). الكشف المبكر عن صعوبات التعلم المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية (نموذج صعوبات القراءة مقارنة معرفية- تربوية). رسالة ماجستير منشورة، عنابة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 9 أبو شعيرة، خالد محمد (2015). صعوبات التعلم بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- 10 سالم، محمود عوض الله وآخرون (2006). صعوبات التعلم التشخيص والعلاج، ط1، عمان: دار الفكر.
- 11 أبو رزق، محمد مصطفى (2011). السمات الشخصية المميزة لذوي صعوبات التعلم وعلاقتها بالانتباه وبعض المتغيرات. رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة: كلية الدراسات العليا.
- 12 مجيد، أثمار شاكر (2013). خصائص الأطفال ذوي صعوبات التعلم في الصفوف الأولية من وجهة نظر معلمهم. مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، ع14، جامعة بابل، 186-203.

## The effect of sophistry on pragmatic humanity between the application of relativism and the activation of human goals in Ferdinand schiller's philosophy.

Gherbi soumia, mohammed ben ahmed university, oran2.

boukrela zouaoui, mohammed ben ahmed university, oran2

تاريخ الإرسال:

تاريخ النشر:

### Abstract:

The humanity advocated by Ferdinand Schiller was a significant moral place, in harnessing the interests of individuals and to serve life and science, and his ideas gained reforms in pragmatic philosophy, excluding the negatives of mentality, and the most important areas on which Schiller was focused were the ones that dominated the character. Moral, whether in the theory of knowledge that concerns the problem of truth or in his study of logic, he added besides his studies the human aspect, and has excluded the utilitarian aspect in his interpretation of the philosophy of pragmatic humanity, in this way we find him interested in humanity, and one of the most important The basic foundations on which Ferdinand Schiller based his philosophy is that effective role established and manifested in Protagoras's thought of making man the measure of all things. The study that we referred to aims to survey the interest of pragmatism philosophy on the moral and human aspect because of its concern for, but the pragmatist thought may not be free of opposition and criticism, due to the promotion of the principle of relativity and making utilitarian effect an absolute characteristic, Schiller's distinction from his predecessors is that he is given priority to the human element and its application in various cognitive and moral aspects such as human will, human logic, and truth, and this is one of the most important differences that Schiller differed from the rest of the pragmatists.

**Keywords:** relativism; pragmatism; utility; experience; humanity

### ملخص:

شكلت الإنسانية التي نادى بها فرديناند شيلر مكانة أخلاقية معتبرة ، في تسخير مصالح الأفراد ولخدمة الحياة والعلم واكتسبت أفكاره إصلاحات في الفلسفة البراجماتية مستبعدة في ذلك سلبيات النزعة العقلية ، وأكثر المجالات التي كان شيلر منصبا عليها هي ما غلب عليها الطابع الأخلاقي سواء في نظرية المعرفة التي تخص مشكلة الصدق أو في دراسته للمنطق فقد أضفى إلى جانب دراساته الجانب الإنساني ، وقد استبعد الجانب النفعي في تفسيره لفلسفة الإنسانية البراجماتية، وعلى هذا السبيل نجده يهتم بإنسانية الانسان ،ومن أهم المرتكزات الأساسية التي استند إليها فرديناند شيلر في فلسفته هو ذلك الدور الفعال الذي أرسته السفسطائية وماتجلى في فكر بروتاغوراس بجعله الإنسان مقياس الأشياء جميعا.، وتهدف الدراسة التي أشرنا إليه إلى استبيان اهتمام الفلسفة البراجماتية بالجانب الأخلاقي والإنساني وذلك لاهتمامها بالإنسان وقيمه وتعزيز دور المنفعة لمواكبة متطلبات العصر ، إلا أن الفكر البراجماتي قد لا يخلو من المعارضة والنقد، نظرا لتعزيز مبدأ النسبية وجعل الأثر النفعي صفة مطلقة ، ومما يميز شيلر عن سابقه من البراجماتيين يتمثل في منحه أولوية العنصر الإنساني وتطبيقه في

مختلف الجوانب المعرفية والأخلاقية كمثل الإرادة الإنسانية، والمنطق الإنساني، والحقيقة، كما يعد هذا السبيل من أهم الفروقات التي اختلف عنها شيلر عن بقية البراجماتيين.  
**كلمات مفتاحية:** الإنسانية؛ البراجماتية؛ السيكلوجية؛ الحقيقة؛ النسبية.

## 1.Introduction:

English and American philosophies have had a great impact on Western philosophical thought and this effect lies, in the fact that their interest in man and his values in society and his personal interests, and this feature is one of the characteristics of pragmatic thought and its spread in the twentieth century, where we find philosophers and thinkers like Ferdinand Canning Scott Schiller\* is one of the British pragmatic philosophers who presented perceptions related to man and humanity, and as a philosopher his thoughts were with American pragmatic philosophers like William James\* where he was in intellectual contact with American philosophers, as Schiller as a philosopher. They have formed a human intellectual movement in the 16th century, most notably Petrarch, Irazam, Boudé and other human pioneers who have sought to draw attention to human beings and to remind them of human actions in life, and they have defended human liberation. Humanity and its addition to pragmatism philosophy as an advantage and a characteristic that works to advance humanity and at the same time keep pace with the problems of man to the problems of his time, in which Schiller took a psychological approach in his study of man and his benefits and in subjecting him to the experience that brings him to change for the better, but Schiller's work It has been full of many aspects of philosophy and varied where his interest in logic was focused and his writings yielded a number of philosophical studies and is famous for his author on humanism, and in this regard we tried to questionnaire the perception that Schiller gave to human pragmatism, especially in his emphasis on experience and reality, His intellectual efforts were focused on his attempt to bring the element of pragmatism humanity to the world and to establish the utilitarian effect of his study, which coincided with the American philosopher William James in his founding of the Pragmatism, where both the philosophers Schiller and James continued their intellectual careers adopting that pragmatic thought, but that effective role of Schiller towards humanity was drawn up with the theme "The concept of humanity by Ferdinand Schiller", and in this regard we tried to shed light on a bright aspect of Ferdinand Schiller's philosophy and his vision of humanity as a moral act. This tendency is in response to traditional metaphysical tendencies and what Schiller wanted to evoke and clarify within the framework of the knowledge field is a questionnaire of the position of pragmatism of morality and perhaps the most important motives that paved the way for the movements this subject that concerns humanity is to try to know the impact of the tower And its resonance in the moral thought and its values and its association with the reality of human humanity and here made Schiller the subject of humanity the focus of his thinking and his keen attention and the control of this moral aspect on his various ideas, especially his idea of the pragmatism that he was about to defend and what caught our attention is Schiller's attempt to present it The element of humanity and its priority on pragmatism, contrary to what the philosopher William James called for in its construction of the Towering Edifice and confining the pragmatic attitudes of humanity to a narrow range and within the limits of personal interests and benefits, and through Schiller's strong presence on the importance of humanity, we find that the most important thing that raises our questions through the frank excellence dictated by humanism in its concern for individualism is the moral features and virtues that vary from one society to another. Has Schiller been able to put a human side of knowledge alongside it? Did

Schiller present the subject of humanity on the pragmatism? And if this moral conception of pragmatism is added, is he primarily a human philosopher or a pragmatist? In other words, did Schiller embrace the idea of humanity?

## **1-Schiller's position on humanity**

### **1-2 activating the human element philosophically between excavation and revision**

In other words, did Schiller adopt the idea of humanity and its distance from the benefit despite his emphasis on it and its effects on the pragmatic reality, and as a pragmatic philosopher, he kept in his field of philosophical activity the English contribution and its impact on the establishment of the pragmatic heritage in order to preserve the reality and the position of man on the practical level within the framework of the human experience and its importance, and this can be questioned when the presence of English thought in American philosophy as well as witnessed a combination of British and American pragmatism presented by Schiller, which requires a careful study and the accompanying ideas of Schiller in the late ninth century. and the beginning of the twentieth century the demands of the times as well as transformations produced by human problems and reality.

Some of its proponents in England, including Schiller, who had an impact on oxford school, took Ferdinand Schiller's principle of philosophy of ethics, the idea of humanity, and carried philosophical studies that were mostly about pragmatic thought,(badawi,1984,24) which was linked to his role and adhered to the British heritage that adopted sensory experience (atta,2005,25)and from this point on in Schiller's study of humanity, he acknowledged his influence on the spousal movement and established the basis of his philosophy, as well as was influenced by the unique man of logic Sidgwick , where Schiller established, where He founded the son-in-law, In this, some of those interested in pragmatism believe that Schiller suggested to William James to call the Pragmatism a humanity (mehrane,2004,70) On this basis, what cannot be overlooked is that Schiller's attitude on humanity is not considered as a pragmatism, since it focuses primarily on humanity, and gives the pragmatism special qualities that are a little far from life. In man's interest, not in the interest of man, Schiller's vision is credited with having derived his idea from humanity from the sophist of Protagoras, who believes in all faith in change and relativism, and that is why Schiller says that pragmatism is: "A conscious renewal of monetary relativism, a soviet that does not adhere to In a clear direction, it takes a method of disguise in order to persuade the opposite of pragmatism, which claims to have a clear approach" (al-morhidj,2008,26)It is clear from this statement made by Schiller that he has taken a source based on knowledge through the sophist rule that "man is the measure of all things." With regard to his influence on the experience based on the act and the reality he advocates and in terms of the nature of the right to exclude absolute truths, and to take relativism in form and content in the interpretation of things,(huntermed,2007,16) The benefit in Schiller's view is his strong affiliation and his recognition of pluralism and personality, but his ideas on pragmatism were not completed until 1903.

## **2. Schiller's attitude to humanity:**

### **2.1 Schiller's pragmatism and his application to the two doctrines of relativism and voluntarism:**

The term humanity is considered an old word and an idea adopted by intellectuals and philosophers since ancient times. If we refer to some dictionaries, we find that the word "first"



indicates the characteristics of man, (saliba,1982,158) that the concept of humanity means a number of categories that are the qualitative separation of man,(wahba,2007,105) which is considered a higher value in the science of ethics, taking the principle of tolerance and good transactions with the other as an optimal form of human development.(didleh,1992,946) A different culture according to the ease and ambiguity of human nature, which is the main pillar of pragmatism, as it defines the human meaning that expresses the moral image of the individual. As there were two historians who viewed humanity as confined to its existence with the Greek thought that glorified man as the greatest being, and here the thinkers differed in determining its time and the origin of its concept that leads to others and confirm human efforts in order to know its exclusion from all vices(sobhi,2000,103), but in the Renaissance we find that the human trend has renewed the concepts that are ancient Humanity is specialized in response to the Middle Ages, which was characterized by restrictions characterized by its control over the mind and its embodiment, so that it was known at that time stagnation and immobility and humanity as the greatest existence is the sum of the human species and this idea of human orientation played a role in the revival of classical knowledge and human beings played the main role in civilization The Renaissance and humanity as a movement represented by writers, intellectuals and those known as the humanist Francisco Petrarch (1304 74), the founder of this current in terms of the subject of human thought and concern for its existence and the presence of many flags who have reconsidered literature Greek, ancient Latin, and personal thinking, including Erademos Moore, Montagne, Boudé, Kopernik, Shakespeare, and human ideas came to resist conflicts and their early thinkers lived in the 15th century.(hassiba,2009,104)

In the 16th century, the doctrine was characterized by the study of the humanities as a movement that emphasized the superiority of man, for this reason, which is why we see the achievement of humanity at the height of development and advancement because of the science that was the source of the intellectual human mind,(abdelhafid,2000,24) which has shaken the corners of the world, especially the limitations of the Middle Ages, in order to uphold the authority of reason and raise the value of science. The experience of understanding the human world and this is what Schiller was inspired in his studies and intellectual contributions with the pretexts,(suleimane,1998,46) in the words of Emile Brehier, "That pretensions are appropriately assigned to the human way of reaching the truth, you see in it on the contrary something individual and eye That is, the pragmatism focuses on mental activity and the performance of the work on which humanity must be based on its climax and historical development through the generations, and that is why the mind plays a prominent role in all its costs and this is what Schiller emphasized in many of his arguments and discussions. Especially in its violation of natural doctrine"(brehier,1987,162).

## **2.2 The primacy of the human element on the benefit side as a feature of pragmatism:**

Schiller's refusal to apply humanity to utility, which differed from the rest of the Pragmatists, but Schiller's attitude toward humanity as a center of philosophy has led his intellectual adventures to be driven away from our perception of knowledge, and it seems that the first thing Schiller seems in his remarkable convention of pragmatic and humanist thought, which he has issued in his conversations and writings, as a reflection of the primacy of humanity over the Pragmatism.(morris,2011,31) "The Permatian doctrine is narrower than humanism because the former is essentially a theory of knowledge, and the second adds to these theories other theories in metaphysics, ethics, beauty and religion, and the permission of the human doctrine in Oxford, and the Pragmatic doctrine at Harvard(mark,2006,13).

They express one current and one truth" (zidane,2005,175) meaning that the evolution and proof of the English premise played by Schiller is that he was noticing some of the crises that England was going through at the time, as he was writing it in his writings whether in ethics, science or logic or in a variety of areas concerning man and concern for him and give schiller his philosophy of pragmatism with voluntary humanism" as a general meaning on the existence of the queen of will relatively far from all meditation ,that man pays attention to his philosophy of pragmatism with voluntary humanism" as a general meaning on the existence of the queen of will relative away from all meditation and research (theoretical 19) and that the human being pays attention to his philosophy of pragmatism with voluntary humanism" as a general meaning on the existence of the Queen of will relative lyon to all meditation and research(pushinski,1992,160)) and that man pays attention to his philosophy of pragmatism with voluntary humanism. For action and will, all human activities must be understood only by reference to human objectives, but the beliefs we believe in can find their only justification for what is useful to achieve human ends.(aldjarad,2007,39) This investigation of the individual is an expression of Schiller's preoccupations with psychological research and the field of metaphysics must be excluded,(mats,2009,20) despite the fact that the establishment of ideas devoid of human experience and the explanation of metaphysics is a matter of "It is useless, which must be necessary, is the basis for dealing with the Pragmatic doctrine, and what is more useful is that the Pragmatists were in fact while justifying their dissipation, loss and resistance as an end to a position for social progress."(Kenneth,1956,18) It follows that Schiller's point is that the philosophical problem concerns the human being who has the will to understand the world of experience and the value of humanity and that the existence of philosophy lies in the revival and treatment of man,(almorhidj,2008,33) and therefore Schiller's doctrine is considered vital lycee linked to human needs in the cognitive and philosophical field so that his vision of philosophy is linked to the utilitarian effect of man.

He says: "It is philosophy that glorifies oneself by making the abstract idea more useful after it was a vacuum in a narrow demand for the spirit of intellectual coexistence, which is one of the empty problems of the potential and power of thought."(schiller,1994, 33) Schiller seeks to print pragmatism in a human nature, as it was not limited to the pragmatic philosophy of its ideas towards Schiller's thought until 1891, and he did not begin to declare him as a full-meaning pragmatist until 1903, but he calls the Pragmatist by another name, the tendency.(puchinski,1992,160) Humanity, through philosophical problems, found a human suffering in which Schiller expanded the idea of pragmatism as a concern for the human person in terms of his work and interests, so that Schiller's view of American pragmatism was a positive view, thanks to which he became famous in contemporary philosophy as the leader of pragmatism in England, but the question that arises here is why humanism? As the founder of human istic ideas, believed that all actions and ideas are man-made and the resulting work and the management of his actions and needs must abide by the laws that Schiller called axioms, so that human thought can carry out clear goals of human value.(othmane,1958,92) On human thought is like a "protagure" as a conscious renewal of monetary relativism, and the slogan of Protagoras in his view is the fruit of a rich human experience and this intellectual movement initiated by the Sophists is an effective means in the construction of schiller's humanity, which resists the subtlety and rejected by Protagoras,(badawi,1984,43) but Schiller in his promotion of humanity may be very dinyed and that in Human evolution is a one-way reality path for an ever-underrepresented world that completes itself with personal initiatives.(mehrane,2004,72) In any case, Schiller recognizes a strike of final salvation, with total consistency, a personal god and a single and the main item of personal idealism, which includes a common agenda, his two main items: "Every

idea should be tested by friction with reality, and every act is a personal act.(othmane,1958;49) Which played a great role and left a clear impact on many philosophers, as Schiller stipulated that productive work should be the first principle of all knowledge, which is human in itself and a vital purpose that achieves a human purpose with the existence of ends that assume mental life, as it is in the human eyes a life of salvation with mental pursuit and will, as the mood intervenes in the creation of metaphysics.(brehier,1987,163) In this regard, William James recalls Schiller's words about his view of the universe. "The world is necessarily what we make, and it is a useless absurdity, to explain it to what it was originally, and what is an isolated being from us, that the world is what is formed, and what it is, and therefore the world is kneading, and it adds that we can learn the limit of flexibility by trying only, and that we must start as if the world is a whole flexible dough and act systematically on this purpose, and only when it is a statement of action, and this is a statement of the situation, and that we must begin as if the world is a whole flexible and systematically act on this basis, and only when it is a statement of the situation,(mostapha,2000,53) and that this is definitely a statement of the situation, and that we must begin as if the world is a whole kind of backwards and we will act systematically on this basis. "Every experience in terms of reality is also realistic, there is no way for man to reach the ultimate truth unless it is based on this foundation," Schiller said. On this basis, a fundamental factor is the connection of psychology in which our feelings are conducted by reality and logic, which is also human.(james,1965,284)

### 3. The impact of sophist on human philosophy:

#### 3.1 Applying human goals to knowledge: human honesty and logic

Through Schiller's evidence, he drew his philosophical and humanistic conceptions through his distinguished readings of philosophers, thinkers, regions such as Sedgwick, Herbert Spencer, Bradley and others who had an effective influence on Schiller's mind. That Schiller's protogoras was truer than Plato' no-one, so schiller believes in the theory of the ego, and his belief seems to be a kind of evolutionary metaphysics, taking spencer differently as a real and irreversible process. From a constantly deficient world complemented by individual and unexpected initiatives, this evolutionary doctrine explains a trend, towards the theory of the ego, that intellectual and free harmony with new interactions that can differ from different worlds, Schiller recognizes a final salvation, perfect harmony and one God."(breheer,1995,163)

Schiller states: "Humanity is a right in itself and it is more philosophically simple that it has taken points: it is simply an understanding of the philosophical problem of human beings' struggle to perceive the world of human mind."(schiller;1993,12) He acknowledges that the Principle of Protagoras may sometimes be paradoxical and contradictory, as it is not mandated under the pretext of believing and acknowledging the authorization of the report as "the independence of the outside world",( morris,2011,26) he adds: "However, The protagoun, being wise and preferring to adopt a human formula, may be ambiguous and ambiguous in a request that has referred to both the subjective and objective factor in human knowledge and the problem with their association with the means."(schiller,1993,33)

Here Schiller sees despite his appeal to the thought of Protagoras, but he carries an exaggeration in interpreting the knowledge of man and taking the side of the means as a maximum goal, and at the same time makes man a standard and this contradiction has occurred in the thinkers of the sophistism, and considering Schiller inspired of He is also a rejection of metaphysics, which he sees with the

thinkers of Pragmatism as of personal and absolute idealism, which is not commensurate with humanity. Schiller sees what is absolutely a threat to the development of pragmatism, and where he has taken relativism as a criterion for everything and to praise its value (mark,2006,134), Schiller draws his vision of thought by saying: "Pragmatic and human thought are only approaches in their own right, as it must not be forgotten that the approaches may only be curved within metaphysics besides accepting them as finality" (schiller,1994,19).

### 3.2 Dye ing the pragmatism of the smile of humanity:

We find that the Pragmatism has addressed issues concerning man and its moral and worldly values, and this is what the Pragmatist doctrine at Harvard, and the human doctrine in Oxford, expressing the features of pragmatic philosophy, and that it is one current and one truth of Schiller and other Pragmatists in their keen interest in human affairs and its inclusion in the philosophical problem, including pragmatism and humanism,(greash,2002,69) and this is what led some pragmatic philosophers, by William James, to consider philosophy as the history of collision. On this basis, James wanted to generalize this philosophical proposition to schiller's concept of humanity, based on the seventh lesson of pragmatism entitled "Pragmatism and humanity."(deledall,1983,149) More clearly human, in line with Schiller's proposal for his human conception, it broadens the scope of this thought, linked to the characteristics and reality of the individual, and Schiller's conclusion is that the requirements of knowledge of sincerity and truth must take a human course in being an untenable and changing quantity of human action, as the truth becomes the reality of anything to do except when it relates to human action(hutin,1963,67) and in this regard, in this regard, Between Schiller the priority of the need for human action rather than the benefit of the right and the view of the right, in this regard, between Schiller and the priority of the need for human action rather than the right, and when the right is considered, the truth becomes the reality of anything to do except when it is related to human action. It's useful. From the earlier quote, Schiller defines those beliefs that ultimately offer human happiness right, while those that do not are false and false, so Schiller has made it somewhat clear that the ambiguity that occurred to silver is useful and that it is necessary to be humanized and not to focus on benefits(randall,1963,153).

### 4.conclusion:

Ferdinand Schiller is one of the philosophers who have called for the application and introduction of humanitarian goals in the field of work, and in doing so seeks to inspire the pragmatism of the human soul, the spirit of will, progress, permanence and optimism, and his philosophy calls for progress in action and experience that is in line with reality, and Schiller explains his position: "With boldness and study, we can make things more shaping than we had imagined, and if we must seek the truth in the future and must satisfy our needs and the human estic view of reality, but the real seeker of the concept of humanity, but the real seeker of the concept of humanity, we can make things more shaping than we could have imagined, and if we must seek the truth in the future, we must seek the truth in the future and must satisfy our needs and the human perspective of reality, but the real seeker of the concept of humanity is the concept of humanity. In various aspects of knowledge, it cannot be a human being that is useful to him, as he must deprive himself of every benefit for the sake of the reality of humanity, and to dismiss the practical results achieved by man to achieve a level of satisfaction and psychological satisfaction, and despite some objections and reactions directed to Schiller's position will continue to have its luminous aspects and that its philosophy still exists so that its horoscope has a human dimension and where change and relativity

were two criteria for success and progress, then humanity believes in many ideas that have many direct results in human life but are not directly in human life but It is not possible to lead to direct results, for example, linking faith with an honest idea with its practical results in order to expand the idea of truth and here shows that difference and exaggeration that humanity does not accept, but what Schiller and the rest of the Pragmatists like William James disagreed about is that he did not sanctify the utilitarian side, and tried to give the element of humanity as a positive and essential element of the features and characteristics of pragmatism and improve its level and it is clear that Schiller is primarily human because he focuses on the aspect that satisfies the individual and secondly because he is influenced by the psychology of the individual and is keen to achieve humanity and its activation in fact.

## 5. Bibliography:

- 1-schiller F. C.s , (1993) studies in humanism machmillan and co limited New York univ , la California.
- 2-schiller F. c. s, (1994)Riddles of sphinx, 1994astudy in the philosophy of evolution ,London.
3. James William(1965), Pragmatist, Tar: Muhammad Ali Al-Arian, (D.I) ,Cairo ,Arab Renaissance Publishing House.
4. Othmane Amine(1958), western thought, issue 8 Schiller, (D.I.), Egypt, House of Knowledge for Printing and Publishing.
5. Ibrahim Mustafa Ibrahim(2000), Critique of Contemporary Doctrines,1ed, Alexandria Dar al-Wafa for The World of Printing and Publishing.
- 6- Breheer Emile(1987), History of Modern Philosophy, Ter: Georget Tarabishi, , Part VII, i1, Beirut, Lebanon. Vanguard Publishing House.
7. Pushinski. E.M(1992), Contemporary Philosophy in Europe, Translation: Ezzat Qarni, (D.I.), Kuwait Al-Ma'ad Publishing House.
- 8-Hamed Suleiman Hassan(1998), studies in European Philosophy,1ed, Damascus, Syria, Aladdin Publishing House.
09. Herman Randall John(1963), Buchler Justas, Introduction to Philosophy, Ter: Melhem Korban, (D.I.), Cairo, Franklin Printing and Publishing Institution.
10. Zidane Mahmoud Fahmy(2005), William James,1ed, Alexandria, Egypt Al Wafa House of Printing and Publishing.
11. Mahmoud Sobhi Ahmed(2000), Safaa Jaafar Abdul Salam, philosophy of civilization( Islamic, Greek, Western), (D.I.), Alexandria, University Knowledge House.
12. Abdel Hafid Mohamed(2006), Philosophy and Humanism, (Burjalati Thought is a model), Alexandria,(d.t) Egypt Al Wafa Publishing House.
13. Atta Ibrahim Mohammed(2005), Bin Ibrahim Hafez Abdullah, Curriculum Philosophy ,( D.I), Cairo Egyptian Renaissance Publishing Library.
14. Mats Rudolf(2009), English Philosophy in 100 Years, T: Fouad Zakaria,2ed, Alexandria, Egypt Dar al-Wafa for The World of Printing and Publishing.
15. AlMorhidj Ali Abdelhadi(2008), Pragmatic Philosophy, its origins and principles with an analytical study in the philosophy of its founder Charles Pierce, 1ed,Beirut Scientific Book House, Printing, Publishing and Distribution.
16. Mehrane Mohamed, Madiane Mohamed(2004), Introduction to Contemporary Philosophy, D.I,Cairo Printing and Publishing House.

- 17- Morris Charles(2011), *Pioneers of Pragmatic Philosophy*, Tr: Ibrahim Mustafa Ibrahim, (D.I.) ,Alexandria. Al-Ma'ad Publishing House.
- 18.Huntermed, *Philosophy*(2007), *Its Types and Problems*, Translated by Fouad Zakaria, 1ed, Cairo, Egypt's Renaissance of Printing and Publishing.
- 19- al-Jarad Khalaf(2007), *Philosopher's Dictionary*,1ed, Beirut, Lebanon ,University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
- 20- Hassiba Mustafa(2009), *Philosophical Dictionary*,1ed, Amman Jordan Osama Publishing and Distribution.
- 21- Saliba dJamil(1982), *Philosophical Dictionary in Arabic, French, English and Latin*, (D.I.), Beirut, Lebanon, Lebanese Book House.
- 22- Wahba Morad(2007), *Philosophical Dictionary, Dictionary of Philosophical Terms*,5ed, Cairo, Modern House of Qabba For Printing, Publishing and Distribution.
23. Badawi Abderrahmane(1984), *Encyclopedia of Philosophy*,2ed, Beirut, Lebanon, Arab Foundation for Studies and Publishing.
24. El Haj Camille(2000), *The Easy Encyclopedia of Philosophical and Social Thought*,1ed, Beirut, Lebanon Library of Lebanon Publishers.
25. Dedleh Julia(1992), *Dictionary of Philosophy, Arabization: François Ayoub, Eli Najm, Michel Abi Fadel*,1ed, Beirut, Lebanon, LaRose Publishing House.
- 26-schiller F.c.s, *Riddles of sphinx, a study in the philosophy of evolution*, d.t, London,
- 27- Winetroutr Kenneth(1956), *aspects of f c s concepts of truth , educational theory*,d.t.
- 28- mark Joseph(2006), *porrovecchio ,f c s and the style of pragmatic human ,caroll college ,Oregon state university of pitts burgh*.
- 29- Brehier emile(1995), *histoire de la philosophie, xxe, siecle idea ,France, cereés, editon ,p u f*.
- 30- Deledalle gerard(1983), *la philosophie americaine*,1ed,paris, premeries dominique, greniant,.
- 31- greash Jean (2002), *le buisson ardent et les lumiers de la raison, l invention de la philosophie de la religion , tome :2*, Paris ,les editions cerf.
- 32- Hutin serge(1963), *la philosophie anglaise et americaine*, 2<sup>eme</sup> ed.Paris, France, p.u.f.

## 6.Appendices:

### (a)\*the Life of the Philosopher Ferdinand Schiller:

Like the permaturity of England Schiller, he also went through stages during his life as his colleague William James, whose full name was Ferdinand Scott Ferdinand Canning Scott, and this contemporary philosopher, North Germany, was born in Attensen in 1991. 864, lived in England and learned in her schools, spent a long time in universities, moved between England and America and studied in Oxford, where he received a Doctorate in Science in 1906, and was in constant contact with the philosopher James in America, where they were known at the time. Influenced by psychology as a principle through which they founded their pragmatism, Schiller worked as a lecturer in logic and metaphysics at Cornell University in New York, and away from studying and

teaching was closer to Schiller's nature of sports, and after his studies at Oxford and as his principal residence he died in Los Angeles, California, in 1937.

### **Ferdinand Schiller's works:**

Schiller's 1903 author, "Humanism", or so-called humanism

Philosophical Research (i2 in 1912) Studies in humanism 1907

Mock Logic 1912 (i2 in 1921) formal logic

Logic for use (1929) logic for use

Introduction to the Ardis theory in Knowledge (1929)

Sphinx puzzles by one cave dweller (1910)

Riddles of the sphinx revised edition

Axioms as confiscations (1902) (article in "Personal Idealism" published by H. Sturt

Plato or Protagoras (1908)

Problems of faith (1924) (T2 in 1921) problems of belief

Ferdinand Schiller's "Why Humanism" (1924), "Reality and Idealism" (1892) was reprinted in his book Humanism.

Should philosophers differ? (1934) must philosophers disagree

Articles entitled: Tantalos or The Future of Man (1924) Tantalus, or the future of man

Doctrine of improving breeds and politics Eugenics and politics.

Cassandra or The Future of the British Empire (1926) Cassandra or the future of the British Empire.

Pragmatic doctrine in the British Knowledge Service 1929.

Logic applied: Introduction to voluntary theory of knowledge 1929.

Social decomposition and reform caused by the science of improving breeds 1932.

**(b)-\*William James** Born on January 11, 1842 in New York, of Irish descent, his father was such a religious figure that he greatly influenced his upbringing, acquired science and studied in many schools and studied some sciences such as natural sciences, he learned while at the Faculty of Paris some works in psychology, and it took a long time, and then his wide fame in psychology in America began in 1867, and then he was appointed as a doctor, and for his deteriorating health conditions was not practiced. He became a leading psychologist at Harvard in 1864.

**Author William James** :The most popular book was the one that spoke about psychology in 1892.

- Summary of the "Principles of Psychology" course

- "Psychological conversations to teachers in 1899" talks to teachers on psych"

- The will to believe and other attempts 1897
  - Diversity of religious test 1902
  - Lecture entitled "The Kinds of Religious Experience 1906"
  - A well-known book, "Pragmatism", 1907, he gave eight lectures at the Lowell Institute in Boston under the title pragmatism
  - "Philosophy of Experience", 1910
  - "Some problems of philosophy some problems of philisophy published by Ralph Perry in 1912".
  - "Religious Experience" 1908
  - "The Meaning of Honesty" 1909, lectures entitled "Multiple Universe" .
- (c) \***John Dewey**, an American philosopher, one of the most prominent founders of pragmatism philosophy (born in 1859, 1952), was educated in America and then worked as a professor of philosophy at Columbia University and followed the ideas of Charles Pierce and William James, and was influenced by the culture of his community, which He made him pay attention to the educational and educational aspect, and saw that the latter is a way forward, as Dewey was interested in the field of natural sciences, as Don Dewey studied several philosophies such as modern idealism, and at the same time sought to attack metaphysical ideas, and he has several works and philosophical studies, including the author of School, society, child and curriculum, democracy and education, experience and education, how to think, human nature and education and its author entitled Certainty, reconstruction in philosophy and other works.



# The Good, The Bad, and The Ugly Governance – The Jungle Context

Youcef J-T. ZIDANE, Cread

تاريخ الإرسال:

تاريخ النشر:

## Abstract

This article presents briefly the theory of the concept “good governance” as promoted by the international development communities, addition from the author in his contemporary standpoint, emphasising the implications of governance and management in an underdeveloped country (Algeria, in this paper case); which he considers as a jungle setting (based on his own experience and perception). Knowing that the World Bank comes with this concept first, this explains the extent to which it is embedded in the neoliberal development approach. The good governance concept is discussed with regard to its peculiar understanding of participation and democracy. The article discusses the pillars (principles) of the good governance and its base which is trust (value). In addition, a discussion about Information and Communication Technologies (ICT), digitalisation and digitization which area must to insure the implementation of the good governance due to the increase of complexity (i.e. systems complexity, social, economic, financial, etc.). In the discussion part, the paper presented the administrative and political systems in Algeria in brief. The author criticized the current status-quo, where he described the injustice in the governing way. Then, he gives suggestions for radical reforms and radical changes within the Algerian administrative and political systems. In its conclusions, the article stresses the need to consider the good governance approach to development and local politics according to the culture of the Algerian society, which is summarized concisely in the “Declaration of the 1<sup>st</sup> November 1954”, which considers social equity, political protest, social mobilization and politicization as essential conditions for social transformation and democratic vivacity. Actually, Algerian political and administrative systems are using the concept of bad, ugly, antiquated, old-fashioned, out-dated, archaic governance in managing the affairs of the Algerian citizens and the country as a whole. Anyone can see the outcomes easily!

**Key concepts:** Good Governance, Algeria, the “Declaration of the 1st November 1954”, Radical reforms, Radical changes, Injustice.

## ملخص:

يعرض هذا المقال بإيجاز نظرية مفهوم "الحكم الراشد" كما روجت له مجتمعات التنمية الدولية، إضافة لوجهة نظر المؤلف من وجهة نظرية معاصرة، مؤكداً على تداعيات الحكم والإدارة في بلد سائر في طريق النمو (الجزائر في هذه الحالة البحثية)؛ التي يعتبرها بيئة غير منظمة (بناءً على خبرته الخاصة وإدراكه). مع العلم أن البنك الدولي هو من طرح هذا المفهوم أولاً، فإن هذا يفسر إلى أي مدى يتم تضمينه في نهج التنمية النيوليبرالية. وفي المقال تتم مناقشة مفهوم الحكم الراشد من حيث فهمه الخاص للمشاركة والديمقراطية. يناقش المقال أركان (مبادئ) الحكم الصالح وأساسه الثقة (القيمة). بالإضافة إلى ذلك، نقاش حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والرقمنة التي يجب أن تضمن تنفيذ الحوكمة الرشيدة بسبب زيادة التعقيد (أي تعقيد الأنظمة، الاجتماعية، الاقتصادية، المالية، إلخ). وعرضت الورقة في جزء المناقشة الأنظمة الإدارية والسياسية في الجزائر في سطور. وانتقد المؤلف الوضع الراهن، حيث وصف الظلم في طريقة التسيير. ثم قدم اقتراحات لإصلاحات جذرية وتغييرات جذرية في الأنظمة الإدارية والسياسية الجزائرية. يشدد المقال في استنتاجاته على ضرورة النظر في مقاربة الحوكمة الرشيدة للتنمية والسياسة المحلية وفق ثقافة المجتمع الجزائري، والتي تم تلخيصها بإيجاز في "إعلان الأول من نوفمبر 1954"، الذي قدم سندا في العدالة الاجتماعية والحكم السياسي، التعبئة الاجتماعية كشرطين

أساسيين للتحويل الاجتماعي والحيوية الديمقراطية. في الواقع، تستخدم الأنظمة السياسية والإدارية الجزائرية مفهوم الحكم غير المنتظم، العتيق، القديم، العتيق في إدارة شؤون المواطنين الجزائريين والبلد ككل، ويمكن لأي شخص أن يرى النتائج بسهولة.

## 1. Introduction

Confucius said “If you lead the people with correctness, who will dare not be correct?” The concept of governance and leadership are knotted. Good governance and leadership is critical for the achievement of the outcomes and results. It is often said that no nation can develop beyond the level of its leadership, and the leadership’s ethical or unethical behaviors are reflected on the whole nation, the nation is mirror reflecting the image of the leader. However, no society can build a nation without ethics. Because corruption and nepotism are as cancer, and where corruption flourishes, honor fades; and when dishonor is admired, that mean integrity has expired.” Above the ethical part, the visionary part. Leader should have vision and be long-term oriented, the leader should inspire and motivate the group he/ she is leading to a certain well-defined vision. Leader is called leader, is just because he/ she is leading those following him/her to certain direction, and if the direction is not known while leading, it means that the one is leading should not be leading.

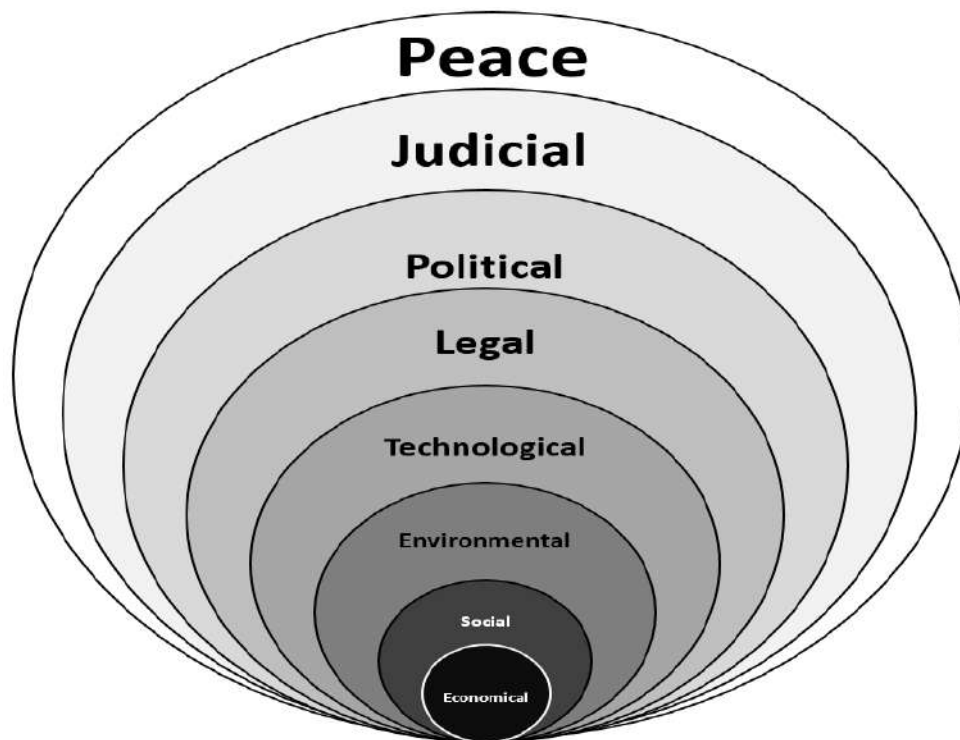
The notion of “good governance” implies the special place given to the State (Vilone, 2020). The principles of a prosperous state are summarized under the term “good governance”. These include no corruption of any kind, a constitutional state with separation of powers. The rule of law and in particular judicial independence are essential for economic success (Meyer, 2020). Decentralization helps to improve good governance (Engdaw, 2021). And totalitarian centralized administrative system leads to bad governance, reflection from the case of this paper, which is Algeria.

Algeria is republic democratic popular state, where being a republic and in the same time being a democratic popular sound ironic, which is not the case. Republic means that the laws of the republic rule the state and all affairs of the citizens. This is the case of the republic of Plato, the Socrates’ viewpoint in Colaiaco (2013), also Coulter (2011) in her book Demonic where she explains the differences between a republic state and democratic state. In a republic for example, any deviation from the head of the state will be stopped by other institution, and separation of powers and power stops power (de Secondat Montesquieu, 1860). Consequently, who ever on the head of the state, democrat or dictator, he or she will be obliged to follow the laws of the republic and lead with respecting them, and any nonconformity from the head of the state will be redressed from other powers (legislative and judicial powers). In the republic the law is above all and even above the head of the state. Democratic popular state is based on election, a person can be elected as the head of the state, or political party. In an absolute democratic state, the elected person or party, can make radical changes and lead in the direction he/she/they want(s) best example maybe Hitler and his political party. Theoretically speaking, being a republic and democratic state in the same time is an advantage; in a way that all leaders (municipality, province, state, etc.) are preselected based on standards and measures before the step of electing the final one. Moreover, the elected one even elected democratically, does not mean he/she/ they has/have the full authority to lead in any direction, but he/she/ they are under

the rule of law, and they can be stopped by others power such as judicial or legislative institutions. In this paper, I will try to reflect some selected principles of good governance on the Algerian context.

## 2. What is Good Governance

Peace! The most important and basic needs of citizens of any nation is security at first, especially of life and property; justice for all including social equity; jobs and welfare; pride and dignity and lot of more. The responsibility of nation government including all its institutions is to protect life and property of each and every citizen. Figure 1 is the author's perspective regarding the priority of healthy nation. In democracy, citizen's right of liberty, life and pursuit of happiness can be secured only through rule of law, thus justice is second priority after security and settling peace. There is no one above the law; even the head of the state and the government are not above the law.



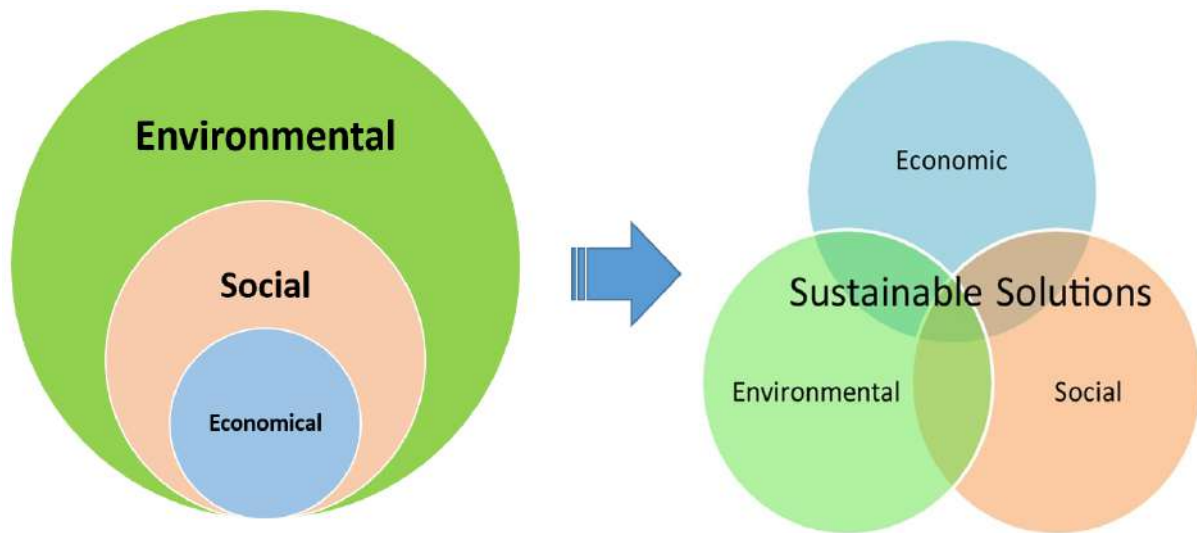
**Figure 1:** Nation Onion and its layers.

The state should have a system where politicians and legislators can progress from the base to the top of the pyramid based on their competences (elites through political movement); this is the case of democratic nations and not bureaucratic governmental system (*e.g.* Algerian political system), where almost if not all the political and administrative positions are assigned to individuals without electing them. Democracy allows political movement for the outstanding individuals (true elites), who excel in their actual positions to be promoted to the next level based on votes and not designations.

Technology use is from high importance, if not saying indispensable for any nation nowadays. With the increase of the complexities of the different sectors and systems in the

society, it will be very hard to manage most problems and dealing with them proactively. Digitalization and digitization are more than necessary, in our present days; that is due to the increase of complexity in managing all sectors.

When it comes to the last three layers of the ‘nation onion’, the social, environmental, and economical layers; that would be better to treat them as one set, which is sustainable development as shown in figure 2 (UNWCED, 1987).



**Figure 2:** Sustainable Development.

The last three decades have observed a flood in publications on the subject sustainability and sustainable development, to the extent where sustainability as science is often seen as a distinct field (Komiyama and Takeuchi, 2006). However, sustainability remains an open concept with countless interpretations and understanding (Purvis *et al.*, 2019).

The principal inspiration came from the Brundtland Report of 1987. Where sustainability is defined as “meeting the needs of today without compromising the ability of future generations to meet their own needs”(UNWCED, 1987). Stated another way “Humanity has the ability to make developments sustainable to ensure that it meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs”(UNWCED, 1987).

Food, water, shelter, and clothing are “basic needs” on which there is universal agreement. There is also general agreement that all individuals should have access to proper sanitation, primary and secondary education, and healthcare. Current discussions of sustainability also include items such as: a) a clean, healthy, and appealing environment, b) meaningful and rewarding work, and c) full participation in a just and equitable society (Messerli *et al.*, 2019). Sustainable Development is globally a major concern. In order to achieve its goals, at all levels, from national to local, strategies of sustainable development, with clear vision, goals, objectives, principles, action plans and precise responsibilities have to be developed. The role of good governance in relation to sustainable development strategies is to provide the necessary strategic framework for a common long-term commitment concretized in strategic objectives,

policy integration mechanisms in terms of vertical and horizontal coordination, transparent public consultation and participation processes and engagement (Kardos, 2012). Thus, we need a good governance to grasp the sustainable development.

The term good governance was coined around 1980s and was initially rooted on the historical conditions set by international donor agencies, countries and institutions to connect aid conditional upon reforms on how state affairs are run in the recipient country. Throughout the historical period of the 1980s and the 1990s, donors such as the International Monetary Fund, the World Bank, and the United States, have been insisting upon performance and good governance as a prerequisite for aid (Nanda, 2006).

From an ethical standing point, and at the outset, it needs to be appreciated that the concept of good governance connotes certain value assumptions because of the word 'good'. The word 'good' carries an innate sense of judgment, *i.e.* what is right against what is wrong; what is just against what is unjust; what is fair against what is unfair; what is moral against what is immoral; such that a deed that is judged as just, fair, right or moral is termed as good. With its value connotation, good governance is the right or just or moral judgments made by those exercising authority in the public interest. Public interest, in this context, means an aggregation of the interests of the many, but certainly not of all.

The World Bank identified the following indicators of good governance (Kaufmann and Kraay, 2007):

- Legitimacy of the political system which can be best achieved through regular elections and political accountability. This implies limited and democratic government.
- Freedom of association and participation by various socio-economic, religious, cultural, and professional groups in the process of governance.
- An established legal frame work based on the rule of law and independence of the judiciary to protect human rights, secure social justice, and guard against exploitation and abuse of power.
- Bureaucratic accountability, including transparency in administration.
- Freedom of information and expression needed for knowing governmental policies and their evaluation.
- A sound administrative system leading to efficiency and effectiveness.
- Cooperation between the government and civil society organizations.

Concisely, the World Bank considers the concept of good governance as associated with efficient and effective administration in a democratic context.

Good governance is characterized by being value-oriented, is subjective and very dynamic. It presents different aspects for different people and societies at different periods. However, there are some characteristics that any discussion on the concept of good governance can be incomplete if not covered.

Good Governance must be focused on the primary function of the government, *i.e.* the maintenance of law and order through: Policing - Protecting citizens from fellow citizens (a neighbor against his or her neighbor). Military - Defending citizens from potential foreign threats. Administration of justice through the court system, and. Ensuring welfare of the economically and socially weaker sections of society in terms of provision of safety net for them from the taxes collected (Keping, 2018).

The concept is related to the responsibility of governments and governing bodies to meet the needs of the masses. The central focus is to see how the government enables, simplifies and authorizes its people, regardless of differences of caste, creed, class, and political ideology and take certain decisions which will be in their best interest. It aims to promote and sustain holistic and integrated human development. Good governance is significant in public institutions to conduct and manage public affairs and resources to guarantee human rights in free of abuse and corruption, and with due regard for the rule of law. It is significant because it promises to deliver on the promise of human rights: civil, cultural, economic, political and social rights. Good governance is thus, a function of installation of positive virtues of administration and elimination of vices of dysfunctionalities.

Some selected principles of good governance from the author (Figure 3):



Figure 3: Good Governance Pillars (principles) and its base (value).

While Governance is the dynamic exercise of management power and policy, Good governance is concerned with the manner in which power is exercised in the management of a country's economic and social resources for development. Good governance is significant in

public institutions to conduct and manage public affairs and resources to guarantee human rights in free of abuse and corruption, and with due regard for the rule of law.

### 2.1. The First Pillar: Visionary, Sustainability & long-term orientation

Leaders should have a broad and long-term perspective on good governance and sustainable development orientations. Leader should be visionary, idealistic in building his vision (Figure 4). When it comes to the vision, it should be built with respect to the socio-cultural dimensions. The leader should use what he/she has on hand to design his vision from human resources and competences.



Figure 4: Vision, Mission, and Core Values.

I will go in the direction how to design a vision. As shown in Figure 4, this is a concise standard representation of designed vision. There are ten concepts to discuss separately from the top to the bottom; which are: 1 – vision, 2 – mission, 3 – core values, 4 – goals, 5 – objectives, 6 – target, 7 – current state, 8 – chronos time, 9 – kairos time, and 10 – inception.

While talking about the vision and goals, means we are discussing the long-term aim; then the objectives which are the medium-term aim. Last, but not least, the inception to change current state and reach first target which is the short-term aim.

The reasons behind the obligation of having a vision, is to inspire the organization members, and all the related stakeholders. A vision is a must for any system (organization, institution, etc.); without a vision the system will have no defined final destination, thus it will lose the direction its aim and purpose to exist.

The same can be said about the mission and core values for the organizations.

1. **Vision:** as defined in Merriam Webster dictionary (2002) as: “the ability to see: sight or eyesight; something that you can imagine: a picture that you see in your mind; something that you see or dream especially as part of a religious or supernatural experience”. Also “the ability to think about or plan the future with imagination or wisdom.” Based on the last definition, the vision is something imaginary, something let us say idealistic and ambitious, maybe impossible to reach in short- and medium-terms. This tells us that those in charge of designing a vision and vision statement should be strategic thinkers and wises. Where, a vision statement describes the ultimate goals and predominant purpose of a system (organization, institutions, community, country, etc.). A vision statement can serve as the cornerstone of strategic planning, providing an organization with direction and a general destination as well as defining its aspirations and values. Some say that the vision statement is what would remain if a system could no longer produce particular outputs and outcomes. Vision statement provides a common goal for all system elements and system stakeholders within its environment. It supplies a strategic framework for the top management, inspires members, and it is guiding them on the way to ethical effective decisions.
2. **Mission:** statement should include a description of what the system does, who its stakeholders, how the system fulfill the purpose of its existence, and what that purpose is. The statement should also communicate how the company achieves this. Mission and vision statements chart a path for pursuing consistent quality and values (i.e., the things that will keep your organization’s core stakeholders loyal over the years). A mission statement provides a guidepost for employees, helping them to prioritize efforts, especially in times of crisis or indecision. A mission statement even gives them a way to promote your organization, including to future employees. To craft an effective mission statement, the leader must view it as a living reference and not merely as a dusty printout on a cubicle wall. A mission statement describes the purpose and day-to-day effort of an organization. A vision statement describes an organization’s ultimate goal or future outcome. But the two work in tandem: A vision statement expresses what you ultimately want to achieve; a mission statement articulates what you will do to get there. Together, the mission and vision statements provide direction and destination.
3. **Core Values:** Individuals in organization can have their own set of values, shaping what they believe to be good or not. So far, when an organization’s members share a common set of values, determining what they see as worthwhile activities, ethical behavior and moral responsibilities, this can have a strong impact on the strategic direction. Such widely embraced organizational values also contribute to a clear sense of organizational identity, attracting some individuals, while repelling others. Although it can be useful to explicitly state the values guiding the organization, to be influential they must become embodied in the organization’s culture. There are countless types of core values, as you can see, so you will need to choose the ones that are right for you or your organization. It’s natural to want to choose a long list of core values in an effort to be the best you can be, but limiting your selection to two or three helps you focus on your mission in life without becoming distracted (Wit and Meyer, 2004). Here are some examples of core values from which someone may wish to choose: dependability, reliability, loyalty, commitment, open-



mindedness, consistency, honesty, efficiency, innovation, creativity, good humor, compassion, spirit of adventure, motivation, positivity, optimism, passion, respect, fitness, courage, education, environmentalism, engagement, etc.

4. **Goals:** as defined in dictionary: “An observable and measurable end result having one or more objectives to be achieved within a more or less fixed timeframe.” A goal is a long-term, “big picture” objective for doing something (business, institution, organization), rather than a short-term tactic that addresses a current problem or challenge. Strategies help the organization improve the way it operates, as opposed to objectives that simply improve or fix what the company is already doing. Companies use the insights from their SWOT analysis to set their goals. They are refreshed annually as part of the strategic planning process. There are two types of strategic goals: “hard” or “soft”, that is precisely measurable or not. Both types of goals should be defined for a variety of stakeholders.
5. **Objectives:** are basic tools that underlie all planning and strategic activities. They serve as the basis for creating policy and assessing performance. E.g. of business objectives include minimizing expenses, expanding internationally, or making a profit.” Put another way, a goal pinpoints what you want to achieve “outcome statements.” An objective details how you are going to achieve a goal – how you are going to make that outcome happen. The two terms are as synergistically related as “strategy” and “tactics”, two words that are either spelled out in your plan or underscore important sections. A strategy explains what you wish to achieve and a tactic explains how you are going to achieve it.
6. **Target:** The target is the short term objectives, these short time objectives help to scope the mid-term objectives.
7. **Current State:** Once decided for an inception to establish an institution or change how things are going on in existing system, someone should check the state of affairs.
8. **Inception:** According to the dictionary, inception is the establishment or starting point of an institution or activity. His inception of an era/a period. The inception of a project/program/scheme. Triggers, a start.
9. **Chronos/Kronos:** Time, Clock time, chronological, linear, circular or spiral time. In Physics IV.11, Aristotle defined chronos as the “number of motion with respect to the before and the after” (Corish, 1976), which is a classical expression of the concept of time as change, measure and serial order (Rämö, 2002).
10. **Kairos:** Timing, occurring at a suitable time, seasonable, opportune, well-timed (Merriam-Webster, 2002). In contrast to kronos/chronos, kairos is a non-chronological aspect of time; kairos tends to be associated with experiential time and timeliness (Stephenson, 2005). What is happening when referring to kairos depends on who is using the word. While chronos is quantitative, kairos has a qualitative meaning (Kluge, 1896).

## ***2.2. The Second Pillar: Transparency and Openness***

A transparent object is one that can be ‘seen through’. Transparency means that decisions taken and their enforcement are done in a manner that open and follows rules and regulations.

It also means that information is freely available and directly accessible to those who will be affected by such decisions and their enforcement. Transparency in good governance entails that enough information is provided and that it is provided in easily understandable forms of media.

Transparency in government decision-making and public policy implementation reduces uncertainty and may help inhibit corruption among public officials.

Transparency International defines corruptions as [... the abuse of entrusted power for private gain. Corruption erodes trust, weakens democracy, hampers economic development and further exacerbates inequality, poverty, social division and the environmental crisis. Exposing corruption and holding the corrupt to account can only happen if we understand the way corruption works and the systems that enable it...] (Index, 2010).

## ***2.3. The Third Pillar: Equality and Equity***

Over the past decades there have been a number of debates when discussing the concepts of ‘equity’ and ‘equality’. These concepts are often raised by policy analysts, policy-makers, government officials and scholars in order to justify or critique resource allocation to different levels of the educational system (Espinoza, 2007). Deutsch (1975, pp. 137–138) argues that: the sense of injustice with regard to the distribution of benefits and harms, rewards and costs, or other things which affect individual well-being may be directed at: (a) the values underlying the rules governing the distribution (injustice of values), (b) the rules which are employed to represent the values (injustice of rules), (c) the ways that the rules are implemented (injustice of implementation), or (d) the way decisions are made about any of the foregoing (injustice of decision-making procedures).

In debates about distributive justice, ‘equity’ is often used as if it were interchangeable with ‘equality’ (Lerner, 1974; Warner, 1985). Secada (1989) makes numerous strong arguments that ‘equality’ is not one and the same with ‘equity’ and, consequently, instead than striving for equality among groups of people we should work towards equitable inequalities that reflect the needs and strengths of the various groups.

If equity is defined in terms of motivation, and if rewards are allocated in terms of it, then the deeper and stronger our motivation, the greater our rewards. If equity is defined in terms of performance, and if rewards are allocated in terms of it, the more outstanding the performance, the greater our rewards.

If equity is defined in terms of results, and rewards are allocated to it. The more plentiful the results, the greater our rewards. In each case, inequalities may be magnified rather than reduced.

## ***2.4. The Fourth Pillar: Rule of Law and Ethical Conduct***

The doctrine of rule of law ensures political morality, which no person should be above the law and enjoy immunities from the law but that every citizen must be guided by same established laws. It ensures that people must not be subjected to arbitrary decisions and unclear edicts of the ruling class (politicians and bureaucrats) rather than clear defined laws.

Raz (1977) proposes principles of the doctrine of rule of law, such that a test of a country's rule of law must comply with these elements:- The principles of natural justice should be observed. - The principles of natural justice concern procedural fairness and ensure a fair decision is reached by an objective decision maker. - Maintaining procedural fairness protects the rights of individuals and enhances public confidence in the process.

Two principles of natural justice are (Chigara, 2019):1 – “Audi alteram partem literally meaning”, which means ‘hear the other side’ or “the right to be heard”. This ensures fairness on decisions reached. It also covers the evidence aspect that those holding a hearing or enquiry must disclose the evidence they have against the accuser prior to the hearing so that the accuser must analyze it and prepare for responses and also being given sufficient time to prepare. 2- Nemo iudex in parte (causa) sua and which means “no person should judge their own case”. This ensures removal of biasness.

Biasness can manifest in three forms: 1 - Personal bias (e.g. compromised by personal relationship), 2 - Pecuniary bias (financially compromised), 3 - Subject-matter bias (the judge already has an already held view regarding the matter at hand).

The law and its application should be general (not discriminate), prospective, (rather than retroactive), open, and clear. The law should be stable and not changed too frequently, as lack of awareness of the law prevents one from being guided by it. There should be clear rules and procedures for making laws.

The independence of the judiciary has to be guaranteed so that judicial decisions have to be fair and objective, serving the public interests. The courts should have the power of judicial review. These reviews pertain over the way public decisions are made and implemented, and that the outcome must be respected. The courts should be accessible; no man may be denied justice.

The bottom line is that governance requires fair legal frameworks that are enforced impartially. It also requires full protection of human rights, particularly those of minorities. Impartial enforcement of laws requires an independent judiciary and an impartial and incorruptible police force.

Also, every government institution and public official should govern and be governed according to the established laws of the land. All their functions must uphold the rule of law and any effort to take the law in one's hands or to undermine the law by anyone, howsoever high and mighty he may be, must be dealt with speedily, decisively and in an exemplary manner.

### ***2.5. The Fifth Pillar: Accountability and Engagement***

The concept of accountability has always been a subject of a broad debate among scholars of contemporary governance as per it has numerous meanings. It is usually used interchangeably with such concepts as answerability, responsibility, blameworthiness, liability, and other terms associated with the expectation of accountability.

For there to be good governance, not only governmental institutions that are supposed to be accountable to the people, but also other actors of good governance such as the private sector and the civil society organizations. All stakeholders within the society should be accountable to the people. This is because all these actors' decisions affect the public; hence there is a need for their answerability. In general, an organization or institution has to be accountable to those who will be affected by their actions and non-actions. On the same time all the stakeholders must keep the same level of engagement.

### ***2.6. The Sixth Pillar: Effectiveness and Efficiency***

Effectiveness means the achievement of the stated goals and objectives by doing the right things. Efficiency means the putting of resources into their maximum use and doing things right (Zidane & Olsson, 2017). Good governance should ensure that processes and institutions produce outcomes that meet the needs of the society while making the best use of resources at their disposal. The concepts of efficiency and effectiveness in the context of good governance also cover the sustainable use of natural resources and the protection of the environment (Zidane *et al.*, 2015, 2016a, 2016b).

### ***2.7. The Seventh Pillar: Responsiveness***

Good governance requires that institutions and processes strive to serve all stakeholders by satisfying their wants within a reasonable timeframe. Government is expected to take correct, strong and quick action in resolving its citizens' concerns.

### ***2.8. The Eighth Pillar: Consensus Oriented***

Consensus decision making is a creative and dynamic way of reaching agreement between all members of a set of people. Instead of simply voting for an item and having the majority of the group getting their way, a group using consensus is committed to finding solutions that everyone actively supports. This ensures that all beliefs, thoughts and worries are taken into account. Through listening closely to each other, the assembly aims to come up with proposals that work for everyone.

Consensus is used widely by people around the world working towards a more just and equitable society: from small voluntary groups, co-operatives and campaign networks to businesses, local communities and, in some cultures, across much wider regions. The exact process may differ depending on the size of the group and other factors, but the basic principle of co-operation between equals remains the same. Consensus means working with each other rather than for or against each other. It helps in building communities. Consensus decisions aim to meet everyone's most important needs and find a balance between what different people

want. Consensus involves looking for ‘win-win’ solutions that are acceptable to all, and protecting minority needs and opinions

Consensus is about more than the relationships you build, and the decisions you make within your own group. It also offers a part of the toolkit for a drastically different way of organizing society.

### ***2.9. The Ninth Pillar: Participative & Solidarity***

It is only fair to allow those who are to be affected by government decisions to participate in the decision making process. A society’s wellbeing depends on ensuring that all its members feel that they have a stake in it and do not feel excluded from the main grid of society.

Participation is required by all sections of the society and it is a key cornerstone of good governance. Participation could be either direct or indirect through legitimately chosen representatives (democracy). However, representative democracy takes the views of the majority hence a possibility that concerns of the most vulnerable in society would be ignored. This is why it is widely recognized that democracy by itself can not satisfy the aspirations of all, unless it also ushers in good governance. With good governance, the government must make efforts to accommodate the views of the vulnerable minority while at the same time holding to the principles of democracy. For participation to be effective, citizens have to be well informed and organized. This means freedom of association and expression on the one hand and an organized civil society on the other hand.

Civil society plays very important roles, if not the major to establish the solidarity in the community.

### ***2.10. The Tenth Pillar: Right Persons & Right Roles - Competence and capacity***

The biggest challenge leaders may face is not being able to replace personnel. Using the right people in the right roles will accelerate results. A clear vision and the ideal team represent a strong mix, ensuring sustained growth and raised performances. Matching individual talent with a role is not an easy duty. High quality performers in one environment can be mediocre in another. Conversely, mediocre performers may flourish and succeed in a new environment. Imperceptibles, such as culture, values, beliefs, principles attitude, and behaviors, however, at last determine a candidate’s success.

The professional skills of those who deliver governance are continuously maintained and strengthened in order to improve their output and impact. Public officials are motivated to continuously improve their performance. Practical methods and procedures are created and used in order to transform skills into capacity and to produce better results (COE, 2008).

### ***2.11. The Base: Trust***

Trust is the expectation that an exchange partner will not behave opportunistically, even when such behavior cannot be detected by the victim is a powerful alternative to formal

governance mechanisms that attempt to align incentives and control opportunism through monitoring and sanctions (Puranam and Vanneste, 2009). By limiting opportunism, both trust and governance ultimately allow exchange relationships to be formed, as well as effective adaptation to the changes (Puranam and Vanneste, 2009; Williamson, 1991).

The first ethical issue is trust, which can be studied through different dimensions: trust between individuals, trust within organizations, trust between organizations, trust in politicians or trust inside the community (Salminen and Ikola-Norrbacka, 2010; Lawton and Doig, 2006, pp. 16-17). Factors identified about trust include family's experiences, personal experiences, images and a person's own history and values. If corruption and unethical actions occur often, it will increase distrust in organizations and institutions. If people are dissatisfied with state government, the dissatisfaction might expand to several other aspects. A person with a negative attitude towards the state government will most likely complain about taxes, about corruption or the ineffectiveness of administration (Salminen and Ikola-Norrbacka, 2010). There may be a connection between the quality of services and citizens' trust. Lack of trust in public administration does not necessarily lead to dissatisfaction with service quality, but the opposite may be true: satisfaction towards the quality of public services will improve citizens' trust in public organizations (Salminen and Ikola-Norrbacka, 2010). When talking about trust, it is a question of citizens' emotions, opinions, experiences and beliefs, shaped through many processes. Some opinions are formulated as youngsters, through the process of socialization. The optimal level of trust is dependent upon the development of political and administrative culture. The certain level of trust may be high in one but low in another country (Van de Walle, 2008, p. 52).

Over the past four decades the public trust in government in Algeria has fallen dramatically due to a "perfect storm" of contributing factors. Scandal after scandal has rocked Mouradia, and many Wilayas; governments have failed miserably in response both to crises and to long-term problems affecting Algerian citizens; and political competition has been increasingly marked by polarization, gridlock, and toxic attack politics. One of the central problems undercutting Algerians' trust in their public institutions has been the pervasive secrecy about many important aspects of government which fuels corruption, abuse of power, and a lack of accountability for officials' mistakes. The Great Collapse of 2019 aggravated this trend of plummeting public trust; and the December 2019 elections were widely interpreted as a citizen's rebellion against a distant, ineffective, and even threatening government. Consequently, promoting much greater openness or transparency in government has become one of the major strategies for restoring the public trust in Algeria. The new constitution of Algeria promoted the concepts of transparency and Good Governance; this reflects a common interest in and commitment to public service and governmental reform. However, the big challenges are in implementing on the ground of these concepts and not keep them as link on papers.

## **2.12. ICT, Digitalisation and Digitization**

Information and Communications Technology (ICT), highlights the role of improved communications and the transformation of telecommunications (phone set, wire and wireless links), computers, middleware. Moreover, it is about improvement in software, audiovisual

systems and storage that enable users to access, create, transmit, store, and manipulate information (Carnoy, 2005). The ICT is about the storage, retrieval, handling, transference or receipt of digital data. These activities involve computers, smartphones, and digital television. It also functions in a way these items can relate with one another. More concisely, ICT is a concern with IT, and telecommunication, broadcast media, all kinds of audio and video processing and transmission and network based control and monitoring functions.

It is a dynamic spectrum of digital communication technologies which gave individuals and organizations the opportunity to communicate and share information virtually (Walsham, 2001). ICTs are progressively playing a significant role in the group and in community's capacity to yield, access, adapt and apply information. They are being declared as the gadgets for the post-industrial age, and the bedrock of a knowledge economy, for the wherewithal to ensure the transmission and acquisition of knowledge (Morale-Gomez and Melesse, 1998). These ideas are acknowledged universally, regardless of geographical turf and variation in income status and wealth of the nation. ICT has indeed, cause changes we are countersigning in modern political, economic, sociocultural world, the rapid advances in ICT have given impetus to the present wave of governance making it people oriented.

ICT have deep implications for good governance, placing major players, i.e., policy makers and executors, under increased observance, leading to enhanced state good behavior and more liable policies. Lack of access to the information is dangerous to the ruled and the rulers. ICT is a major building block for sustainable development and a major driving force for economic prosperity. ICT allows government and the citizens to participate in governance in a rapidly changing world where democratic ideals are increasingly changed by access to varied and developing technologies and ideas (Ertmer, 1999). The present-day wave of social media advancement together with the cellphones and low-cost geospatial tools provide new prospects to fundamentally improve public services using open and collaborative approaches including mass participation and more transparency in the development process.

Modern usages of technology introduced important devices to alter the manner in which public services are provided to the people and improve accountability. The outstanding global reach of mobile communications coupled with social media and interactive-mapping provide an avenue for people to communicate directly with governance. Existing approaches do not adequately provide a mechanism to integrate citizens' feedback. The ICT, digitalization and digitization are the foundation for the good governance nowadays, without digitalization and digitization there will be hard to apply the principles of good governance appropriately, due to the increase of systems complexity (social, economic, finance, administration, etc.). Thus, the complexity of all these systems will be bottleneck if it is not taken in charge seriously.

### **3. The Good Governance –E.g. Council of Europe**

As defined by CEO (2008) Good Governance – “the responsible conduct of public affairs and management of public resources – is encapsulated in the Council of Europe 12 Principles of Good Governance. The 12 Principles are enshrined in the Strategy on Innovation and Good

Governance at local level, endorsed by a decision of the Committee of Ministers of the Council of Europe in 2008.”

The European Label of Governance' Excellence (ELoGE) is awarded to local authorities having achieved a high overall level of good governance measured against the relevant benchmark.

The 12 principles which are the pillars of good governance based in the CEO (2008) are:

#### 1. Fair Conduct of Elections, Representation and Participation

- Local elections are conducted freely and fairly, according to international standards and national legislation, and without any fraud.
- Citizens are at the center of public activity and they are involved in clearly defined ways in public life at local level.
- All men and women can have a voice in decision-making, either directly or through legitimate intermediate bodies that represent their interests.
- Such broad participation is built on the freedoms of expression, assembly and association.
- All voices, including those of the less privileged and most vulnerable, are heard and taken into account in decision-making, including over the allocation of resources. There is always an honest attempt to mediate between various legitimate interests and to reach a broad consensus on what is in the best interest of the whole community and on how this can be achieved.
- Decisions are taken according to the will of the many, while the rights and legitimate interests of the few are respected.

#### 2. Responsiveness

- Objectives, rules, structures, and procedures are adapted to the legitimate expectations and needs of citizens. Public services are delivered, and requests and complaints are responded to within a reasonable timeframe.

#### 3. Efficiency and Effectiveness

- Results meet the agreed objectives.
- Best possible use is made of the resources available.
- Performance management systems make it possible to evaluate and enhance the efficiency and effectiveness of services.
- Audits are carried out at regular intervals to assess and improve performance.

#### 4. Openness and Transparency

- Decisions are taken and enforced in accordance with rules and regulations.
- There is public access to all information which is not classified for well-specified reasons as provided for by law (such as the protection of privacy or ensuring the fairness of procurement procedures).



- Information on decisions, implementation of policies and results is made available to the public in such a way as to enable it to effectively follow and contribute to the work of the local authority.

#### 5. Rule of Law

- The local authorities abide by the law and judicial decisions.
- Rules and regulations are adopted in accordance with procedures provided for by law and are enforced impartially.

#### 6. Ethical conduct

- The public good is placed before individual interests.
- There are effective measures to prevent and combat all forms of corruption.
- Conflicts of interest are declared in a timely manner and persons involved must abstain from taking part in relevant decisions.

#### 7. Competence and Capacity

- The professional skills of those who deliver governance are continuously maintained and strengthened in order to improve their output and impact.
- Public officials are motivated to continuously improve their performance.
- Practical methods and procedures are created and used in order to transform skills into capacity and to produce better results.

#### 8. Innovation and Openness to Change

- New and efficient solutions to problems are sought and advantage is taken of modern methods of service provision.
- There is readiness to pilot and experiment new programs and to learn from the experience of others.
- A climate favorable to change is created in the interest of achieving better results.

#### 9. Sustainability and Long-term Orientation

- The needs of future generations are taken into account in current policies.
- The sustainability of the community is constantly taken into account.
- Decisions strive to internalize all costs and not to transfer problems and tensions, be they environmental, structural, financial, economic or social, to future generations.
- There is a broad and long-term perspective on the future of the local community along with a sense of what is needed for such development.
- There is an understanding of the historical, cultural and social complexities in which this perspective is grounded.

#### 10. Sound Financial Management

- Charges do not exceed the cost of services provided and do not reduce demand excessively, particularly in the case of important public services.
- Prudence is observed in financial management, including in the contracting and use of loans, in the estimation of resources, revenues and reserves, and in the use of exceptional revenue.
- Multi-annual budget plans are prepared, with consultation of the public.
- Risks are properly estimated and managed, including by the publication of consolidated accounts and, in the case of public-private partnerships, by sharing the risks realistically.
- The local authority takes part in arrangements for inter-municipal solidarity, fair sharing of burdens and benefits and reduction of risks (equalization systems, inter-municipal co-operation, mutualisation of risks...).

#### 11. Human rights, Cultural Diversity and Social Cohesion

- Within the local authority's sphere of influence, human rights are respected, protected and implemented, and discrimination on any grounds is combated.
- Cultural diversity is treated as an asset, and continuous efforts are made to ensure that all have a stake in the local community, identify with it and do not feel excluded.
- Social cohesion and the integration of disadvantaged areas are promoted.
- Access to essential services is preserved, in particular for the most disadvantaged sections of the population.

#### 12. Accountability

- All decision-makers, collective and individual, take responsibility for their decisions.
- Decisions are reported on, explained and can be sanctioned.
- There are effective remedies against maladministration and against actions of local authorities which infringe civil rights.

According to CEO (2008), these 12 Principles of Good Governance encapsulate fundamental values defining a common vision of European democratic governance. Enshrined in the Strategy for Innovation and Good Governance at local level, the 12 Principles assist public authorities in improving governance and enhancing service delivery to citizens. Toolkits, training materials and benchmarks, are available to governments at local, regional and central level alike.

## 4. Good Governance versus the Algerian Context

My discussion will be brief, since I did not make a very deepfield research to support my statements, except some interviews with some Mayors and skilled employees in of some institutions. It is obvious, the disastrous situation (current state, outcomes and results) and the way things are badly managed (process) in Algeria do not need research to say things are not going well. I divided this section into two parts; the first where I introduce little about the design of the political and administrative systems in Algeria. The second part is about reflecting the

good governance principles on the Algerian context, which is entirely, has no any positive correlation, and most indicators are telling that.

#### ***4.1. The political and administrative systems of Algeria***

Algeria administrative and political systems are heritage from the French colonialism of Algeria since 1830. The “elites” (the employees in high administrative roles) since the independence of Algeria in 1962, they did not make any minimum efforts to make any radical or emergent changes for these impurity heritages, but kept reinforcing and underlining them. This reminds me of the famous quote of the great Greek philosopher Plato “if the sky rains a freedom you will see some slaves have a shades.” Or else, it maybe that, those pretended “elites” are missing innovativeness and showing high resistance for changes, to not leave their comfort zones; and it may be that they are getting maximum personal profits for themselves and their entourage by keeping the things as they are now (assumptions). Now, since that is all what Algeria has inherited from the impurity of the French colonialism, we see it from the top to bottom.

Since the independence in 1962, Algeria has a presidential system. All the presidents up to now played a role in the independence and/or belong or belonged to the FLN (National Liberation Front) or to the PFLN (apparatus FLN Party). Perhaps more significantly, the president has always either been a member of the military establishment or been recommended by the army. This does not mean that the president have lacked popular support. Formally and legally, the President has substantial authorities and power, and may overrule other power centers. In reaching decisions, he has to agree with the heads of the military and security apparatus. This makes the Algerian system a far more collective enterprise than those of many other countries in Africa, where the President incarnates the system (the president is the state). For instance, political opponents usually request changes in the system, instead of requesting change of the head of the system (President), because they know change at the top does not deeply alter the workings of Algerian system-of-systems.

Parliament of Algeria is a bicameral. People’s National Assembly (Lower Chamber) is elected directly. Council of the Nation (The Senate) comprises representatives from the country’s provinces; one-third of the members are appointed by the President. The Senate has the power to block legislation of the Lower chamber. This strong position of the Senate is due to constitutional changes after the crisis of 1990s that were intended to prevent a strong opposition party from overruling the presidency.

The basic judicial institutions are the tribunals and, at the level of each province, the courts. At the national level, the Supreme Court acts as a supervisor of these local jurisdictions. The system is completed by the Criminal and Administrative Tribunals. Separate from the civilian judiciary, the Military Tribunal has jurisdiction over military personnel and organizations. The Algerian legal system is based on European traditions (France mostly) and, to a lesser extent, on Islamic law. Judges are appointed by the Minister of Justice. The Algerian system comprises courts at the level of municipalities, courts of appeal located in the capitals of the 48 provinces

Regarding municipalities, According to article 16 of the constitution (MILA, 2019):

1. The elected assembly constitutes the basis of decentralization and the place of participation of citizens in the management of public affairs.
2. The Algerian municipality is a decentralized territorial collectively.
3. The municipality is a fundamental unit in the organization of the country. It is the basic territorial community of the state and has legal personality and financial autonomy.
4. It is the territorial basis of decentralization and the place of exercise of citizenship and constitutes the framework for citizen participation in the management of public affairs. It embodies the essence of local democracy and participatory democracy.
5. It is the starting point for economic, social and cultural development. It works to meet the needs of citizens and improve their living conditions.
6. In order to ensure the availability of the necessary financial resources and to exercise the prerogatives in all areas of competence devolved to it by law, the municipality has the structures and organs.

Regarding the provinces (Wilayas). The Algerian wilaya is a constitutional institution, article 16 of the constitution (MILA, 2019):

7. The state's local authorities are the commune and the wilaya.
8. The elected assembly constitutes the basis of decentralization and the place of participation of citizens in the management of public affairs.
9. The Algerian wilaya is a decentralized territorial community.
10. It has a territory, a name and a capital.
11. The wilaya is a territorial community of the state. It has legal personality and financial autonomy. It is also a decentralized administrative district of the state.

The wilaya has two organs (MILA, 2019):

12. The Wilaya People's Assembly, a deliberative body;
13. The provincial governor (Wali), executive body and delegate of the government.
14. Each wilaya covers a specific number of Municipalities.
15. The Daïra (sub-province) is an administrative extension of the wilaya.

Algeria consists of 58 provinces (58 Wilayas), which are divided into 1,541 municipalities. Although executive powers are rather centralized, the provincial governor (Wali) is a powerful figure in the Algerian political and administrative systems.

#### ***4.2. The Declaration of the 1<sup>st</sup> November, 1954***

The declaration of the 1<sup>st</sup> November 1954 (M.C., 2018), the first call of the Algerian National Liberation Front (FLN 1954) and the first document that announced the outbreak of the revolution against the French occupation and has historical importance as the first to define the Algerian liberation revolution, as he had a prominent role in resolving the internal conflict by calling for focusing on the primary goal which is national independence. In addition to being a reference base for the revolution and the building of the independent state of Algeria, as the constitution of the revolution is considered to guide and unify the Algerians on the principle of independence and freedom and to build the modern Algerian state within the framework of Islamic principles.

The main objective:

A. Main goal: national independence

By:

1. Establishing a sovereign, social democratic Algerian state within the framework of Islamic principles;
2. Respect all fundamental freedoms without racial or religious discrimination.

B. Internal goals

1. Political cleansing by returning the national movement to its true path and eliminating all remnants of corruption and the spirit of reform that was an important factor in our current backwardness.
2. Gathering and organizing all the healthy energies of the Algerian people to liquidate the colonial regime.

C. External goals

1. Internationalization of the Algerian case.
2. Achieving the unity of North Africa within its natural Arab and Islamic framework.
3. Within the framework of the United Nations Charter, we affirm our active sympathy for all nations that support our liberation cause.

For the main goal A, Algeria is an independent country since the 05<sup>th</sup> July, 1962. However, for the A.1. and A.2. There are some reserves. For example, based on the Algerian constitution (Politics-da, 2020) Article 7: The people are the source **of all authorities**. National sovereignty belongs to the people alone. Article 8:1 the constituent power belongs to the people. The people exercise their sovereignty through the constitutional institutions of their choosing. The people also exercise this sovereignty by referendum and by their elected representatives. President of the Republic may resort to the will of the people directly. However, in the reality the Wali is appointed, the head of Daira is appointed and many other political positions and the heads of many institutions, which are appointed and not elected; which contradict with the Algerian constitution. The same can be said about B.1. /2., which I consider them to some extent under reserve. There are many other reserves discussed later on.

### ***4.3. The Algerian Governance, “Good”? “Bad”? Or “Ugly”?***

Talking about the good governance and about the Algerian context for applying it; is the same like talking about a wish of fishing a shark in lake on the moon. There is absolutely no correlation at the present time. Let me support my statement with some facts!

Algeria is the land of no logic, *e.g.* in constitution it is said Arabic and Tamazight are the official and national languages; however, the dominant and official language is French without any competition from any other language. Another example, in constitution it is said that Islam is the state’s religion; nevertheless, some individuals from the political and administrative systems are corrupted and they are armed with more anti-values opposing the values that we can find in Islam. I can give thousands of examples related to the illogic and irrational things

happening in the Algerian context; those are few the reasons, and many others laying behind my use of “the jungle context”.

Good governance is a set of principles; these principles are main pillars of the good governance building. In this paper I defined it based on ten pillars that I selected; however, they can be more or they can be less. For example, adding the principle of innovativeness and openness to changes, we can add as many as we wish of principles those can strengthen and fortify the building of the good governance. For the based I have selected a value, which is “trust”, without trust we cannot lead people, we cannot govern them without trust.

Let us take the first pillar which is “visionary”, Algeria has no vision as a nation, except the military institution, which has its own vision, and it is very easy to understand that by the continuous improvement in the Algeria Defense institution during these last two decades, and huge progress made, and the performance indicators based on Global FirePower (2021) tells that. However, Algeria as a nation has no any future clear vision, the central government maybe have their own vision but nobody knows (including me) the hidden agenda and that contradicts even it is true with the second pillar which is transparency.

More than that, no any public organization or institution has its vision, or core values. Most created by ministerial or presidential decrees, and list only the mission of the created institution, this make us understand that all institutions and all public organizations are not independent and not autonomous. This is because Algeria has centralized government, and no any institution or public organization has the freedom to make initiatives. There is a reason also to not make initiatives, the head of the public organizations and institutions are appointed; and making initiatives in some cases will be failure, and in the case of failure the one who decided to make the initiative will be changed, in most cases beside changing him/her is punishment too.

Transparency and openness almost do not exist in the Algerian system. Based on the Transparency organization, Algeria the year of 2020 has a score of 36/100 and ranking 104. This score is almost an average score since 2010, even neighbors have better score in average comparing to Algeria (e.g., Tunisia, Morocco). The reality has proven to everybody that finally these scores reflected on Algerian governance and administrative systems is an absolute true, and maybe worst. All of us saw hundreds or maybe thousands of those called “Elites” conducted to courts and tribunals for many crimes related to corruptions and unethical behaviors and acts. If there were transparency, the degree of corruption will decrease by the increase of the intensity of transparency.

Equity and equality, Algeria is a country of unfairness, inequity and injustice. Government applies subsidies, the rich and the poor get both profits from these subsidies. The poor citizens may be less because most of them do not even have minimum budget for the cheapest things. The rich get profits from energy subsidies and other subsidies, so they invest their reserves and get richer. The poor have nothing to spend even to survive and they get poorer. This is just single example for the inequity. For equality is also something that exists less, example, when there is an opening for employment in any public institution or organization or public enterprise, those in charge use nepotism and hire their entourages, their families, friends and their networks. The information of the job opening which should be public to share the

opportunity equally, it will be kept for themselves so that they can use nepotism; this reported by many previous studies on nepotism in Algeria, *e.g.* Merizek and Messaoudi (2017), Beloum (2020), Zaier (2020), Khaldi (2019).

The rule of law, the doctrine of rule of law ensures political morality, which no person should be above the law and enjoy immunities from the law but that every citizen must be guided by same established laws. Many politicians and employees (supposed elite) in the head of many institutions use their position as immunity from the law. Algeria saw the last 2 years after the previous regime collapsed how many politicians, militaries and other well positioned elites (entrepreneurs, sport elites, etc.) were in courts and tribunals. However, before that they were using immunity because they are part of the system (above them political System-of- Systems), and we apply the law only on the other citizens. That time there are 2 categories of citizens; first class of citizens which are the system-of-systems employees and their families and entourage; the second class is the remaining people of the ecosystem (Algeria). If Algeria applies the good governance, there will be no immunity for any individual, even the head of the state, or any individual whatever his/her position or role, the law above all and no exception.

For the accountability, there are no laws giving permission to for example citizens to check what some institutions are doing with their budgets. Even me as researcher in public research center I could not have any access to any institution for doing research; for accountability it will be impossible mission.

Effectiveness and efficiency, I would say that if we ask why many projects are done, we will get no any answer; maybe the only answer is because our superiors asked us to do them; so, talking about effectiveness is very bad idea in the present Algerian context. When it comes to efficiency, where is the point of doing the things right when we do not know if we are doing the right things? Where is the use of efficiency when there is no effectiveness? Responsiveness is what most of the Algerian citizens if not all complain about; exception to those in the system-of-systems and their families and entourage getting benefits from favoritisms and nepotisms.

Consensus oriented, as I said before in constitution the religion of Algeria is Islam, and in Islam, Allah asked us to use the principle of consensus, but on the ground, there is no consensus neither democracy. The way they decide is from above and all execute; even with new elected president, still the system-of-systems is centralized and all decisions come from up and all the rest are executors.

For participative and solidarity, this role is played well from some NGOs, but would be better if all the civil society of Algeria is organized in single body which will create optimum synergy. On the other hand, there should be rules to protect civil society to be used in narrow aims, such as ideological objectives, elections, and use it for personal profits.

Right person and right roles, the recruitments in Algeria for skillful workers neither even nor skilled once, mostly if not all of them, they are done based on nepotism; thus, no need really to talk about competence and capacity in corrupted context, where the first rule of recruitment is nepotism. There is a need to criminalize nepotism from one side; and on the other side the best solution is to create recruitment platform, *e.g.* website belonging to the government, where all

the employment offers should be published there so that the information can reach all the citizens; then the selection process is based on the listed measures set to the position and selection process should be designed so that it fit the principle of transparency.

The base, which is trust as a value, this what mostly missing in Algeria as starting point. Trust between citizens and government, citizens and political parties, citizens and public organizations, citizens and different institutions, citizens among each other. Without trust there will be no any possibility to progress in implementing the good governance properly and correctly. It is to all institutions to build the lost and missing trust by adopting ethical ways in doing things, and showing motivation toward radical changes in the system-of-systems.

For the Information and Technology Technologies (ICT), digitalization and digitization, Algeria has delays of more than 3 decades regarding. No e-government, no e-healthcare, no e-education, no e-learning, no e-payment, no e-employment, etc. Even no strong foundation layers to create this entire communication networks. As example, in the world ranking countries surveyed by the Speedtest Global Index (2021); Algeria is ranked 172 out of 176 countries, makes it has the fifth slowest internet service.

All in all, Algerian governance at all levels is sick, ugly and bad; it needs drastic, radical and surgical reforms and changes in high speed operations and well planned and designed in advance; Otherwise, the worst is coming. In the long run, the key success factor for good governance is in investing on individuals; by reforming the education system which not only plays a rule in teaching pupils but most important educate them, teach them values and principles.

It is always said that laws are made for those who have no laws; in educated nation, where values are practiced and promoted, the good governance will be easy to apply and will be welcomed; ethics are always behind the welfare states.

## 5. Conclusion

What would MacGyver do!? Titanic challenges will face Algerians in accomplishment of good governance. Among the reasons are weak institutions, social inequity, lack of participation and democratization, corruption, nepotism and many others. It is essential to address these challenges to achieve normal governance, before reaching the level of good governance that plays a paramount role in the transformation of the state to welfare state. I recommend and urge these reforms to the elected high authorities and decisions makers:

1. High urgency to digitization and digitalization of all sectors without any exception (E-government, e-healthcare, e-employment, e-agriculture, etc.);
2. Decentralization of the decisions making systems, and of the governance system.
3. Creation the school of “Mayors”, where it selects the best elites from each municipality, based on severe measures (Intelligence quotient, learning quotient, ethical quotient, etc.) train them during at least 2 to 3 years about leadership,



- management, governance, sustainable development, investments, and related topics. Once certified, the next step is the ability to participate in elections. The Mayor will have full authority and power on his municipality, but not the supremacy above law;
4. Eliminate the Daira completely from the administrative and political systems, which is a heritage from administrative system of the French colonialism;
  5. Creating in democratic way a single block of civil society which will be the shadow backup system and as one of the official pillars of the state;
  6. The Wali should be elected from the Mayors of that wilaya (province) and not appointed by the president, and he should be from the inhabitant of that Wilaya since several years. The role of Wilaya by the sustenance of the local university, research centers and academic institutions will be limited to support Mayors in accomplishing their missions and the integration of the intra-municipal operations, projects or programs. The reason why the Wali should be elected, is due to some values among them ownership, engagement, knowledge of the province, trust, communication, and on the top of them are faith, loyalty, allegiance and obeisance.
  7. Since the proposition 2, 3, 4, and 5 is leading to a complete decentralization of the state, there will a be possible fear of losing control from the central government. That will not be the case, since Algeria is a republic and not an absolute democracy. There will be other institutions blocking the power of the mayor or the wali if they try any actions violating the republic laws. Consequently, defining the roles, responsibilities and the limits of the power is from high importance.
  8. Another solution related to point 6, is giving the initiative to the central government to appoint the head of the municipal security (the head of all joint security forces including police and gendarmery). This is possible by as said before switching from the bureaucratic governance system (appointing the head daira, i.e. sub-province) to full authority to the Mayor, who has authority even on the head of municipal security, where this last is appointed from the central government, and he/ she has authority on the mayor, in only the case where the mayor shows motivation to violate the laws of the republic (*e.g.* hate speech, or any unethical speech that can divide the citizens which may cause butterfly effect and chaos, etc.). The roles of the head of the municipal security, who coordinates with the head of provincial security (Wilaya level), both appointed by the central government, beside ensuring the local security by coordinating with the mayors and the wali, is also to safeguard that all the elected persons and elected institutions (local parliaments, local civil society) are playing their defined roles and not creating a climate of the instability or something like; and remind them that the law is above all even if they are elected.
  9. Creation of the Algeria's National Innovation System (ANIS), which will be governed by the Innovation Council of Algeria (ICA); this last in its turn will have the chairman the president of the state and vice chairman the prime minister. This

proposition is only in the case where the central government has a vision to switch from rentierism to knowledge-based economy and market economy.

10. We cannot have an Algeria's National Innovation System (ANIS) without having a robust strong National Research System (Algeria's Research System - ARS), the ARS will be governed by the Algerian Research Council (ARC) and will have direct collaboration with ICA, since knowledge and research are the foundations for innovation. ARC has responsibility on all research institutions (Labs, research centers, research institutes, private research centers, etc.), it is responsible on the funds of all research and also on the research policy;
11. Giving autonomy to all institutions. Public organizations and institutions should be autonomous including financially and they should learn to sustain themselves;
12. Review the subsidies and social systems, which are tools of injustice and inequity; besides, they make the rich richer and the poor poorer.
13. Elimination of black-markets increasingly till completely;
14. Criminalizing nepotism and favoritism and clean all the systems from unskillfulness, which are accumulations due to corruption and nepotism.
15. Reform the education system; on the top of the reform isswitching French by the language of knowledge and research English. Educate pupils more about values and principles rather than focusing about only learning. We can never build nation and welfare state without ethics.

These are few reforms I consider from high urgency, but there are lot to do and lot impurity to clean.

## References

- Beloum I. (2020). ثقافية ممارسات الفئات المسييسة ودينامية منظومة التوظيف" دراسة مقارنة لمؤسستين عامة. (1), 10-25. وخاصة". سوسيولوجيون, 1(1), 10-25.
- Carnoy, M. (2004). ICT in education: Possibilities and challenges. Inaugural Lecture of the UOC, 2005.
- CEO – Council of Europe (2008). 12 Principles of Good Democratic Governance. Accessed the 14 march 2012 on: <https://www.coe.int/en/web/good-governance>
- Chigara, B. A. (2019). Towards a nemojudex in parte sua Critique of the International Criminal Court?. international criminal law review, 19(3), 412-444.
- Colaiaco, J. A. (2013). Socrates against Athens: philosophy on trial. Routledge.
- Corish, D. (1976). Aristotle's Attempted Derivation of Temporal Order from That of Movement and Space1. Phronesis, 21(3), 241-251.
- Coulter A. (2011). Demonic: How the Liberal Mob Is Endangering America. Crown Forum.
- deSecondat Montesquieu, C. L. (1860). Esprit des lois. Librairie de Firmin Didot freres, fils et Cie.
- Deutsch, M. (1975). Equity, equality, and need: what determines which value will be used as the basis of distributive justice?. Journal of Social Issues, 31(3), 137–149.

- Dictionary, M. W. (2002). Merriam-webster. On-line at <http://www.mw.com/home.htm>.
- Engdaw, B. D. (2021). Decentralization and Good Governance. In Handbook of Research on Nurturing Industrial Economy for Africa's Development (pp. 281-304). IGI Global.
- Ertmer, P. A. (1999). Addressing first-and second-order barriers to change: Strategies for technology integration. Educational Technology Research and Development, 47(4), 47-61.
- Ertmer, P. A. (1999). Addressing first-and second-order barriers to change: Strategies for technology integration. Educational Technology Research and Development, 47(4), 47-61.
- Espinoza, O. (2007). Solving the equity–equality conceptual dilemma: a new model for analysis of the educational process. Educational Research, 49(4), 343-363.
- Global FirePower.(2021). 2021 Military Strength Ranking. Accessed the 07th June, 2021 on <https://www.globalfirepower.com/>
- Index, C. P. (2010). Transparency international. URL: [http://www.transparency.org/news/feature/cpi\\_2013\\_now\\_is\\_the\\_time\\_for\\_action](http://www.transparency.org/news/feature/cpi_2013_now_is_the_time_for_action)
- Kardos, M. (2012).The reflection of good governance in sustainable development strategies. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 58, 1166-1173.
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2007). Governance indicators: where are we, where should we be going?. The World Bank.
- Keping, Y. (2018). Governance and good governance: A new framework for political analysis. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 11(1), 1-8.
- Khalidi, K..(2019)701-686 , (2)10, جريمة المحاسبة في الصفقات العمومية. مجلة العلوم القانونية و السياسية, 2019, (2), 701-686.
- Kluge, F. (1896). Etymological dictionary of the German language. РиполКлассик.
- Komiyama, H., & Takeuchi, K. (2006). Sustainability science: building a new discipline.
- Lawton, A. and Doig, A. (2006), "Researching ethics for public service organizations: the view from Europe", Public Integrity, Vol. 8 No. 1, pp. 11-33.
- Lerner, M. (1974). The justice motive: 'equity' and 'parity' among children. Journal of Personality and Social Psychology, 29(4), 539–550
- M.C.-Ministere de Communication. (2018). بيان أول نوفمبر 1954. Accessed the 07th June 2021. <https://web.archive.org/web/20190526082245/http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/5469>
- Merizek, A., & Boualem, Messaoudi. B, (2017). The application of New Public Management in the enterprises. Journal of Excellence for Economics and Management Research, 1(01), 228-239.
- Messerli, P., Kim, E. M., Lutz, W., Moatti, J. P., Richardson, K., Saidam, M., ... & Furman, E. (2019). Expansion of sustainability science needed for the SDGs. Nature sustainability, 2(10), 892-894.
- Meyer, M. (2020). Good Governance. In Liberal Democracy (pp. 63-67). Springer, Cham.
- MILA, Minister of the Interior and Local Authorities (2019), Organisation des collectivités territoriales, Accessed the 07th April 2021 <https://www.interieur.gov.dz/index.php/fr/collectivit%C3%A9s-territoriales/organisation-des-collectivites-locales.html#faqnoanchor>
- Morales-Gomez, D.and Melesse, M. (1998). "Utilizing Information and Communication Technologies for 18 Development: The Social Dimensions". Information Technology for Development. 8(1).
- Nanda, V. P. (2006). The "good governance" concept revisited. The ANNALS of the American academy of political and social science, 603(1), 269-283.
- Plato. (1945)The Republic of Plato. Vol. 30. London: Oxford University Press.
- Politics-dz. (2020).Constitution of Algeria.Acces the 07th June 2021. <https://www.politics-dz.com>
- Puranam, P., & Vanneste, B. S. (2009). Trust and Governance: Untangling A Tangled Web. Academy of Management Review, 34(1), 11–31. doi:10.5465/amr.2009.35713271

- Purvis, B., Mao, Y., & Robinson, D. (2019). Three pillars of sustainability: in search of conceptual origins. *Sustainability science*, 14(3), 681-695.
- Rämö, H. (2002). Doing things right and doing the right things Time and timing in projects. *International Journal of Project Management*, 20(7), 569-574.
- Raz, J. (1977). Legal validity. *ARSP: ArchivfürRechts-und Sozialphilosophie/Archives for Philosophy of Law and Social Philosophy*, 339-353.
- Salminen, A., & Ikola-Norrbacka, R. (2010). Trust, good governance and unethical actions in Finnish public administration. *International Journal of Public Sector Management*, 23(7), 647–668. doi:10.1108/09513551011078905
- Secada, W. 1989. “Educational equity versus equality of education: an alternative conception”. In *Equity and education*, Edited by: Secada, W. 68–88. New York: Falmer.
- Speedtest Global Index. 2021. Algeria's Mobile and Fixed Broadband Internet Speeds, <https://www.speedtest.net/global-index/algeria#fixed> accessed the 02nd June 2021
- Stephenson, Kenneth. *Introduction to circle packing: The theory of discrete analytic functions*. Cambridge University Press, 2005.
- UNWCED, S. W. S. (1987). World commission on environment and development. *Our common future*, 17(1), 1-91.
- Van de Walle, S. (2008), “Perceptions of corruption as distrust? Cause and effect in attitudes toward government”, in Huberts, L.W.J.C., Maesschalck, J. and Jurkiewicz, C.L. (Eds), *Ethics and Integrity of Governance: Perspectives Across Frontiers*, Edward Elgar, Cornwall, pp. 215-36.
- Vilone, L. (2020). Good governance and transparency. *Giuristi: Revista de Derecho Corporativo*, 1(2), 343-353.
- Walsham, G. (2001). *Making a World of Difference: IT in a Global Context*. John Wiley and Sons, New York.
- Warner, J. 1985. Equity and social policy: conceptual ambiguity in welfare criteria. *International Journal of Sociology and Social Policy*, 5(2): 16–32.
- Williamson, O. E. 1991. Comparative economic organization: The analysis of discrete structural alternatives. *Administrative Science Quarterly*, 36: 269–296.
- Wit, B. D., & Meyer, R. (2004). *Strategy: process, content, context; an international perspective*. London, Connecticut: Thomson.
- Ziari. (2020). جريمة منح امتيازات غير مبررة للغير في مجال الصفقات العمومية.
- Zidane, Y. J-T., & Olsson, N. O. (2017). Defining project efficiency, effectiveness and efficacy. *International Journal of Managing Projects in Business*. , 10(3), 621–64.
- Zidane, Y. J-T., Andersen, B., Johansen, A., & Ahmad, S. (2016a). “Need for Speed”: framework for measuring construction project pace—case of road project. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 226, 12-19.
- Zidane, Y.J-T., Johansen, A., & Ekambaram, A. (2015). Project Evaluation Holistic Framework – Application on Megaproject Case. *Procedia – Computer Science*, 64, 409-416.
- Zidane, Y.J-T., Johansen, A., Hussein, B.A., & Andersen, B. (2016b). PESTOL – Framework for «Project Evaluation on Strategic, Tactical and Operational Levels». *International Journal of Information System and Project Management*, 4, 25-41.



مجلة العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال

**Journal of Social Sciences and Business management**

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة التكوين المتواصل

جميع الحقوق محفوظة